

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل

(دراسة تطبيقية لقطاع غزة)

أقر أن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه

حيثما ورد، و إن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو

بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and not has been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

Signature:

Date:28/12/2014

اسم الطالب: محمد رمضان صالح

التوقيع:

التاريخ:28/12/2014



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم اقتصاديات التنمية

دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر
المشاركين في قوة العمل
(دراسة تطبيقية لقطاع غزة)

**The Role Of Islamic Economy In The Treatment Of
Unemployment From The Perspective Of The Participants In
The Labor Force**

"Case Study of the Gaza Strip"

إعداد الباحث

محمد رمضان عبد الرحمن صالح

إشراف

أ.د. محمد إبراهيم مقداد
أستاذ الاقتصاد ومساعد نائب رئيس
الجامعة لشئون البحث العلمي

د. زياد إبراهيم مقداد
أستاذ الفقه وأصوله المشارك كلية الشريعة
والقانون

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من
كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة.

1436هـ - 2014م



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد رمضان عبد الرحمن صالح لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية وموضوعها:

دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل
(دراسة تطبيقية لقطاع غزة)

The Role Of Islamic Economy In The Treatment Of Unemployment From
The Perspective Of The Participants In The Labor Force
"Case Study of the Gaza Strip"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 29 صفر 1436 هـ، الموافق 2014/12/21م الساعة الواحدة

ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً ورئيساً	أ.د. محمد إبراهيم مقداد
.....	مشرفاً	د. زياد إبراهيم مقداد
.....	مناقشاً داخلياً	د. علاء الدين عادل الرفاتي
.....	مناقشاً خارجياً	د. تيسير كامل إبراهيم

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز



آية قرآنية

" يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ " المجادلة 11

حديث شريف

" من سلكَ طريقًا يلتمسُ فيه علمًا ، سهَّلَ اللهُ له به طريقًا إلى الجنةِ " صحيح مسلم

قال العماد الأصفهاني: (إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه، إلا قال في غده لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل؛ وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر).
(الحموي، معجم الأدياء، ص15).

إهداء

إلى أمي وأبي وإخواني وأخواتي

إلى زوجتي الحبيبة

إلى أبنائي عمرو وعبد الكريم وأحمد

إلى روح طفلي الحبيب عبد الله وروح جدي العزيز أبو رمضان

إلى تلك الأرواح التي ربحتها في الجنة إن شاء الله " محمد عباس، محمد لوز، محمد صالح، ياسر

سلمان، حسن أبو جاموس" وكل شهدائنا الكرام البررة

إلى كل الأحباب والصحب الذين نسعد بهم ويسعدون بنا

أهدى هذا الجهد المتواضع سائلا المولى عز وجل السداد والقبول

اللهم آمين

الباحث

محمد رمضان عبد الرحمن صالح

شكر وتقدير

عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الدكتور محمد مقداد وشقيقه الدكتور زياد اللذين شرفاني بقبول الإشراف على هذه الرسالة وكان لتوجيههما عظيم الأثر في الوصول إلى هذه الدراسة والشكر موصول إلى أستاذي الفاضل الدكتور علاء الدين الرفاتي والدكتور الفاضل تيسير إبراهيم اللذين شرفاني بمناقشة هذه الرسالة.

ولا أنسى الأخ عبد الله الحايك الذي ساهم بشكل كبير في إجراء التحليل الإحصائي والأخت ابتسام المدهون التي ساعدت في طباعة هذا البحث كما أتقدم بالشكر للإخوة العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - مكتب غزة والشكر موصول لكل من ساعد وساهم في انجاز هذا البحث.

الباحث

ملخص الدراسة

هدفت الرسالة إلى دراسة دور الإسلام في علاج مشكلة البطالة بشكل عام ودراسة قطاع غزة كحالة عملية وتتمحور أهمية الدراسة في العمل على معرفة دور الإسلام مقارنة بالأنظمة الأخرى في محاربة البطالة والآثار السلبية للبطالة ومساعدة متخذي القرار لوضع سياسات مناسبة لمعالجة البطالة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الكمي حيث قام الباحث باستطلاع رأي عينة عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يبلغ عدده أربعمئة ألف تقريباً في قطاع غزة من خلال إستبانة مكونة من ثلاثة محاور أساسية تضم 55 سؤالاً اختيارياً بالإضافة إلى أسئلة مقالیه عدد اثنين وقد جمع الباحث 384 إستبانة واستخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Science s) والمعروف اختصاراً " SPSS " في تحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن الدولة لها دور هام في محاربة مشكلة البطالة وأن الإسلام والاقتصاد الإسلامي يقومان بدور محوري ومؤثر في محاربة ظاهرة البطالة وأنه يوجد إمكانية لتطبيق النظرية الإسلامية في علاج البطالة والفقر في قطاع غزة وأن الزكاة والوقف الخيري أبرز الآليات الشرعية المتاحة للتطبيق لمعالجة ظاهرة البطالة والفقر، وأن المشاريع الصغيرة والحرفية هي أبرز المشاريع التي يجب أن توجه إليها الموارد المالية.

أما بخصوص أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فهي تعزيز مفهوم وقيمة العمل في المجتمع وعدم تدخل الحكومة بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي، ونشر التوعية بأهمية الزكاة والوقف كمورد مهم، تفعيل هيئة الزكاة، والاهتمام بالمشروعات الصغيرة والحرفية والزراعية.

abstract

The main objective of this study is to investigate the role of Islamic principles in solving of the unemployment problem in the Gaza Strip as a case for study. Yet, centric importance of the study in the working to validate the role of Islamic principles in the fight against unemployment and its negative effects compared to other principles. As well help decision makers to develop appropriate policies to address the unemployment problem.

From the research methodology, the author used the descriptive analytical as well as the quantitative approach, Where the researcher surveyed a random sample from four hundred thousand unemployment population in Gaza. The questionnaire comprises three basic sections which includes 55 elective questions besides the two essay questions. 384 questionnaires were collected from the targeted participants. The Statistical Package for Social Science (SPSS) program was utilized to analysis the questionnaire.

The study was signified that: The Palestinian state has an important role in fighting Unemployment problem, the Islamic economy play a central role in fight against unemployment; there is potential for application of Islamic principles in the treatment of Unemployment and poverty in the Gaza Strip.

The Zakat and Waqf charity is one of the most important legal mechanisms available for application in Gaza Strip to reduce the phenomenon of unemployment and poverty. Also, Small Business Enterprises are the most famous projects that should be directed to support the financial resources to fight the unemployment phenomenon. Finally, the main recommendations of the study are: to promote the concept and value of work in the Palestinian community, reduce of government intervention in economic activity, raise awareness of the importance of Zakat and Waqf as the important resource for money Activating the body Zakat , and make attention to Small Business Enterprises in craft and agricultural.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	ملخص الدراسة باللغة العربية
و	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
ز	فهرس المحتويات
ك	فهرس الجداول
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1 المقدمة
3	2-1 مشكلة الدراسة
4	3-1 أهمية الدراسة
4	4-1 أهداف الدراسة
5	5-1 منهجية الدراسة
5	6-1 فرضيات الدراسة
5	7-1 متغيرات الدراسة
5	8-1 حدود الدراسة
6	9-1 مجتمع وعينة الدراسة
6	10-1 الدراسات السابقة
17	11-1 التعقيب علي الدراسات السابقة
الفصل الثاني: البطالة ونظرة الإسلام إليها	
20	1-2 مقدمة
21	2-2 تعريف البطالة
25	3-2 أنواع البطالة في الإسلام
25	4-2 موقف الإسلام من البطالة
32	5-2 الأساليب الشرعية للوقاية من البطالة

37	6-2 الأساليب الشرعية لعلاج البطالة
37	1-6-2 الزكاة
41	2-6-2 الوقف
43	3-6-2 القرض الحسن
46	4-6-2 إحياء الأرض الموات
48	5-6-2 الاستثمار
50	7-2 الخلاصة
الفصل الثالث: نظرة الأنظمة الوضعية للبطالة	
52	1-3 مقدمة
52	3-2-3 المعدل الطبيعي للبطالة
53	3-3 أسباب البطالة
54	4-3 أنواع البطالة
62	5-3 نظريات البطالة
62	1-5-3 النظرية الكلاسيكية
63	2-5-3 النظرية النيوكلاسيكية
64	3-5-3 النظرية الكينزية
65	4-5-3 النظريات الحديثة
66	1-4-5-3 نظرية البحث عن عمل
67	2-4-5-3 نظرية الاختلال
67	3-4-5-3 نظرية تجزئة السوق
68	4-4-5-3 نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي
69	6-3 آثار البطالة
69	1-6-3 الآثار الاقتصادية
70	2-6-3 الآثار الاجتماعية
71	3-6-3 الآثار السياسية والأمنية
72	7-3 حساب معدل البطالة
72	1-7-3 الحساب الرسمي
73	2-7-3 الحساب العلمي

74	8-3 الخلاصة
الفصل الرابع: البطالة في قطاع غزة	
76	1-4 تعريف بقطاع غزة
77	2-4 سوق العمل في قطاع غزة
77	1-2-4 المشاركين في القوى العاملة
77	2-2-4 البطالة في قطاع غزة
78	3-4 العمالة والبطالة والأجور
81	4-4 سوق العمل والجنس
81	1-4-4 قوة العمل والجنس
84	2-4-4 مركبات القوى العاملة والجنس
86	5-4 الفئات العمرية والجنس وحالة اللجوء وسنوات الدراسة
86	1-5-4 الفئات العمرية والبطالة
87	2-5-4 حالة اللجوء والجنس والبطالة
89	3-5-4 سنوات الدراسة والبطالة
90	6-4 القوى العاملة والنشاط الاقتصادي وقطاع العمل
90	1-6-4 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي
93	2-6-4 توزيع القوى العاملة حسب قطاع العمل والمحافظة
94	7-4 الخلاصة
الفصل الخامس: الإطار العلمي للدراسة	
96	1-5 منهجية الدراسة
96	1-1-5 مقدمة
96	2-1-5 منهج الدراسة
96	3-1-5 مجتمع وعينة الدراسة
97	2-5 توزيع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية
104	3-5 أدوات الدراسة
105	4-5 المعالجات الإحصائية
109	5-5 نتائج وتحليل فقرات وفرضيات الدراسة
109	1-5-5 النتائج المتعلقة بالمحور الأول: ما هو الدور الذي يقوم به الاقتصاد

	الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة
113	2-5-5 النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي إلى علاج البطالة
117	3-5-5 النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: ما مدى إمكانية تطبيق النظرية الاقتصادية الإسلامية في علاج البطالة وسبلها في قطاع غزة
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	
127	1-6 النتائج
129	2-6 التوصيات
130	المراجع
137	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
77	نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة لعام 2013	1
78	معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة	2
79	المشاركون في القوى العاملة والعاملون والبطالة ومعدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في القطاع حسب المحافظة لعام 2013	3
82	توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل والجنس لعام 2013	4
84	توزيع القوى العاملة حسب مركبات القوى العاملة والجنس لعام 2013	5
86	معدل المشاركة في القوى العاملة ونسبة البطالة في قطاع غزة حسب الفئة العمرية لعام 2013	6
88	المشاركون في القوى العاملة والبطالة حسب حالة اللجوء والجنس لعام 2013	7
89	نسبة المشاركة في القوى العاملة والبطالة في قطاع غزة حسب سنوات الدراسة لعام 2013	8
91	التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2013	9
93	توزيع العاملين في قطاع غزة حسب قطاع العمل والمحافظة لعام 2013	10
97	توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن	11
98	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	12
99	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	13
100	توزيع أفراد العينة حسب العمر	14
101	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	15
101	توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	16
102	توزيع أفراد العينة حسب حالة العمل	17
103	توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل	18
105	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	19
107	نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة	20
107	معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة	21

108	إختبار التوزيع الطبيعي	22
109	المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب للمحور الأول	23
113	المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب للمحور الثاني	24
118	المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب للمحور الثالث	25
123	أبرز الآليات المقترحة لعلاج مشكلة البطالة في قطاع غزة	26
124	المشروعات المقترحة توجيه الموارد المالية لها لعلاج مشكلة البطالة في قطاع غزة	27

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1-1	مقدمة
2-1	مشكلة الدراسة
3-1	أهمية الدراسة
4-1	أهداف الدراسة
5-1	منهجية الدراسة
6-1	فرضيات الدراسة
7-1	متغيرات الدراسة
8-1	حدود الدراسة
9-1	مجتمع وعينة الدراسة
10-1	الدراسات السابقة

1-1 مقدمة:

لا زالت قضية البطالة تترق العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كانت تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية والفقيرة فهي محور أساسي في عملية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولقد اهتم الإسلام بمشكلكتي الفقر والبطالة، وحرص على علاجهما - قبل نشوءهما - بوسائل متعدّدة حفاظاً على المجتمع المسلم من الأخطار التي قد تصيبه أخلاقياً وسلوكياً وعقائدياً.

ولقد أخذ العمل في الإسلام مكانة لا تدانيها مكانة فلم يحدث أن ديناً من الأديان السابقة أكد قيمة العمل وقيمة الفرد العامل كما فعل الإسلام الذي جعل العمل واجباً إسلامياً مفروضاً قال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) "الكهف 30" (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا) " الكهف 107" (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ) " يونس 9 " فلا إيمان إلا بالعمل الصالح الذي يؤكد هذا الإيمان تأكيداً عملياً من خلال الكد والاجتهاد والبحث عن الرزق.

ولقد حرص الإسلام على دفع المسلمين إلى العمل، وحضهم عليه، وترغيبهم فيه، وفتح أمامهم أبواب العمل الصالح على مصراعيها ليختار كل إنسان ما يناسب قدراته وإمكانياته ومهاراته من عمل طيب، قال تعالى: (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) " الجمعة: 10" ووردت أحاديث كثيرة تبين فضل الكسب والمهن والحرف اليدوية، فعن المقداد بن معدي كرب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ما أكل أحدٌ طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده) " رواه البخاري رقم 2072

ولقد كان الرسل والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم من أحرص الناس على العمل إلى جانب الدعوة إلى الله فكان نوح نجاراً، وكان إدريس خياطاً، وكان داود حداداً، وكان موسى أجيبراً عند شعيب، وكان نبينا عليه الصلاة والسلام يرعى الغنم، ويعمل بالتجارة قبل البعثة. وقد اقتدى به الصحابة الكرام -رضوان الله عليهم- فحرصوا على العمل والسعي في طلب الرزق؛ فكان منهم

الصانع والتاجر والزارع، وكانوا يتمتعون بالغنى وسعة الرزق ويمارسون أعمالهم مع انشغالهم في الدعوة والجهاد في الغزوات والحروب والفتوحات التي كانوا يحققون فيها النصر والظفر

أما البطالة فقد بث الإسلام في روع أتباعه النفور منها، والبغض لها فقد روى عن الزبير بن العوام رضي الله عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لَأَنَّ يَأْخُذَ أَحَدَكُمْ حَبْلَهُ ، فَيَأْتِي بِحِرْمَةٍ الحطبِ على ظهره فَيَبِيعُهَا ، فَيُكْفَى اللهُ بِهَا وَجْهَهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ " صحيح البخاري رقم 1471

2-1 مشكلة الدراسة

تعتبر مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات والدول على مر الزمن، وقد ازدادت أهمية هذه المشكلة في وقتنا الحاضر، وخاصة في الدول النامية والفقيرة والتي تتركز فيها النسبة الأكبر من الفقراء في العالم، مما أدى إلى زيادة نسبة الفقر في هذه الدول وأعاق الخطط التنموية لها ، وأدى إلى الكثير من التغيرات السياسية والاجتماعية والأمنية السلبية ودفع حكومات هذه الدول إلى طلب المساعدة من الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية لمساعدتها في علاج هذه المشكلة أو الحد منها ومن تأثيرها في اقتصادياتها النامية. ويعتبر قطاع غزة من أكثر الأماكن التي يتعرض سكانها للبطالة حيث يعاني قطاع غزة الذي يبلغ عدد سكانه 1.7 مليون نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء لعام 2013 من نسبة بطالة تقترب من 40% خلال عام 2013 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014، ص129).

في ضوء ما سبق تبرز معالم المشكلة التي نعالجها من خلال السؤالين الرئيسيين التاليين:

1- ما هي نظرية الاقتصاد الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة؟

2- ما إمكانية تطبيق النظرية الإسلامية في علاج البطالة وسبلها في قطاع غزة؟

3-1 أهمية الدراسة

سئل عروة بن الزبير ما أشرف شيء في العالم قال: "البطالة" (المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، ص41) من هنا تكمن أهمية هذه الدراسة

- التعرف على البطالة وما لها من آثار إجتماعية واقتصادية وأمنية سلبية على المجتمع.
- المقارنة بين مفهوم البطالة وأسبابها والحلول من وجهة نظر إسلامية وغربية والتعرف على أوجه الشبه والخلاف والحلول التي يقدمها كل طرف ووجه
- التعرف على التميز في الحل الذي يقدمه الإسلام للمشكلة
- المساهمة في مساعدة صناع القرارات والسياسات الاقتصادية من حكومات ومؤسسات على تطبيق النظرة الإسلامية لعلاج البطالة بالشكل الصحيح
- دراسة حالة عملية لم يتم دراستها سابقا ألا وهي قطاع غزة كمنطقة أغلب سكانها من المسلمين ويغلب طابع التدين عليهم حيث أن يعاني قطاع غزة من إرتفاع نسب البطالة خاصة خلال سنوات الحصار حيث بلغت نسبة البطالة فيه حوالي 40% خلال عام 2013 حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4-1 أهداف الدراسة

- إبراز المفاهيم الإسلامية الخاصة بأهمية العمل في الإسلام
- معالجة الإسلام للبطالة وأساليبه في ذلك سواء أكانت تربويه أو عملية
- التعرف على دور الدولة في محاربة البطالة بصفقتها الراحية للمجتمع
- والتعرف على الأوجه التي انفرد فيها الإسلام كمنهج رباني عن باقي الأنظمة الاقتصادية القاصرة في محاربتها للبطالة
- المقارنة بين البطالة والعمالة من منظور وضعي وإسلامي
- العمل على نشر الرؤية الإسلامية لمعالجة البطالة كأحد أساليب محاربة الفقر

- دراسة خصائص وحجم العمالة والبطالة في قطاع غزة
- التعرف إلى الأساليب والآليات المتاحة أو المستخدمة لحل هذه المشكلة في قطاع غزة وإمكانية تطبيقها وفرص نجاحه.

1-5 منهجية الدراسة:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه هو الأمثل لتصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين وذلك للحصول على معلومات كافية والوصول إلى أغراض محددة لوضع اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية". (حسين، 2005، ص123).

1-6 فرضيات الدراسة

تشمل هذه الدراسة عدة فرضيات أساسية

- تقوم الدولة بدور هام في محاربة البطالة والفقر من خلال استخدام وسائل وأدوات الاقتصاد الإسلامي.
- اختلاف نظرة الإسلام فيما يتعلق بالبطالة والفقر عن الأنظمة الوضعية يساهم في علاجها بسهولة أكبر.
- الموارد المحصلة في نظام الاقتصاد الإسلامي في قطاع غزة يمكن أن تؤسس لحل مشكلة البطالة والفقر وهناك تجارب حية لمعالجة البطالة والفقر بأساليب إسلامية في القطاع.

1-7 متغيرات الدراسة

المتغير التابع هو ... ظاهرة البطالة

المتغير المستقل هو ... دور الاقتصاد الإسلامي في علاج البطالة في قطاع غزة

1-8 حدود الدراسة

حدود الدراسة هي بيانات قوة العمل في قطاع غزة حتى نهاية العام 2013م

1-9 مجتمع وعينة الدراسة.

مجتمع الدراسة يتمثل في قوة العمل في قطاع غزة وقد بلغ عددهم 414 ألف شخص في حين بلغ حجم عينة الدراسة (384) شخص من قوة العمل.

1-10 الدراسات السابقة

تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي ناقشت دور الإسلام في علاج مشكلة البطالة سواء على المستوى الإقليمي أو العربي أو الدولي وسيعمل الباحث على ذكر عدد منها تكون الأقرب والأنسب لموضوع البحث.

1-10-1 الدراسات المحلية:

1-10-1-1 دراسة البحيصي 1992 البطالة في قطاع غزة -أسبابها ونتائجها وأساليب القضاء عليها.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب البطالة والنتائج المترتبة عليها وطرق القضاء عليها.

استخدم الباحث المنهج الوصفي وخرج في نهاية الدراسة بنتائج متعددة أبرزها ضعف التخطيط لمواجهة ظاهرة البطالة في قطاع غزة و ضعف برامج التأهيل الموجودة والضعف في استقطاب الاستثمارات الجديدة.

أما التوصيات فكانت قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل. أما قصيرة الأجل فكانت تدور حول إيجاد فرص عمل قصيرة للعاطلين في مجالات مختلفة مثل البناء والزراعة والخدمات، كذلك إيجاد برامج تأهيل سريعة للمرأة وللعاطلين بالذات من ذوي المهن المختلفة لإنجاز هذه الأعمال الجديدة.

أما فيما يخص بالتوصيات طويلة الأجل فركز على تشجيع الاستثمار ووضع خطط طويلة الأجل تهدف إلى وضع الاقتصاد الوطني على الطريق السليم

1-10-1-2 دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي 2002 تقرير الفقر بالمشاركة.

هدفت هذه الدراسة إلى مشاركة الفقراء في وضع سياسات من أجل تحسين ظروفهم من خلال تحديد وجهات نظرهم في مسببات الفقر والبطالة وكيفية التخلص منها أو تقليصها ورأيهم في المساعدات المقدمة لهم.

شملت الدراسة 16 محافظة على مستوى الوطن من خلال مجموعات مركزة أو مقابلات مع هذه الأسر وقد أجمع الفقراء أن الفقر بالنسبة لهم هو عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من المأكل والمشرب والملبس والسكن والتعليم والحرمان من الوصول إلى الخدمات العامة وقد كانت البطالة من أهم الأسباب الفقر التي نكرتها الأسر بالإضافة إلى الأجور المتدنية والاحتلال الإسرائيلي وقيود العمل على المرأة وقد اقترح الفقراء بعض الإستراتيجيات للخروج من الفقر منها تسهيل عملية المشاركة في سوق العمل وتوفير عمل كحل لمشكلة البطالة وإمكانية الحصول على قروض بشروط ميسرة وطالبت النساء الفقيرات بمساعدتهن في خلق فرص عمل منزلية واقترح الشباب الفقراء إنشاء برامج للتوجيه المهني وتعزيز فرص العمل للشباب والطلاب.

1-10-1-3 دراسة حسن 2005 الفقر في فلسطين وسياسات مكافحة الفقر في فلسطين عامة ومحافظة جنين خاصة.

هدفت الدراسة على تسليط الضوء على مشكلة الفقر في فلسطين عامة ومحافظة جنين بشكل خاص في الفترة الممتدة بين عام 1994-2003 ومعرفة نوع السياسات المستخدمة في مكافحة الفقر ومدى نجاحها في ذلك.

استخدم الباحث المنهج الوصفي في دراسته وكانت نتائج الدراسة أكدت على عدم كفاية المساعدات التي تتلقاها هذه الأسر لتلبية احتياجاتها الأساسية كما أن برامج مكافحة الفقر وبرامج التشغيل غير موجهه بشكل أساسي للفئات الفقيرة وأن غالبية النساء المعيلات لأسرهن هن من ربات البيوت وغير منخرطات في سوق العمل

أوصى الباحث توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وتشجيع المشاريع الصغيرة لربات الأسر الفقيرة.

1-10-1-4 دراسة عليوة 2007 إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما على الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة. دراسة تطبيقية على الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الزكاة في الحد من آثار ظاهرة الفقر في القطاع والتعرف على المؤسسات الإسلامية التي تعمل في مجال الزكاة وكيفية إدارتها لمصارف الزكاة والبرامج التي تقدمها للحد من مشكلة الفقر وتقديم مقترح لإدارة وتنظيم أموال الزكاة.

استخدم الباحث المنهج الوصفي الكمي في دراسته ونتائج الدراسة خلصت إلى أن الجمعيات العاملة في مجال الزكاة في القطاع تبذل جهدا كبيرا للحد من ظاهرة الفقر إلا أن التنسيق بين هذه المؤسسات ضعيف أو يكاد يكون معدوم في بعض الأحيان.

أوصت الدراسة بضرورة تشكيل ديوان الزكاة الذي يتكون من المؤسسات العاملة في مجال الزكاة بالإضافة إلى جهة حكومية تشرف على ديوان الزكاة كما أوصى الباحث بأهمية تعزيز التنسيق بين المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة وتخصيص جزء من حصيلة الزكاة للمشاريع التنموية التي تستوعب جزء من العمالة المحلية وبالتالي الحد من مشكلة البطالة والفقر.

1-10-1-5 دراسة شتات، والكفارنة، 2010 "الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الحد من نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة من وجه نظر مديري شبكة المنظمات الأهلية"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

هدفت الدراسة إلى تناول الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في الحد من نسب الفقر والبطالة في القطاع في ظل الحصار المفروض على القطاع بالإضافة إلى الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب على القطاع

استخدم الباحثان المنهج الوصفي في دراستهما وتوصل الباحثان إلى جملة من النتائج منها توجد في المنظمات جهات مختصة لتوثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وهناك ضعف في التنسيق

بين المنظمات الأهلية في تكامل البيانات حول الفئات المحتاجة وتتحكم المنظمات الأهلية بتوزيع المنح وفق رؤيتها وليس وفق شروط المانحين.

وكان أبرز التوصيات المحافظة على الكادر المختص في عملية تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة ورفع كفاءة الباحثين ورفع مستوى التنسيق بين المنظمات الأهلية وتوجيه نوع التمويل إلى الفئات المهمشة بطرق مباشرة

1-10-1-6 دراسة اصرف 2010، بعنوان دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على عدة محاور منها التعريف بالبطالة في العالم وأنواعها وأسبابها وسبب ارتفاع البطالة في قطاع غزة، وواقع الاقتصاد الفلسطيني لاسيما القطاع الخاص قبل وبعد الحصار على القطاع بالإضافة إلى حجم تجارة الأنفاق وأثرها على الاقتصاد واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والكمي في دراستها

أبرز النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن القطاع الخاص كيان قائم بذاته قادر على خلق آلاف فرص العمل وأنه تعرض لخسائر مادية كبيرة نتيجة للحصار بالإضافة لفقدان المهارات التي تم اكتسابها خلال العقود الماضية

في النهاية أوصت الباحثة بضرورة توفير الدعم الحكومي والدولي للقطاع الخاص لإعادة تأهيله وإعادة تأهيل العمالة من خلال التدريب المهني ومنح المنتج الفلسطيني الأولوية في المناقصات الحكومية والدولية في القطاع

1-10-1-7 دراسة أبو مدللة والأغا 2011، بعنوان ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الأهلية والحكومية والدولية لمعالجتهما.

هدفت الدراسة إلى تناول مسببات ظاهرة الفقر والبطالة في القطاع بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في علاج المشكلتين استخدم الباحثان المنهج الوصفي والكمي في الدراسة.

نتائج الدراسة توصلت إلى ضرورة التنسيق الجاد مع برنامج العمل الإقليمي المصمم لتسخير التكنولوجيا من أجل الحد من الفقر والتركيز المحوري على الدور الذي يمكن للقدرات الوطنية الفعالة تحقيقه من خلال النمو الاقتصادي وتوليد المهارات وتوفير فرص العمل واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساعد على تدريب العاملين ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة

8-1-10-1 دراسة الفليت 2011، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية

هدفت الدراسة إلى توضيح مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع استخدم الباحث المنهج الوصفي والكمي في الدراسة

توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلعب دور هام في خلق فرص عمل للأسر الفقيرة والنساء بما يخفف من حدة الفقر والبطالة في المجتمع وان 70% من أصحاب هذه المشاريع واجهوا صعوبات تمويلية سبب صغر حجم المشروع ونقص الضمانات المالية.

أوصت الدراسة بضرورة توفير الدعم اللازم لتمويل رأس المال وتشجيع البنوك على تمويل هذه المشروعات بأسعار فائدة منخفضة وتدريب أصحاب هذه المشاريع على كيفية إدارة مشروعاتهم وفقا للأنظمة الإدارية الحديثة

2-10-1 الدراسات العربية:

1-2-10-1 دراسة الحلفي 1996 "البطالة في الوطن العربي : إشارة خاصة إلى بطالة

الشباب دراسة في الاقتصاد السياسي

هدفت الدراسة إلى طرح قضية البطالة من وجهة نظر الاقتصاد السياسي على خلاف الكثير من الدراسات التي يتطرق إليها من منظور علم الاقتصاد المجرّد كما هدفت الدراسة إلى التعاطي مع بطالة الشباب من حيث إبراز أسبابها وانعكاساتها والآثار التي ستنتج عنها إذا ما استمرت الحكومات بمعالجتها بالطرق التقليدية التي تبنى على ردود الأفعال .

اتبعت الدراسة منهجية تعالج من خلالها البطالة على أساس أنها عملية ناتجة من فعل تقوم به الحكومات، في ظل غياب الديمقراطية في النظم السياسية، وليس على أساس أنها ظاهرة كما تصور بعض الدراسات.

من النتائج التي توصل إليها الباحث كمسببات للبطالة، هو استمرارية الضخ للخريجين من مختلف قنوات التعليم، من دون إصلاح للنظم التعليمية والتربوية، ومن غير الموازنة بين مناهج التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل كما وسلم الباحث باعتبار البطالة قضية " عملية " سياسية متعمدة في كثير من الحالات، تهدف إلى تهيمش الشباب العربي وعزلهم عن السياسة والتأمل في حاضر الوطن العربي ومستقبله ودفعهم إلى مستنقع الاعتلال الأمني فضلا عن دفعهم للانهماك في مكابدة أوضاعهم المعيشية أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقطاع الشباب وضرورة التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل .

1-10-2-2 دراسة عبد ربه 1998، بعنوان " أزمة التعليم الجامعي، وهيكل سوق العمالة، والتنمية مع إستراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر . "

هدفت الدراسة إلى دراسة أهم ملامح الأزمة الراهنة والمستقبلية للعلاقات القائمة بين النظام التعليمي الجامعي، وهيكل سوق العمالة، ومعدلات التنمية في مصر، مع التركيز على بطالة الجامعيين في صورتها الصريحة والمقنعة، مع البحث عن المسببات والخطورة المستقبلية لهذا الوضع. ثم وضع تصور لمجموعة من الحلول والبدائل المقترحة. استخدم الباحث المنهج الوصفي والكمي في دراسته جاءت نتائج الدراسة للإجابة على تساؤلاتها في شقين، أولهما نتائج كمية إحصائية، بهدف الإجابة عن الشق الكمي من تساؤلات البحث الرئيسية وشمل تقديرات معدلات التغير السنوي المركبة لمتغيرات هيكل سوق العمالة الجامعية .

أما الشق الثاني فهو شق تحليلي عرضه الباحث في محاور متمثلة في: الوضع الراهن للاختلالات القائمة في هيكل سوق العمالة الجامعية وتوقعاته المستقبلية، الوضع الراهن والمستقبلي للبطالة الجامعية في مصر، العوامل والمسببات المؤثرة في البطالة أوصى الباحث بضرورة وضع إستراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر واستثمار الأرض كمصدر طبيعي للإنتاج الزراعي

وفتح فرص عمل واستثمار موارد السياحة التي تتمتع بها مصر وتصنيع البترول كمصدر هام من مصادر مصر يساهم في فتح فرص عمل مثمرة.

1-10-2-3 دراسة المولد، **2003** بعنوان مدى الاستفادة من فائض خريجي الجامعات لسد احتياجات سوق العمل بالقطاع الخاص (دراسة ميدانية على سوق العمل بمنطقة مكة المكرمة).

هدفت الدراسة على دراسة مدى الاستفادة من فائض خريجي الجامعات، لمقابلة احتياجات سوق العمل.

استخدم الباحث المنهج وقد توصل الباحث إلى العديد من النتائج وكان من أهمها أن من أكثر العوامل المساهمة في الحد من الاستفادة من فائض الخريجين في سوق العمل هي عدم إجادة الخريجين للغة الانجليزية وعدم توفر الخبرات العملية والتدريبية لديهم ونقص توفر المعلومات عن الخريجين وتخصصاتهم وضعف التنسيق بين الجامعات والقطاع الخاص في عملية إعداد وتأهيل القوى العاملة الوطنية.

وبناء على تلك النتائج توصل الباحث إلى عددا من التوصيات التي ستساعد من الاستفادة من فائض الخريجين وسد احتياجات سوق العمل ، وقد كان من أهم هذه التوصيات ضرورة التعرف على احتياجات سوق العمل من مختلف التخصصات والعمل على ربط هذه التخصصات بما يتطلبه سوق العمل من معارف ومهارات بما يساعد على توظيف هؤلاء الخريجين ويقلل من حاجتهم إلى التدريب عن بداية توظيفهم والعمل على تشجيع الخريجين على إنشاء مشاريع خاصة بهم عن طريق تقديم الاستشارات لهم وتسهيل الحصول على القروض والتراخيص اللازمة.

1-10-2-4 دراسة ذبيح **2007**، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة

هدفت الدراسة إلى تبيان فعالية الآليات الشرعية في النظام الاقتصادي الإسلامي في علاج مشكلة البطالة وتناول الباحث المشكلة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول الباحث الموضوع بأبعاده التاريخية وعرج على أنواع البطالة وأسبابها وآثارها كما وضح الآليات الشرعية الوقائية والعلاجية لمشكلة البطالة.

توصل الباحث إلى أن الاقتصاد الإسلامي له دور فاعل في دفع عجلة التنمية وتحقيق تمام الكفاية لأفراد المجتمع وان تعريف البطالة في الاقتصاد الوضعي والإسلامي يتفق في أن خطورة البطالة تكمن في أنها العجز عن الكسب والاختلال في جانبي العرض والطلب في سوق العمل كما توصل الباحث إلى أن الآليات الشرعية الوقائية والعلاجية تلعب دور هام في تحويل العاطلين عن العمل إلى طاقات فاعلة في مجتمعاتها تسهم في العملية الإنتاجية
أوصى الباحث بضرورة تأسيس مؤسسة للزكاة باعتبارها من أهم الصيغ المؤسسية لتطبيق الإطار النظري لهذه الآليات الشرعية.

1-10-2-5 دراسة الزيادات 2008 دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع البطالة في الأردن ودور المشروعات الصغيرة في الحد منها وإسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قدرتها على توفير فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة استخدم الباحث المنهج الوصفي و الكمي في دراسته.
توصلت الدراسة إلى أن البطالة تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد الأردني وأن المشروعات الصغيرة لديها القدرة على استيعاب التزايد في أعداد الداخلين إلى سوق العمل بشكل أكبر من المشروعات أو المنشآت الكبيرة كما تعتبر تلك المنشآت الصغيرة أفضل مشغل ومساهم في معالجة مشكلة البطالة في الأردن.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالمشاريع والمنشآت الصغيرة وتوفير الدعم والتدريب اللازم لأصحابها نظرا لمساهمتها الفاعلة في الحد من استفحال معضلة البطالة.

1-10-2-6 دراسة غالب 2010 دور المنشآت الصغيرة في تقليص الفقر والبطالة في اليمن، دراسة ميدانية على أمانة العاصمة.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المشاريع الصغيرة في تقليص الفقر والبطالة في صنعاء خلال الفترة 2004-2007 من وجهة نظر المستفيدين من برنامج التمويل الأصغر الممول من مؤسسات حكومية وغير حكومية.

استخدم الباحث المنهجين الوصفي والكمي في إتمام الدراسة أما نتائج الدراسة فكانت أن البرنامج يستهدف كلا الجنسين مع التركيز الأكبر على المرأة كما وضحت الدراسة تحسن مستوى المعيشة للأسر بعد حصولها على القرض بنسبة 60.6% وأن إنشاء المنشآت الصغيرة قد عمل على زيادة فرص العمل لأبناء المجتمع من كلا الجنسين وأن دخل المنشآت الصغيرة يمثل المصدر الأساس لمعيشة الأسر المستفيدة من البرنامج.

أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتدريب المستفيدين من البرنامج وتعزيز القدرات والمهارات الإدارية والمالية لديهم ليتمكنوا من النجاح في مشاريعهم كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتمكين الأسرة في المقام الأول وليس التركيز على تمكين المرأة فقط.

1-10-3 الدراسات الأجنبية:

1-10-3-1 Lange and Maguire. Labor markets , 1998. unemployment and training for quality: Germany and Japan

أسواق العمل: البطالة والتدريب من أجل الجودة في اليابان وألمانيا

هدفت الدراسة دراسة المجتمع الألماني والياباني كونهم من أكثر الدول المصنعة تبنيًا لعنصر الجودة هدفت الدراسة إلى فحص الحالة القائمة في اليابان وألمانيا حيث تم توظيف التعليم والتدريب من أجل إعداد عمالة ذات كفاءة ومهارة عالية في التصنيع

استخدمت الدراسة المنهج الكمي والتحليلي وبدأت الدراسة بفحص أسباب تقشي البطالة بالشكل الخطير التي هي عليه في المجتمعات الأوروبية ثم عرجت على تحليل اثر التدريب على المهارة وبالتالي على الجودة .وبالنظر إلى الوضع في ألمانيا الذي يتميز بكثرة التشريعات وارتفاع تكلفتها، ظهر صعوبة في خفضها مع بقاء معايير الجودة العالية للتدريب، وكذلك الحال بالنسبة لليابان فيما يخص التشريعات المتعلقة بالتدريب من أجل الجودة.

نتائج الدراسة قالت أن الحل الأكثر فعالية للتغلب على تقشي ظاهرة البطالة ينبع بشكل أساسي من خلال خفض التشريعات المكلفة والمتعلقة بسوق العمل، كما ركزت الدراسة على فكرة مفادها أن تخفيف التشريعات بشكل مطلق سيؤدي سلبا على درجة الجودة في المنتجات الصناعية ما يعني

انعدام عنصر مهم من عناصر المنافسة ثم بنوع من التفصيل لكل حالة وبما يخص الحالة الألمانية أظهرت الدراسة إمكانية تطبيق هذا على عدد من الوظائف دون تعريض معايير الجودة للخطر وبالتالي يمكن خفض النفقات أما في الحالة اليابانية فأظهرت الدراسة ترابط تام بين التعليم والتدريب والمصادر البشرية ومعايير الجودة ما يعني عدم إمكانية تخفيض هذه التشريعات وأوصت الدراسة بتخفيف بعض القوانين الخاصة بالتدريب والتعليم دون المساس بمستوى الجودة .

1-10-3-2 Garrisoni and Gerbi,1998. Education and Employment Pattern of U.S. Ph.D.'s in the Biomedical sciences

التعليم وأنماط التوظيف المتعلقة بحملة شهادات الدكتوراه في علوم الطب الإحيائي

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أعداد حملة شهادات الدكتوراه في الطب الإحيائي وعلى طبيعة الأعمال التي يمتثلونها في أمريكا .

من خلال تتبع تاريخي أبرزت الدراسة حجم الزيادة في خريجي الفئة المستهدفة إذ أشارت إلى أن زيادة بنسبة ٥٠ % حدثت خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٥ ، وان ما نسبته ٧٠ % من هذه الزيادة ناتجة عن طلبة غير أمريكيين وخلصت الدراسة إلى أن نسبة البطالة بين الأمريكيين من حملة شهادة الدكتوراه في الطب الإحيائي منخفضة جد إذ تقل عن ما نسبته ٢% إلا انه تبين أيضا حدوث تغييرات مهمة في سوق العمل الخاص بهم، حيث العدد الإجمالي من هؤلاء العلماء ازداد إلا أن الوظائف الأكاديمية في الكليات بقي ثابت بسبب انخفاض نسبة الوظائف المتاحة في الكليات إلى إجمالي التوظيف . كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الوظائف الخاصة بهم في المجال الصناعي زادت وربما مستقبلا تجاوز عدد الوظائف الأكاديمية والتي تعد الأكثر سيطرة وبروزا للتوظيف علماء الطب الإحيائي الأمريكيين .

أوصت الدراسة بضرورة لفت انتباه الكليات وكذلك الطلاب إلى مجالات الوظائف الفردية لحملة الدكتوراه في الطب الإحيائي، وكذلك إبلاغ المتقدمين لمثل هذا المجال من لدراسة إلى توجهات التوظيف الجديدة قبل الالتحاق به . كما أوصت بضرورة قيام مرشدي الكليات بحث الطلاب إلى الأخذ بعين الاعتبار أهدافهم وميولهم وقدراتهم الوظيفية . كما وقدم النصح إلى علماء الطب

الإحيائي العمل على اكتشاف مواطن أعمال جديدة تميزهم عن غيرهم حيث يمكن استغلال تدريباتهم التي تلقونها خلال الدراسة والبحث.

1-10-3-4 Angrist, 1998. The Palestinian Labor Market Between the Gulf War and Autonomy"

سوق العمل الفلسطيني بين حرب الخليج والحكم الذاتي

هدفت الدراسة إلى تحليل سوق العمل الفلسطيني في الفترة الواقعة ما بين حرب الخليج الأولى 1991 وتوقيع اتفاقية أوسلو بالإضافة إلى تحليل اقتصاد مناطق السلطة الفلسطينية بالاعتماد على تحليل سوق العمل داخل إسرائيل.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والكمي في الدراسة وخلصت الدراسة إلى أن تحسن ملموس ظهر في الأوضاع الاقتصادية في القطاع وان هذا التحسن نجم عن حجم الاستقلالية التي منحتها اتفاقية أوسلو للقطاع بخلاف الأوضاع في الضفة الغربية كما أوضحت الدراسة أن مستوى المعيشة بالنسبة للعمال اللاجئين في كلا من الضفة الغربية وغزة تراجع بسبب تراجع أعدادهم في سوق العمل بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو أوصى الباحث بضرورة تعزيز الاستقلالية الاقتصادية عن الجانب الإسرائيلي.

1-10-3-5 AL Kafri ,2003. The Palestinian Labor Force Dynamic Under the Israeli Occupation: An Impact Study and Lessons to be Learned for Restructuring the Labor Market"

قوة العمل الديناميكي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي :دراسة الأثر والدروس التي يمكن استخلاصها لإعادة هيكلة سوق العمل "

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حركة القوى العاملة قبل وخلال الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني خلال الانتفاضة والتعرف على خصائص القوى العاملة والتي صمدت في وجه

الممارسات الإسرائيلية وكذلك تحديد القطاعات التي لم تتأثر بالتبعية الاقتصادية حيث استخدم الباحث المنهج الكمي والتحليلي في دراسته

خلصت الدراسة إلى القطاع الخاص لم يساهم في عملية التوازن مما أسهم في ارتفاع نسب البطالة على الرغم من تمكن المشاريع الصغيرة من استيعاب نسبة غير قليلة من القوى العاملة التي تعطلت خلال الانتفاضة وأوصى الباحث بضرورة تعزيز مكانة القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز برامج التأهيل للعمالة الفلسطينية.

11-1 التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين ما يلي:

هناك دراسات محلية بحثت في ظاهرة البطالة في قطاع غزة كما أن هناك دراسات بحثت في العلاقة بين البطالة والفقر وهناك دراسات حاولت وضع آلية لتنظيم وإدارة الزكاة كما تناول عدد من الدراسات المحلية دور المشاريع الصغير والقطاع الخاص والحكومي لمحاربة ظاهرة البطالة والفقر في فلسطين بالعموم.

الدراسات العربية والأجنبية بحثت في موضوع البطالة ودور المشروعات الصغيرة في مكافحتها الحد منها وحاولت دراسة ذبيح تحديد الآليات الشرعية لعلاج المشكلة كما أن بعض الدراسات تكلمت عن سوق العمل الفلسطيني تحت الاحتلال.

الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في أهمية موضوع البطالة من حيث الدراسة والتحليل وضرورة معالجة هذه المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها لما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية سلبية على المجتمع الفلسطيني بالعموم.

دراستنا تعمل على التعرف على دور الإسلام والاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة ومدى اختلاف هذه النظرة عن غيرها من الأنظمة الوضعية الأخرى كما تعمل الدراسة على التعرف على نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي للبطالة والعمل وما هي أدواته لعلاج البطالة ومدى نجاحه في ذلك.

كما تبحث الدراسة في إمكانية تطبيق النظرية الإسلامية في علاج البطالة الإسلام في قطاع غزة ومدى نجاحها في ذلك وما هي أبرز الأدوات المتاحة لها في القطاع وما هي أبرز العراقيل التي تقف إمامها وما هي أبرز المشاريع التي يجب أن توجه إليها المصادر المالية في القطاع لمساهمة في علاج مشكلة البطالة ومدى إمكانية إنزالها على أرض الواقع وهو الجديد الغير متوفر في الدراسات السابقة التي تم عرضها.

الفصل الثاني

البطالة ونظرة الإسلام إليها

1-2 مقدمة

2-2 تعريف البطالة

3-2 أنواع البطالة في الإسلام

4-2 موقف الإسلام من البطالة

5-2 الأساليب الشرعية للوقاية من البطالة

6-2 الأساليب الشرعية لعلاج البطالة

7-2 الخلاصة

2-1 مقدمة

اهتم الإسلام بموضوع البطالة أيما اهتمام وحاربها بشتى الوسائل لما لها من مخاطر على الفرد والمجتمع على حد سواء ودعا إلى العمل وإعمار الأرض وإحيائها ذلك لما لهما من أهمية في حياة الإنسان حيث يحصل الإنسان على متطلبات حياته من خلالهما وهو أيضا وسيلة للتواصل مع الناس وقد ورد العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تمجد العمل والعاملين وتحذر من المتعطلين المتواكلين وكذلك كان الصحابة والتابعين من بعدهم لا يناصرون المتعطلين عن العمل ويحبون الإنسان العامل الذي يبذل جهده ليحيا حياة كريمة حتى وإن كانت الأعمال التي يؤديها بسيطة فالإنسان قيمته بما يؤديه من أعمال لا بكثرة ماله وحسبه نسبه.

وقد عمل النبي صلي الله عليه وسلم على تصحيح الاعتقاد تمهيدا لمعالجة السلوك وتقويمه وقد كان عليه الصلاة والسلام مع تقديمه لحلول عملية لمشكلة البطالة والمتعطلين كان يقدم العلاج الديني ويغرس في نفوس أصحابه مجموعة من القيم والمعتقدات التي من شأنها أن تنقل الإنسان من ضنك الحياة إلى رغدها وأحد هذه القيم التي عمل رسول الله صل الله عليه وسلم على غرسهما في نفوس أصحابه رضوان الله عليهم قيمة العمل.

وفي هذا الفصل سيعمد الباحث إلى تعريف البطالة لغةً واصطلاحاً وتحديد أنواع البطالة في الإسلام وتبيان موقف القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من البطالة وتوضيح موقف الصحابة والتابعين من هذه القضية المهمة وبعد ذلك ينتقل الباحث إلى الحديث عن الآليات الشرعية للوقاية من البطالة ويوضح الباحث فيها كيف حث الإسلام على العمل ودعا إليه وكيف حارب الإسلام التسول والمتسولين وكيف حذر الإسلام من خطر امتهان التسول كحرفة يحيا منها الإنسان حياة لا قيمة ولا كرامة فيها وسيوضح الباحث كيف أن الإسلام دعا إلى ترشيد استخدام الأموال وترشيد إنفاقها للأغنياء قبل الفقراء ثم ينتقل الباحث بعد ذكر الآليات الوقائية إلى ذكر الوسائل الشرعية لعلاج مشكلة البطالة ويبدأ الباحث بالزكاة لما لها من عظيم الأثر في حياة المسلمين حيث إنها الفريضة الثالثة في أركان الإسلام ويعمل الباحث على تبيان آثارها في حياة المسلمين ثم ينتقل الباحث بعد ذلك إلى الوقف وأنواعه وأهدافه ودوره في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة

ثم يذكر الباحث القرض الحسن وإحياء الأرض الموات وإعمارها ودور الدولة المسلمة في علاج مشكلة البطالة وتشجيع الاستثمار كوسيلة لمحاربة البطالة.

2-2 تعريف البطالة

1-2-2 البطالة في اللغة:

للبطالة العديد من المعاني في اللغة نذكر منها

• البطالة من بطل الشيء، يبطل بطلاناً: ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل والتبطل فعل البطالة وهو إتباع اللهو والجهالة (الخزومي، 1981، ص302) وبطل الشيء يبطل بطلاً وبطولاً وبطلاناً بضم الأوائل فسد أو سقط حكمه فهو باطل وجمعه بواطل وقيل جمع أباطيل وقال أبو حاتم الأباطيل جمع أبطولة بضم الهمزة فيقال أبطلته وذهب دمه بطلاً أي هدرأً وأبطل بالألف جاء بالباطل وبطل الأجير من العمل فهو بطل بين البطالة بالفتح وربما قيل بطلالة بالضم حملاً على نقيضها وهي العمالة وفي لغة بطل يبطل من باب قتل فهو بطل بين البطالة بالفتح والكسر سمي بذلك لبطلان الحياة عن ملاقاته أو لبطلان العظام به (المصباح المنير، 2000، ص36-37)

• البطالة هي الكسالة المؤدية إلى إهمال المهمات والتفريغ من العمل وأيام البطالة خلاف أيام الشغل والبطال: المتفرغ والمتعطل والكسل (البستاني، 1982، ص42)

• البطل: بفتح الباء وتشديد الطاء نقيض العامل وفي مصطلحات العصر المملوكي تطلق على الأجناد والأمراء العاطلين من أعمال الدولة ووظائفها واقطاعاتها إما لغضب السلطان أو لضرورة السن أو المرض أو الاعتكاف أو الاختفاء والبطالة (بكسر الباء وفتح الطاء ممدودة) هي الكسالة المؤدية إلى إهمال المهمات والبطال هو بين البطالة (عمارة، 1993، ص92-93).

ونخلص من التعريفات اللغوية السابقة إلى أن معنى البطالة لغة يشتمل على المعاني التالية:

(أ) إتباع اللهو والجهالة.

(ب) التعطل.

(ج) إهمال المهمات والتعطل والكسل.

وأقرب المعاني هو المعنى الثالث العامل الذي تعطل ولم يجد عملاً وهناك معايير مرادفة للبطالة نذكر منها القعود والكسل وعدم العمل (السراحنة، 2000، ص47).

2-2-2 تعريف البطالة في الاقتصاد الإسلامي: هي العجز عن الكسب وهذا العجز إما أن يكون ذاتياً كالصغر والعتة والشيخوخة والمرض أو غير ذاتي كالاشتغال بتحصيل العلم وكذا العامل القوي الذي لا يستطيع تدبير أمور معيشته بالوسائل المشروعة المعتادة أو الغني الذي يملك مالاً ولا يستطيع تشغيله بينما لا يعتبر التفرغ للعبادة من العجز (قنطجبي، 2004، ص10). أما غير ذلك فلا يتم إدراجهم تحت بند البطالة ولا يتم احتسابهم ضمن المستحقين للمساعدة الخاصة بالعاطلين عن العمل.

2-2-3 تعريف البطالة في الاقتصاد الوضعي:

تتعدد التعريفات التي تتناول البطالة، فيرى بعض الاقتصاديين أنها حالة تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون، ويرى البعض أنه يتوجب على هؤلاء الأشخاص أن يتوفر فيهم شرط البحث الجدي عن العمل، ويرى البعض الآخر أن البطالة ما هي إلا حالة اختلال بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين والفرص المتاحة للعمل مما يؤدي إلى وجود جزء كبير أو صغير من قوة العمل لا يتوفر لها فرصة عمل، كما يوجد بعض الاقتصاديين من يرى أن البطالة هي نقص في فرص العمل المتاحة، ويمكن التمييز بين مفهومين للبطالة وهما المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي.

2-2-3-1 المفهوم الرسمي للبطالة:

البطالة وفقاً لمقاييس ومعايير منظمة العمل الدولية هي " جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق " (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- 2012، ص 152). وبالتالي فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين العرض والطلب من العمل عند مستوى أجر معين في المجتمع.

ومن التعريف السابق يقتضي أن تتوافر معاً المعايير الثلاثة الآتية كي يعد الفرد عاطلاً خلال فترة البحث.

• أن يكون الفرد بدون عمل " التعطل "

وتحت هذا البند يندرج الأشخاص الذين لا يعملون لحسابهم الخاص أو لحساب الغير وقد بلغوا السن القانونية للعمل وهذه السن تختلف من دولة لأخرى ففي بعض الدول يكون الحد الأدنى للسن القانوني للعمل (14 سنة) والبعض الآخر (16 سنة) كما يختلف سن التقاعد (60 - 65) للعامل من بلد لآخر علماً بأن مدة التعطل عن العمل تختلف من دولة لأخرى فبعض الدول تعتبر الفرد عاطلاً عن العمل إذا كان الفرد لا يعمل في الأسبوع الأخير من الشهر أو إذا كان لا يعمل في فترة المسح الميداني للعاطلين عن العمل. " نجا، 2005، ص5"

• أن يكون الفرد متاحاً لسوق العمل " القدرة "

وتحت هذا البند يجب أن يكون الفرد مستعداً للعمل ولديه رغبة في ذلك عند مستوى الأجر السائد سواء أكان العمل لحسابه الخاص أو لحساب غيره وبالتالي سيتم استبعاد الشخص الذي يبحث عن عمل مستقبلي مثل الطالب الذي يبحث عن عمل ليمارسه بعد تخرجه من الجامعة كما سيتم استبعاد الأشخاص غير القادرين على العمل مثل الأطفال والمرضى والمعاقين أو غيره من الأسباب التي تمنع الفرد من العمل. " نجا، 2005، ص5"

• أن يكون الفرد باحثاً عن العمل " البحث "

ونعني بذلك أن يقوم الفرد باتخاذ إجراءات وأنشطة تدل على جديته في البحث عن العمل مثل التسجيل في المؤسسات الخاصة بذلك سواء الحكومية أو مؤسسات المجتمع المدني أو النقابات العمالية المختصة في بلده ومتابعة الإعلانات الصحفية والالكترونية للبحث عن عمل وطلب المساعدة من الأشخاص والمؤسسات المختصة بذلك. " نجا، 2005، ص5"

2-3-2-2 الانتقادات الموجهة للمفهوم الرسمي للبطالة

- لا يأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع البطالة مثل البطالة المقنعة والجزئية. لا يربط بين العمل والإنتاجية فالفرد الذي يعمل وينتج قليلاً يحسب في تعداد العاملين مثل الفرد الذي ينتج كثيراً
- لا يأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن عمل بسبب الإحباط الذي أصيبوا به.
- يتجاهل الأفراد الذين يعملون في أعمال هامشية أو أنشطة غير مشروعة. (نجا، 2005، ص5)
- يسجل الأفراد الذين يبحثون عن عمل أفضل من عملهم الحالي وبالتالي يسجلون أسماءهم لدى الجهات المختصة.
- لا يأخذ بعين الاعتبار العاملين موسمياً ولكنهم خلال فترة مسح البطالة كانوا في عملهم وهذه الفئة واضحة في العمل الزراعي والسياحي. (عبد المولي، 2003، ص14).

3-3-2-2 المفهوم العلمي للبطالة

تعرف البطالة وفقاً لهذا المفهوم بأنها " الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع إلى درجة أقل مما كان يمكن الوصول إليه. (نجا، 2005، ص 8)

ويجب هنا التمييز بين الاستخدام الكامل والأمثل فعدم الاستخدام الكامل تشمل البطالة الكاملة أو الصريحة وهي للأفراد الباحثين عن عمل ولا يجدوه والبطالة الجزئية وهي للأشخاص الذين يعملون عدد ساعات أقل من المتعارف عليه في بلداتهم أو لأيام محددة في الأسبوع أو الشهر أما الاستخدام الأمثل فيراد بذلك متوسط إنتاجية الفرد وعدم وصولها للمستويات المتعارف عليها وهذا النوع يكون واضحاً في البطالة المقنعة حيث يوجد أكثر من شخص لأداء نفس المهمة.

2-2-4 مقارنة البطالة في التعريف الإسلامي والوضعي

عند استعراض تعريف البطالة في كلٍ من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي يتضح ما يلي:

- فتح التعريف الوضعي لمصطلح البطالة الباب على مصراعيه للإنسان ليتحول من عاطل عن العمل إلى متسول بحجة أن من لا يجد عملاً مناسباً له هو حسب المواصفات التي يضعها هذا التعريف يعتبر من البطالة.
- ضيق الاقتصاد الإسلامي التعريف فحصره فقط في الإنسان العاجز عن الكسب لمن لا يستطيع ذلك حيث إنه إذا كان هناك شخص وكان له قدره على العمل ولا يعمل فيعتبر متكاسل ولا يصنف حسب تعريف الاقتصاد الإسلامي ضمن البطالين.
- الاقتصاد الإسلامي لم يضع شرط الرغبة لدى القادر على العمل بل من التعريف يستشف انه بمجرد قدرة الإنسان على العمل فيجب عليه البحث عن عمل ملائم له وإلا فهو يعتبر آثم في نظر الإسلام. (نبيح، 2008، ص18).

2-3 أنواع البطالة في الإسلام

- 2-3-1 بطالة المضطر (خارج عن إرادته): وهو الذي لا يجد عملاً أو لا يستطيع أن يعمل لأن به مرض أو عاهة.
- 2-3-2 بطالة الكسول المتخاذل (التبذيل): وهو الذي يدعي البطالة ويتخاذل عن العمل ويتكاسل عن أدائه. (طشوش، 2011، ص 11)

2-4 موقف الإسلام من البطالة:

سيتم عرض موقف القرآن الكريم من البطالة وكيفية الاهتمام بالعمل وربط العمل بالنجاح والفلاح وموقف السنة من البطالة وموقف الصحابة والتابعين والسلف من العمل والبطالة.

2-4-1 موقف القرآن الكريم من البطالة:

ورد ذكر العمل في القرآن الكريم أكثر من ثلاثمائة مرة وقد قرنه القرآن الكريم بالإيمان أي أن الإسلام يشترط دائماً ترجمة إيمان المسلم إلى عمل (العربي، 1967، ص363) والخطوة الأولى في

الرؤية الإسلامية لمجابهة مشكلة البطالة هي تدبر القرآن الكريم وفهمه لمعرفة المكانة العليا للعمل كمفهوم إنتاجي تنموي اهتم القرآن بإبرازه في أكثر من موضع في القرآن الكريم.

• السعادة في الحياة الدنيا وفي الآخرة مصدرها العمل الصالح

قال تعالى: لِمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ {النحل 97} وكما نلاحظ في الآية الكريمة أن جزاء العمل الصالح في الدنيا هو الحياة الطيبة الكريمة في الدنيا والأجر الجزيل في الآخرة وقد قال ابن عباس عن الحياة الطيبة أنها الرزق الحلال الطيب في الحياة الدنيا. (ابن كثير، 2002، ص765)

• أهل العمل الصالح مأجورون في الآخرة

وهو ما يمثل بالنسبة لهم حافزاً دائماً للعمل لقوله تعالى: { وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } {الأحقاف 19} فالآية أكدت أن الأجر سيختلف من شخص لآخر حسب العمل الذي قام به وهو حافز كبير للمؤمنين.

• المؤمنون مأمورون بالعمل

هي دعوة قرآنية صريحة للعمل والجد والاجتهاد وبذل أقصى الطاقات لأنها معروضة على الله عز وجل يقول تعالى (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ) التوبة 105

• العمل هو المصدر الأساس للغنى والثروة والاستمتاع بالحياة

يقول تعالى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) القصص 77. يقول البغوي في تفسيره اطلب فيما أعطاك الله من الأموال والنعمة والجنة وهو أن تقوم بشكر الله فيما أنعم عليك وتنفقه في رضا الله تعال قال مجاهد ، وابن زيد : لا تترك أن تعمل في الدنيا للآخرة حتى تنجو من العذاب ، لأن حقيقة نصيب الإنسان من الدنيا أن يعمل للآخرة (البغوي، 1989، ص 762)

• العاطلون محاسبون على تقصيرهم

قد يظن العاطلون أنهم معذورون لأنهم لا يجدون أعمالاً، ولكن الحقيقة أنهم محاسبون على عجزهم وتقاعدتهم عن التماس العمل فالآيات القرآنية صريحة في الأمر بالعمل، كما يظهر من قوله تعالى: { إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا } الكهف 7. كما أن التماس العمل لا يكون ببقاء الإنسان في مكانه انتظاراً لرزق يأتيه وهو مسترخ في بيته، بل إنه مأمور بالسعي والحركة وطلب الرزق والعمل حيثما يكون يقول تعالى: { هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ } (الملك 15) ويقول سبحانه: { فَإِذَا فُضِّيتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } الجمعة 10 (البركاتي، 2010، ص 8)

وللكون سنن بينها المولى عز وجل في قوله {وجعلنا الليل لباساً. وجعلنا النهار معاشاً} (النبأ . 11،12) وهذه الآية الأخيرة انقلبت موازيتها في حياة المسلمين حالياً، فإن انتشار التقنيات الحديثة جعلت أكثر الشباب يسهرون معها وينامون قبيل الفجر تاركين صلاة الفجر، بل ولا يستيقظون إلا قرب منتصف النهار وربما بعده. مخالفين بهذا السلوك منهج الله الذي ارتضاه لعباده من عمل بالنهار وراحة بالليل. (مجلة الوعي الإسلامي، 2010، العدد 532)

2-4-2 موقف السنة من البطالة:

في السنة العديد من الأحاديث والمواقف والدلالات التي تشير إلى الحث على العمل والكسب وذم الكسل وإضاعة العمر والجهد والوقت والملهيات والمتنع لفظ بطل في الحديث يجد أنه ورد قرابة 40 مرة (الرماني، 2001، ص14). نذكر منه بعض الأحاديث على سبيل المثال لا الحصر

• اليد العليا خير من اليد الدنيا

وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العامل ومهما كان عمله بسيطاً هو أفضل وأطيب عند الله من المتعطل الذي يسأل الناس وأن يده هي العليا ويد السائل هي السفلى ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَبِ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَعْنِي بِهِ مِنَ النَّاسِ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ

أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى ، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ " صحيح الترمذي رقم الحديث 680.

• البطالة ودورها في قسوة القلب

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " الزهْدُ فِي الدُّنْيَا يَرِيحُ الْقَلْبَ ، وَالْبَدْنَ ، وَالرَّغْبَةَ فِيهَا تَكْثُرُ الْهَمُّ وَالْحَزَنُ ، وَالْبَطَالَةُ تَقْسِي الْقَلْبَ " السيوطي رقم 4596 وقسوة القلب تنجم عن أن العاقل عن العمل يشعر بمشاعر سلبية تجاه بيئته ومجتمعه فيقسو قلبه عليهم فلا يتعامل معهم بأخلاق المسلم. (الرماني، 2001، ص25).

• أطيب الكسب من عمل اليدين

وبين نبينا عليه الصلاة والسلام أن أطيب طعام يأكله المسلم هو الطعام الذي يأكله من عمل يده فقال عليه الصلاة والسلام: { مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ } الألباني رقم 5546 وفي هذا الحديث دعوة صريحة لأن يمتن المسلم مهنة يكسب بها من عمل يديه لا أن يبقى عالة على المجتمع كما وضع رسولنا الكريم أن من يعمل بيديه يغفر له ذنبه فقال : { مَنْ بَاتَ كَالْأَنْمِ بَاتَ مَغْفُورًا لَهُ } " السيوطي، رقم 8546 .

وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عليه وسلم قال: { إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ } سنن الترمذي حديث رقم 1278 ففي هذا الحديث دلالة واضحة على أهمية الكسب والعمل لأن الإنسان دائماً يبحث عن أطيب الطعام لنفسه ولأسرته وقد جعله نبينا على الصلاة والسلام في الطعام المكتسب من عمل الإنسان بيده كما أن الإنسان دائماً يبحث عن أفضل الكسب وقد حدده الرسول عليه الصلاة والسلام في كسب العامل بيده إذا كان أميناً تقياً ناصحاً لنفسه وللمسلمين فقال النبي صلي الله عليه وسلم { خَيْرُ الْكَسْبِ كَسْبُ الْعَامِلِ إِذَا نَصَحَ } " الألباني، صحيح الترغيب 776"

• الدعوة إلى احترام العمل

كما أن هذا العامل يكون عليه لزاماً أن يلتزم بأعلى درجات الاحتراف في عمله فقد ورد عن عائشة رضي الله عنها قالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ إِذَا عَمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلًا أَنْ يُتَّقَنَهُ** الألباني صحيح الجامع ، الرقم 1880.

• الدعوة للكسب المشروع

ولما للكسب من أهمية فلم يتركه الإسلام بلا ترتيب وقد حدد أن الكسب منه الحلال ومنه الحرام وحذر من الكسب الحرام ولذلك سيقف المسلم يوم القيامة يسأل عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه هل اكتسبه من عمل حلال أم لا وفيما أنفقه هل أنفقه في طرق الخير أم لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم { لا تزولُ قَدَمًا عبيدِ يومِ القيامةِ حتَّى يُسألَ عن أربعِ فذكر منها - وعن ماله من أين اكتسبَهُ وفيما أنفقه } الترمذي رقم 2532.

• العمل جهاد في سبيل الله

وقد اعتبر النبي صلى الله عليه وسلم خروج الرجل للعمل جهاداً فقد مر على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجل ، فرأى أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من جلده ونشاطه ، فقالوا : " يا رسول الله : لو كان هذا في سبيل الله ؟ ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان خرج يسعَى على ولده صغاراً فهو في سبيلِ الله وإن كان خرج يسعَى على أبوينِ شيخينِ كبيرينِ فهو في سبيلِ الله وإن كان خرج يسعَى على نفسه يعفُها فهو في سبيلِ الله وإن كان خرج يسعَى رياءً ومفاخرةً فهو في سبيلِ الشَّيطانِ { الطبراني رقم 282.

• العمل حتى قيام الساعة

فالمسلمون مأمورين بالعمل لآخر لحظة في هذه الدنيا حتى ولو قامت القيامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { **إِنْ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فَسِيلَةٌ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا تَقُومَ حَتَّى يَغْرَسَهَا فليُغْرِسْهَا** } الإمام أحمد رقم 1913.

• الدعوة للجد والاجتهاد ونبذ التواكل

وفي الحديث التالي دعوة صريحة للاستمرار في الجد والاجتهاد وعدم الاستسلام كما أنه لا يجوز للمسلم الإعراض عن العمل بحجة التوكل وإنظار الرزق بل لابد من السعي والبذل والعطاء والأخذ بالأسباب وإلا كان المسلم متواكلاً وشتان بينهما فقد جاء رجل إلى النبي صلي الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أعقلها وأتوكل أو أطلقها وأتوكل قال اعقلها وتوكل { الترمذي رقم 2636

2-4-3 موقف الصحابة والتابعين والسلف من البطالة

الصحابة والسلف الصالح كانوا قوماً مؤمنين حق الإيمان متوكلين حق التوكل ومع ذلك لم يتواكلوا ولم يتعافلوا بل عملوا واشتغلوا فقد كان أبو بكر الصديق وعبد الرحمن بن عوف وطلحة تجاراً والزيبر بن العوام خياطاً وعلي ابن أبي طالب يسقي بالدلاء علي ثمرات وسعد بن أبي وقاص كان يبيري النبل وعمرو بن العاص كان جزاراً وقتيبة بن مسلم القائد المشهور كان حمالاً والمهلب بن أبي صفرة بستانياً (القرضاوي، 1997، ص45).

وقد سئل عروة بن الزبير عن أشرف ما في الأرض فقال "البطالة" (المحجوب، 1989، ص41). وقد ورد عن عمر بن الخطاب أنه قال: "إن الله قد استخلفنا عن خلقه لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم فإن وفينا لهم ذلك تقاضيناهم شكرها إن هذه الأيدي خلقت لتعمل فإذا لم تجد في الطاعة عملاً التمسست في المعصية أعمالاً فاشغلها بالطاعة قبل أن تشغلها بالمعاصي". (النابلسي، 2008، ص98) لقد أدرك الخليفة الراشد أن حق العمل هو حق لكل إنسان وأن الإنسان حينما يعمل يتألق وحينما تقشو البطالة في أمة سوف تظهر الآفات.

وعندما لقي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا هريرة فقال له "ألا تعمل: قال لا أريد العمل فقال عمر: قد طلب العمل من هو خير منك يوسف عليه الصلاة والسلام قال {قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ} يوسف 55 (السعيد، 1970، ص17). كما ورد عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه: رَجَمَ اللهُ امرأً أمسك فضل القول وقدّم فضل العمل (الطنطاوي، 1983، ص264). وورد أن عمر قال: "لرجل ترك عمله الذي يرتزق منه ورحل إلى المدينة ليجاهد" ارجع فإن عملاً بالحق جهاد حسن" (سليمان، 2003، ص56). كما ورد قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه {لا

يقعدن أحكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني وعلم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة { (طشوش، 2011، ص 10) وعن سمير بن راحل قال: قال عمر: "إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُقْصِرًا فِي الْعَمَلِ ابْتُلِيَ بِالْهَمِّ لِيَكْفَرَ عَنْهُ" (سليمان، 2003، ص56).

قال عبد الله بن عمرو بن العاص { إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا عَمَلَ مَعَ عُمَالِهِ فِي دَارِهِ ، وَقَالَ الرَّاوي مَرَّةً فِي مَالِهِ ، كَانَ عَامِلًا مِنْ عُمَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ } البخاري، الأدب المفرد حديث رقم 448. وقد ورد عن نافع ابن عمر { أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُكَاتِبَ مَمْلُوكَهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ حِرْفَةً ، قَالَ : تُطْعِمِنِي أَوْسَاحَ النَّاسِ } " عبد الرازق، رقم 374/8"

وقد سأل عبد الله بن أحمد ابن حنبل أبيه قال: قلت لأبي هؤلاء المتوكلون يقولون نقعد وأرزاقنا على الله فقال الإمام أحمد " هذا قول ردي خبيث " وقال أيضاً سألت أبي عن قوم يقولون نتكل على الله ولا نكتسب فقال { ينبغي للناس كلهم أن يتكلموا على الله ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب } وروي عن ولده صالح أنه سأله عن التوكل فقال: " التوكل حسن ولكن ينبغي للرجل ألا يكون عيلاً على الناس ينبغي أن يعمل حتى يغني أهله وعياله ولا يترك العمل".

ويقول الإمام أحمد بن حنبل { إذا جلس الرجل ولم يحترف دعتة نفسه إلى أن يأخذ ما في أيدي الناس وهذه إشارة مبكرة من الإمام احمد بن حنبل لآثار البطالة على الفرد والمجتمع. (القرضاوي، 1997، ص 45)

يقول ابن القيم ومن أعظم الأشياء ضرراً على العبد بطالته وفراغه فإن النفس لا تقعد فارغة بل إن لم يشغلها بما ينفعها شغلته بما يضره ولا بد. (ابن القيم الجوزية، 1429هـ، ص 597).

وهذا سفيان الثوري رحمه الله يئز ببعض الناس وهم جلوس بالمسجد الحرام، فيقول: ما يجلسكم؟ قالوا: فما نصنع؟! قال: "اطلبوا من فضل الله، ولا تكونوا عيلاً على المسلمين" وكان إبراهيم بن أدهم يؤاجر نفسه، وكان سليمان الخواص يلقط، وكان حذيفة يضرب اللين. وكان إبراهيم بن أدهم إذا قيل له : كيف أنت ؟ قال : "بخير ما لم يتحمل مؤنتي غيري". (البركاتي، 2010، ص2).

2-5 الأساليب الشرعية للوقاية من البطالة

كنا قد وضعنا في أنواع البطالة في الاقتصاد الإسلامي أنها تنقسم إلى نوعين هما بطالة المضطر وبطالة المتكاسل والوقاية من كلا منهما يختلف عن الآخر.

2-5-1 علاج بطالة المضطر

علاج هذا الصنف من البطالة يختلف عن علاج الصنف الآخر حيث حث الشرع الحنيف على التكافل الاجتماعي من القادرين الموسرين لغيرهم من المحتاجين، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة: 2) وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّذِينَ وَالْأَقْرَبِينَ وَالتَّيَامَىٰ وَالمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 215) وأخرج البخاري عن سهل بن سعدٍ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا وقال بإصبعه السبابة والوسطى". وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي مسعود الأنصاري، رضي الله عنه، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا إلى السوق فتحامل فيصيب المد وإن لبعضهم اليوم لمئة ألف. أي يحمل بالأجرة" وقد بوب البخاري في صحيحه (3/ 120) على ذلك بقوله: (باب من أجر نفسه ليحمل على ظهره ثم تصدق به).

ويقول صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يسلّمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة" متفق عليه. وسواء ستره بنفسه أو بغيره بأن سعى في العمل على ستره من قبل الآخرين. وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "من نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ".

وروى ابن أبي الدنيا في "قضاء الحوائج" وحسنه الألباني عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أفضل الأعمال: أن تدخل على أخيك المؤمن سروراً، أو تقضى عنه ديناً،

أو تطعمه خبزاً " وفي لفظ عن عمر رضي الله عنه " :أفضل الأعمال: إدخال السرور على مؤمن، أشبعت جوعته، أو كسوت عريه، أو قضيت له حاجة"رواه الطبراني في الأوسط وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (954). (البركاتي، 2010، ص 5).

2-5-2 علاج بطالة المتكاسلين

ونكون من خلال الطرق التالية

2-5-2-1 نشر ثقافة العمل

يقول الله عز وجل (فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) " الجمعة 10 " هي دعوة صريحة للعمل ونبذ البطالة والكسل وقد أفرد الإسلام للعمل مساحة واسعة في التشريع وذلك لأن العمل بذاته أساس ودعامة مهمة في النظام الاقتصادي والبناء الاجتماعي، وركيزة فاعلة في التطوير الإنساني نحو الأفضل والأسمى في عالم الفرد والمجتمع وهو الوسيلة التي يتمكن الإنسان بها من تحقيق مبادئ الاستخلاف في الأرض وعمارتها، والاستفادة من كل الموارد الطبيعية في الأرض، وبالتالي الوصول إلى العبادة التي يتسامى بها الإنسان عند الله سبحانه وتعالى.

وقد ركز الفقهاء المسلمين على ضرورة تعلم أحكام التجارة، وعلى التعرف على أحكام البيع وغيره من الأحكام التي تتعلق بالعمل في العديد من أبواب الفقه مثل الإجارة والتجارة والسقاية والزراعة والسلف والمضاربة وغيرها.

والعمل في مفهومه واضح جداً، إنه الجهد والحركة التي يبذلها الإنسان من أجل تحقيق وتأمين احتياجاته ومتطلباته على اختلافها، مادية ومعنوية، ونتيجة العمل والجهد هو الإنتاج وعندما يتفاعل الجهد البشري مع العناصر الأولية المتوفرة في كل المجالات يتحقق الإنتاج.(مكي، 2013، ص 2).

ولقد رفع الإسلام العمل إلى مرتبة سامية حيث قرن العمل بالإيمان فقال تعالي { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا } الكهف أية 30.

كما اعتبر الإسلام أن كل جهد يبذله العامل سواء كان ليعف نفسه أو يستتر به بيته أو يطعم زوجته وأبنائه أو ليقوم بوالديه جعل كل ذلك في سبيل الله كما سبق أن ذكرنا في حديث النبي عليه الصلاة والسلام

ويربط الإسلام بين العمل المادي والروحي ليوافق حياة الناس وحتى تتضح للإنسان أن كافة أعماله المادية في الحياة الدنيا وسعيه فيها إنما ينصب أولاً وأخيراً لرضا الله وبلوغ الجنة في الآخرة

وليكون العمل ناجحاً دعا الإسلام إلى اقتران العمل بالأمانة والإتقان والنصح للمسلمين ولو التزم كل مسلم بذلك فإن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج ومن هنا يجب على الإنسان المسلم أن يبذل ما يستطع لتسريع عجلة الاقتصاد الإسلامي يقول النبي صلي الله عليه وسلم {ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده} رواه البخاري حديث رقم 2072 ويقول الحافظ ابن حجر في هذا الحديث فضل العمل باليد وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره بغيره والحكمة في تخصص داود بالذكر أن اقتضاه على أكله على ما يعمل به يده لم يكن من الحاجة لأنه كان خليفة فيه. (نبيح، 2008، ص 122)

2-2-5-2 محاربة التسول

ذكرنا سابقاً كيف حث الإسلام على العمل ورجب فيه ودعا إليه وكيف أنه قرنه بالإيمان ولكل هذا فإن الإسلام ينهي عن سؤال الناس من غير حاجة فيريق الإنسان ماء وجهه ويجرح كرامته ومروءته ولذلك قال النبي صلي الله عليه وسلم { وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ " } صحيح البخاري 1770 ويقول أيضاً {مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْتُرًا ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ مِنْهُ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ } صحيح مسلم رقم 1040 وحديثه عليه السلام اليد العليا خير من اليد السفلى وحديثه المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف كل هذه الأحاديث جاءت لترفع من مرتبة العامل والاعتماد على النفس ليبتعد المسلم عن السؤال وليتحلي المسلم بالمروءة والكرامة ولهذا فإن المتسول يستهين بآرقة ماء وجهه فيمد يده للناس ويتخذ التسول حرفه له هذا صنف من أناس انتزعت منهم الكرامة انتزاعاً.

يقول الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين " فالكاشف للغطاء فيه أن السؤال حرام في الأصل وإنما يباح للضرورة أو حاجة مهمة قريبة من الضرورة فإن كان عنها بد فهو حرام وإنما قلنا أن الأصل فيه التحريم لأنه لا ينفك عن ثلاثة أمور محرمة وهي الأول إظهار الشكوى من الله تعالى والثاني أن فيه إذلال السائل نفسه لغير الله وليس للمؤمن ذلك والثالث أن السائل لا ينفك عن إيذاء المسئول غالباً لأنه ربما لا تسمح له نفسه بالبذل عن طيب قلب منه" (الغزالي، 2004، ص195).

وهكذا فالإسلام يمنع سؤال الناس بغير حاجة ولا يبيحه إلا عند الضرورة والحاجة الماسة فقط قال النبي صلي الله عليه وسلم: " الْمَسْأَلُ كُدُوحٌ يَكْدُخُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ ، فَمَنْ شَاءَ أَنْبَى عَلَى وَجْهِهِ ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا سُلْطَانٍ ، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا يَجِدُ مِنْهُ بُدًّا " (الشيبياني، 1997، ص190). وبهذا فإن الرسول صلي الله عليه وسلم يقدر للضرورة والحاجة قدرها فمن اضطر تحت ضغط الحاجة إلى السؤال وطلب المعونة من الحكومة أو الأفراد فلا جناح عليه (القراضوي، 1997 ص65).

3-2-5-2 ترشيد الأموال

قام الإسلام بمعالجة قضية استخدام الأموال سواء في الكسب أو الإنفاق بأسلوب وطريقة لم يصل إليها أحد حيث راعت التوفيق بين المطالب المادية والمطالب الروحية في مسألة الأموال الأمر الذي جعل الإسلام صاحب مكانة فريدة في مسألة ترشيد استخدام الأموال بما يضمن الرشد والاستقامة للفرد والمجتمع كما حارب الذين يكتزون الأموال.

وقد عرف ابن الأثير المال " بأنه في الأصل ما يملك من الذهب والفضة ثم أطلق علي كل ما يقني ويملك من الأعيان وأكثر ما يطلق عند العرب على الإبل لأنها كانت أكثر أموالهم" (ابن الأثير، 1984، ص573).

والمال اصطلاحاً: " ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت الحاجة " (أبو زهري، 1976، ص47).

ويعرف أيضاً " ما كان له قيمة مادية بين الناس وحاز شرعاً الانتفاع به في حال السعة والاختيار والتعريف الثاني أدق لما له من خاصية الشمول وقربه إلى الصواب أكثر من الأول فهناك أموال لا

يمكن ادخارها مع بقاء منفعتها كما هي وهناك أموال لا تميل النفس إليها كبعض الأدوية والسموم.
(العبادي، 2000، ص210).

وقد نظر الإسلام إلى المال نظرة مختلفة عن باقي الأنظمة الوضعية فالمال لله والإنسان مستخلف فيه يقول تعالي { وَأَنْفَقُوا مِمَّا جَعَلْنَا لَكُمْ مَسْتَخْلَفِينَ فِيهِ } الحديد 7 ويترتب على ذلك أن الإنسان وما يملكه من مال إنما هو مستخلف فيه وبمنزلة الوكيل عن المالك الحقيقي للمال والوكيل يتصرف وفقاً لمشيئة الموكل وبالتالي فإن الجميع يجب أن يخضع لأوامر ونواهي الله عز وجل فيما أوكل إليه من مال. (نبيح، 2008، ص 154) وعليه أن يستثمره فيما ينفع المالك وعموم المسلمين.

ولقد إعتني الإسلام بالمال بشكل كبير ولذلك قام الإسلام بتنظيم أحكام المعاملات المالية من شراء وبيع وغيرها من المعاملات المالية وحذر الإسلام من الحصول على الأموال بأساليب غير شرعية ومن مظاهر اهتمام الإسلام بالأموال الآيات العديدة التي وردت وتحدثت عن الأموال وأمر الله عز وجل للمكلفين بحفظ هذه الأموال { لَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا } الإسراء أية 29

وكذلك حث الإسلام على العمل إذ هو طريق الكسب (نبيح، 2008، ص82). { لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضلاً مِّن رَّبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِّنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِّن قَبْلِهِ لَمِن الضَّالِّينَ } البقرة 198

ومع إعراف الإسلام بحق التملك فإنه لم يتركه مفتوحاً كما الرأسمالية ولم يجعله ممنوعاً كما الاشتراكية بل وضع له ضوابط وقيوداً تنظم المسألة ولعل من أهم هذه الضوابط تحريم الإكتناز {والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب أليم}التوبة 34 كما أنه لا يجوز استعماله في الرشوة قال عليه الصلاة والسلام الراشي والمرتشي في النار ولا يجوز إستخدامه في الاحتكار فقد ورد في الحديث { الجالب مرزوق المحتكر ملعون} كما أن الإسلام دعا إلى الوسطية والاعتدال في الإنفاق لأهمية المسألة وخطورتها فقال تعالي {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}الفرقان 67 (نبيح، 2008، ص82).

2-6 الأساليب الشرعية لعلاج البطالة:

تحدثنا عن الوسائل الوقائية لعلاج مشكلة البطالة والآن نحن بصدد الحديث عن الوسائل العلاجية لهذه المشكلة حيث أن الإسلام دين متكامل الجوانب أوجد الحلول المناسبة للمشكلات التي تقف في وجهه على كافة الأصعدة حيث حظيت البطالة باهتمام بالغ في الإسلام سواء على الصعيد النظري كما سبق وأسلفنا أو على الصعيد العملي وبناء على ما سبق سنستعرض أهم الآليات الشرعية التي يستخدمها الإسلام لعلاج مشكلة البطالة.

2-6-1 الزكاة

هي الركن الثالث في الإسلام بعد الشهادتين والصلاة ويكفر جاحدها ويحل دمه { والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة } (الإمام الشوكاني، 1371، ص245). وهي مورد مالي للدولة ودعم اقتصادية هامة لها وهي تأخذ الجانب الاجتماعي المالي في أركان ديننا وتلعب دوراً هاماً في محاربة البطالة على المستوى الكلي للاقتصاد باعتبارها تلعب دوراً أساسياً في السياسة المالية للدولة وعلى المستوى الجزئي من خلال تأثيرها على العرض والطلب في السوق ومن هنا تتضح أهمية الزكاة كمورد اقتصادي وقد ورد ذكرها مقترنة بالصلاة نحو ثلاثين مرة للدلالة على أهميتها.

2-6-1-1 تعريف الزكاة

الزكاة لغة: هي الطهر والنماء (ابن منظور، 1993، ص481). يقول الله عز وجل {قد أفلح من زكاهها وقد خاب من دساها} الشمس آية 4

الزكاة في الشرع: هي "حق واجب في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص" (الحنبلي، 2000، 157)

الزكاة حق الفقراء: لا تعتبر الزكاة تبرعاً أو معونة أو إحسان بل هي حق الفقراء في مال الأغنياء ولذلك كان النبي صلي الله عليه وسلم يقوم بجمعها ويرسل الصحابة لجمعها من القبائل التي أسلمت فقد ورد أنه أرسل معاذ بن أبي جبل رضي الله عنه وأرضاه إلى أهل اليمن لجمع الزكاة كما استعمل النبي صلي الله عليه وسلم عمر بن الخطاب وخالد بن العاص وعدي بن حاتم الطائي لجمع الزكاة وقد حارب أبو بكر الصديق المرتدين لمنعهم الزكاة. يقول الإمام علي بن أبي طالب

رضي الله عنه وأرضاه "إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم فإن جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه"، وقال كرم الله وجهه ما جاع فقير إلا بما منعه غني". (ذبيح، 2008، ص119)

2-1-6-2 الأموال التي تجب فيها الزكاة:

إذا استعرضنا الأموال التي حددتها السنة النبوية الشريفة، نجد أن هذه الأموال تمثل كافة الأموال ذات الأهمية في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم فقد فرضها على الثروة الحيوانية بنسبة وفرضها على الأموال النقدية وعروض التجارة كما فرضها على الإنتاج الزراعي ويعتبر الذهب والفضة نقود اليوم وما في حكمهما من أوراق نقدية وسندات وأسهم تجب الزكاة فيها إذا بلغت النصاب (الحنبلي، 2000، 157)

3-1-6-2 دور الزكاة في المجتمع

إذا أردنا معرفة الدور الذي تؤديه الزكاة في تحقيق أهداف المجتمع وحل مشاكله فيحسن بنا أن نتعرف على هذا الدور من خلال ربط هذا الدور بأهداف السياسة الاقتصادية والمالية للدولة باعتبار أن الزكاة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية بل هي الأساس في النظام المالي الإسلامي.(الطيب، 2005، ص54) وتعتبر مكافحة البطالة من أولويات المجتمعات التي تعاني منها.

1-3-1-6-2 في الجانب الاجتماعي

تعمل الأنظمة المالية المختلفة على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية لمجتمعاتها وفي المجتمع المسلم يمكن للزكاة أن تساهم في تحقيق هذا المبدأ من خلال:

• توفير حد الكفاية

وهو ما يعرف بالضمان الاجتماعي في عصرنا الحالي حيث يمكن للزكاة أن توفر الحد الملائم من المعيشة والذي يستطيع الفرد من خلاله أن يستغني عن طلب المعونة من الناس ويتم ذلك على مرحلتين الأولى أن تقوم الدولة بتوفير فرص العمل المناسبة للأفراد القادرين على العمل والذين يستطيعون المساهمة في العملية الإنتاجية وبالتالي توفير احتياجاتهم المعيشية وفي المرحلة الثانية تقوم الدولة بتوفير احتياجات الأفراد غير القادرين على العمل.(العسال وعبد الكريم 2010، ص 176)

• إعادة توزيع الدخل

فالزكاة تساهم في ردم الهوة بين الفقير والغني من خلال اقتطاع جزء من مال الغني وإعطائه للفقير ويمكن القول بأنها تيار نقدي متدفق من أصحاب الدخل المرتفعة إلى أصحاب الدخل المنخفضة وهذا بدوره يساهم في تقليل الفجوة بين دخول الأغنياء والفقراء فلا يزداد الغني غني ولا يزداد الفقير فقراً. (دينا، 1984، ص288).

كما أن عملية توزيع الزكاة تمارس بناء على " مبدأ الإغناء " الذي طبقه الفاروق عمر حيث يقول في توزيع الزكاة على الفقراء: إذا أعطيتم فأغنوا، ويقول أيضاً: عن إعطاء الفقراء والمساكين من الزكاة: " فيدفع إلى كل واحد منهم إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى، وذلك يعتبر حسب حالهم. (الرفاتي، 2010، ص 25) .

في الجانب الاقتصادي

تسعى النظم الاقتصادية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لمجتمعاتها ولكل نظام اقتصادي وسائله المختلفة لتحقيق ذلك وفي الإسلام تلعب الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي دور محوري في تحقيق هذا الهدف ومساهمة الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي قد تكون مباشرة من خلال العاملين في جهاز الزكاة أو غير مباشرة من خلال عملية التوزيع للمستحقين لها.

• أثر الزكاة على الإنتاج

الزكاة تعمل على إحداث توازن بين الإنتاج والاستهلاك، حيث أن توفر المال في يد الفقير وتمكينه من سد احتياجاته يعني تقوية جانب الطلب على الاستهلاك ووجود الطلب من شأنه أن يشجع المنتجين على القيام بإنتاج السلع لتلبية الطلب المتزايد وبالتالي تستمر دورة الإنتاج ولا تتكدس السلع في المخازن، نتيجة لضعف الطلب وعدم مواكبته للإنتاج وبالتالي يتسمر الطلب على الأيدي العاملة. (مرطان، 2004، ص182)

• اثر الزكاة على الاستثمار

إن أثر الزكاة على الاستثمار يأتي من عدة جوانب نذكر منها تدفع فريضة الزكاة بالمسلم إلى ضرورة استثمار أمواله في مشروعات إنتاجية حتى يستطيع دفع الزكاة من الربح بدلاً من أن يدفعها من رأس المال، وهذا يفتح مجالاً للمستقبل، وإيجاد الفرص الجديدة للعمال (السراحنة، 2000، ص208) إن وجود الزكاة في يد الفقراء سيدفعهم لإنفاقها لتغطية احتياجاتهم المعيشية مما يؤدي إلى إنعاش الطلب الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الطلب على العمالة.. (الطيب، 2005، ص11)

كما تعتبر الزكاة مصدراً أساسياً للتمويل في الاقتصاد الإسلامي، وذلك عن طريق توجيه جزء من حصيلة الزكاة إلى إقامة المشروعات الاستثمارية، التي يحتاج إليها الفقراء. (السراحنة، 2000، ص177)

كما أن الزكاة كوسيلة لمنع تركيز الثروة في يد فئة قليلة وبقاء رأس المال مرهون في يد القلة من أفراد المجتمع والتي تتحكم في استثماره بدون منافسة يعطل هذا المال عن كثير من الاستثمار وبالتالي كلما اتسعت رقعة الاستثمارات اتسعت فرصة مكافحة البطالة. (الرفاتي، 2010، ص28)

• تأثير الزكاة على العمل

نظر البعض إلى أن الزكاة قد تشجع على البطالة، وهذا ظن خاطئ من ناحية، لأن الزكاة لا تعطي إلا للعاجزين عن الكسب، فلا تعطي للقوي القادر على العمل، ومن ناحية أخرى: فإن الإسلام يوجب العمل على القادر عليه، ويجعله فرض عين، والآيات والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة ليس هنا موضع ذكرها، ومن ناحية فإن الزكاة في حقيقة أمرها لا تشجع على البطالة، وإنما العكس من ذلك تشجع على العمل. (نبيح، 2008، ص105)

أما كيف تشجع الزكاة على العمل فمن المعلوم اقتصادياً أن عملية إعادة توزيع الدخل من شأنها أن تقلل من حدة التفاوت في الدخل، وهذا أمر له تأثيره الكبير في علاج البطالة فالزكاة تقوم بعملية نقل وحدات من دخول الأغنياء إلى الفقراء، ومن المعلوم أن الأغنياء يقل عندهم الميل الحدي للاستهلاك، ويزيد عندهم الميل الحدي للادخار ويترتب على ذلك نتيجة هامة، وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره

إلى زيادة الطلب الفعال، الأمر الذي يترتب عليه الزيادة في طلب سلع الاستهلاك، وبالتالي زيادة في الطلب على اليد العاملة. (نبيح،2008، ص 106)

2-6-2 الوقف

2-6-2-1 تعريف الوقف

- لغةً: الوقف بفتح الواو وسكون القاف مصدر وقف الشيء بمعنى حبسه ووقف الأرض على المساكين وفي الصحاح للمساكين وقفا: حبسها (ابن منظور، 1993، 4898).
- اصطلاحاً: تحببب الأصل وتسييل الثمرة (ابن قدامه، 2008، ص353).

2-6-2-2 أنواع الوقف: تختلف أنواع الوقف من حيث هدفه ومحله وإدارته ووقته وشيوعه

ولكن هذا الأمر ليس محل دراستنا يمكن القول بأن أهم أنواع الوقف هي:

- الوقف الخيري: وهو الذي يقصد به الواقف الصرف على وجوه البر. (منصور، 2006، ص 9)
- الوقف الأهلي : ويطلق عليه أيضا الوقف الذري، وهذا النوع من الوقف يختص بأهل الواقف وذريته الذين حُصوا بالانتفاع. (الاعبري، 2004، ص 5)

2-6-2-3 مشروعية الوقف

الكثير من النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة المطهرة دلت على مشروعية الوقف ففي القرآن الكريم يقول تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ يس 27 ومن آثارهم العلم الذي علموه، أو كتاب صنفوه، أو مسجد بنوه والوقف من الآثار الحسنة التي يتركها الإنسان بعد مماته. (الشريجي، 2779 ، ص249).

كما أن العديد من الأحاديث حثت على البر والإنفاق لأهميته الدنيوية واستمرار الأجر بعد الموت يقول عليه الصلاة والسلام { إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ } مسلم رقم 1631 وقد ورد أن الإمام أحمد قال " وقف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقفهم في المدينة ظاهرة فمن رد الوقف فإنما رد السنة". (الزركشي،1993،ص93)

4-2-6-2 أهداف الوقف

تتعدد أهداف الوقف بحسب أوجه الخير التي يوقف ويمكن القول أن هدفها الأول هو إبتغاء الأجر والمثوبة من الله عز وجل وتحقيق مبدأ التعاون على البر والتقوى وخلق حالة توازن بين الأغنياء والفقراء ونشر الدعوة إلى الله والانتفاع من المال والإستفادة منه لأكبر فترة ممكنة وتحقيق أهداف علمية واجتماعية واقتصادية واسعة. (دواية، 2010 ، ص88)

5-2-6-2 دور الوقف في التنمية الاقتصادية:

لقد أكدت الشواهد التاريخية أهمية الوقف الإسلامي في مختلف جوانب الحياة، وقد كان له دور في نشر الإسلام والعلم داخل المساجد والمدارس وحتى في الجامعات كما ساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد الإسلامية، وتزداد أهميته في الوقت الحالي في ظل التطورات التي تشهدها كل جوانب حياتنا، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من مشكلة البطالة والفقير، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الدور التنموي لنظام الوقف في الاقتصاديات الإسلامية.

يسهم نظام الوقف في التنمية الاقتصادية بشكل عام وبشكل فعال من خلال الصيغ والأساليب الاستثمارية الحديثة التي تعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم ويتنوع شكل الوقف ولا ينحصر في وجه مخصوص فهناك الوقف الزراعي والصناعي والإنشائي والعلمي والتجاري وغيره بما يغطي أغلب أوجه النشاط الاقتصادي الحديث ويسهم في العملية التنموية في بلاد المسلمين.(عبد الله،2004، ص14)

وقد "استنبط الوقف لمصالح لا توجد في سائر الصدقات فإن الإنسان ربما يصرف في سبيل الله مالا كثيراً ثم يغني فيحتاج أولئك الفقراء تارة أخرى وتجيء أقوام آخرون من الفقراء فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أنفع للعامة من أن يكون شيء حبساً للفقراء وابن السبيل يصرف عليهم منافعه ويبقى أصلي" (الدهلوي، 2006، ص116).

2-6-2 دور الوقف في مكافحة البطالة:

يشارك الوقف الحكومات في معالجة العديد من الأزمات الاجتماعية، ويوفر الحلول لها، منها مشكلة البطالة، ويسهم الوقف في معالجة البطالة والحد من آثارها من خلال

المعالجة المباشرة وذلك من خلال ما تستخدمه المؤسسات الوقفية من اليد العاملة في مختلف أعمال التنفيذ والإشراف والرقابة والإدارة، فضلاً عن الخدمات الإنتاجية والتوزيعية بما يساهم في تشكيل طلب كبير على اليد العاملة في المجتمع.

أما بخصوص المعالجة غير المباشرة فيسهم الوقف في تحسين نوعية قوة العمل بالمجتمع، لما يوفره من فرص تعلم المهن والمهارات، مما يرفع من الكفاءة المهنية والقدرات الإنتاجية لليد العاملة.

وللوقف دور في الحد من البطالة والفقر، وذلك من خلال الموارد الوقفية التي تمثلها المؤسسة الوقفية، ولكن هذا لا يتحقق في ظل انحصار الأصول الوقفية على المباني القديمة، وفي ظل التزايد السكاني وما يصاحبه من زيادة في معدل الفقر والبطالة. هذا ما يؤكد ضرورة توسيع الموارد الوقفية من خلال استثمار هذه الموارد، بما يعود بالنفع على الوقف والموقوف عليهم (حجاب والسبتي، 2013، ص17) وللاستثمار في الوقف العديد من الصيغ مثل الإجارة والمضاربة والمشاركة والاستصناع والمربحات وغيرها من أساليب الاستثمار الشرعية. (شوقي، 1415هـ، ص137).

إن شيوع ظاهرة الوقف والتنوع الكبير في الأموال الموقوفة والجهات الموقوف عليه يولد حركة استثمارية شاملة وبعبارة أخرى مزيداً من الاستثمارات الإنتاجية والتي تعتبر دعامة لأي تقدم اقتصادي (شوقي، 1415هـ، ص139). ويجب توجيه أموال الوقف توجيهاً سليماً نحو المشاريع ذات النفع العام وما يحقق مصلحة المجتمع بأسره ويسهم في معالجة مسألة البطالة والحد منها. (السرطاوي، 1999، ص44).

2-6-3 القرض الحسن

2-6-3-1 تعريف القرض

- لغة: هو القطع، قرضت الشيء أقرضه بالكسر قرضاً: قطعته، والقرض: ما تعطيه من المال. (ابن منظور، 1993، ص 875)

- **القرض اصطلاحاً:** "ما تعطيه غيرك من مال على أن يرده إليك" يقول الإمام ابن حزم في القرض: "هو أن تعطي إنساناً شيئاً بعينه من مالك ، تدفعه إليه ، ليرد عليك مثله إما حالاً في ذمته ، وإما إلى أجل مسمى" (ابن حزم، 2008 ، ص 8)

2-3-6-2 القرض قي القرآن والسنة

ورد الكثير من الآيات الكريمة في القرآن الكريم تحض على تقديم القرض الحسن يقول المولى عز وجل {وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} المزملة 20 ويقول {مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} البقرة 245 ويقول {إِنْ تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ} التغابن 17.

وفي السنة ورد العديد من الأحاديث الواضحة التي تشجع على القرض الحسن وتوضح الأجر الذي ينتظر مانحيه فعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُقْرِضُ مُسْلِمًا قَرْضًا مَرَّتَيْنِ إِلَّا كَانَ كَصَدَقَتِهَا مَرَّةً) (الشوكاني، 1973، ص 347) وعن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : {رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَالْقَرْضُ بِمِائِينَ عَشَرَ فَقُلْتُ يَا جَبْرِيْلُ مَا بَالَ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ} ابن ماجه رقم 2431 وعن ابن مسعود عن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " (كل قرض صدقة) الطبراني 5/28

2-3-6-3 دور القرض الحسن في معالجة البطالة

ينقسم القرض الحسن حسب تصنيفه عند الاقتصاديين إلى **القرض الإنتاجي** وهي القروض الحسنة التي يطلبها أصحابها لتمويل عمل يقصد به الربح في عمل تجارة أو صناعة أو زراعة، وهذا القسم يسد المصرف الإسلامي الحاجة إليه بواسطة المساهمة فيها بالربح، وهو استثماري من قبل البنك أو المصرف ولكنه يقدم خدمة إضافية وهي تشغيل اليد العاملة التي تحتاج رأس المال للعمل وبالتالي التخفيف من البطالة. (الخصيري، 1990، ص 207).

و **القرض الاستهلاكي** وهي القروض التي يطلبها أصحابها لسد حاجات العيش وهذا القسم مهم من ناحية المقترضين حيث تتعلق به مصلحة قطاع كبير من الناس وتسد الحاجة إليه بوسائل منها

الاقتراض من المصرف بالقرض. (أردنية، 2010، 126) وتسهم هذه القروض في زيادة الطب على السلع والخدمات وبالتالي استمرار الأيدي العاملة في العمل بل زيادة الطلب على اليد العاملة وبالتالي مواجهة البطالة والتخفيف منها.

2-6-3-4 دور القرض الحسن في التنمية:

الفكر الاقتصادي الإسلامي يعتبر أن عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال، ونعبر عما سبق بطرف الأصول في الميزانية ، أما العمل فلا فرق بين العمل الناجم عن عمل العمال أو العمل الناجم عن تنظيم الإدارة فكلاهما يسهم في العملية الإنتاجية. (أردنية، 2010، 119)

وفي القرض الحسن أن المقرض يتنازل عن حقه في العائد من الاستثمار مبتغيا من ذلك مثوبة من الله في آخرته ومقدمًا فرصة استثمارية لأخيه المسلم الذي يملك القدرة أو الخبرة الإدارية. (أردنية، 2010، 119)

إن القرض الحسن يحقق دوره في عملية التنمية من خلال توفير التمويل للمستثمر الذي لا يتكلف عناء الفائدة التي تقرضها عليه البنوك الربوية محولا هذه الفائدة إلى أرباح إضافية تمكن المستثمر من زيادة ادخاره ومن ثم زيادة استثماره وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة والتخفيف من البطالة وهذه الآلية هي جوهر عملية التنمية. (أردنية، 2010، 122)

وهكذا يتم الاستعانة بالشريعة الإسلامية لتحفيز المسلمين الذين يكتنون الأموال على ضخ هذه الأموال بشكل مباشر أو غير مباشر وممارسة المسلمين للجانب الاقتصادي من عقيدتهم الذي يوفر راحة الضمير في علاقاتهم مع أنفسهم وعلاقاتهم مع الغير. (أردنية، 2010، 133)

وكما أن للقروض الاستثمارية الصغيرة أهمية فان للقروض الاستثمارية الكبيرة أهمية ، فنحن نعلم أهميتها في عملية التنمية التي تحقيق وفورات الحجم وزيادة الأرباح والقضاء على البطالة من خلال توفير آلاف فرص العمل التي تعتبر البلدان النامية في أمس الحاجة لها وهنا يجب أن نوضح ، أن القرض عمل حسن لا يبتغى منه أي منفعة سوى أريضاء الله والتقرب منه كما سبق أن أوضحنا ، وأن المقرض حينما يتوسع في قرضه يكون ثوابه أكبر (أردنية، 2010، 134)

2-6-4 إحياء الأرض الموات

2-6-4-1 الإحياء معناه: "أن يعمد الشخص إلى الأرض التي لم يتقدم عليها ملك أحد فيستصلحها بالزراعة أو الغرس أو البناء أو إجراء نهر فتصير بذلك ملكه". (الشوكاني 1427هـ، ص 115)

2-6-4-2 إحياء الأرض الموات في القرآن الكريم والسنة

لم يرد نص خاص بإحياء الأرض الموات في القرآن الكريم ولكن ورد العديد من النصوص العامة التي تدعو إلى عمارة الأرض والسعي فيها يقول رب العزة سبحانه ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (المك 15) وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ هود 61

أما في السنة فقد ورد العديد من الأحاديث التي تدعم وتدعو إلى إحياء الأرض وعمارته فعن عائشة رضي الله عنها وأرضاها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا) "الألباني، 1998، ص 524" وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: (ما من مسلمٍ يغرسُ غرسًا أو يزرعُ زرعًا فيأكلُ منه طيرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ إلاَّ كانَ لهُ بهِ صدقةٌ) " البخاري رقم 2320 " كما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من أحيأ أرضًا ميتةً فهي له وليس لعرق ظالمٍ حقٌ). "ابن حزم رقم 8/136"

ويرى بعض فقهاء المسلمين " أن الأرض داخل البلد ولو كانت خربة والأرض المخصصة للنفع العام خارج حدود البلد والأرض الغنية بالمعادن لا تعتبر من الأرض الموات". " نعمان، 1985، ص 209"

2-6-4-3 دور إحياء الأرض في التنمية وعلاج البطالة

"إن استصلاح البشر للأرض وإعمارها بالإضافة لكونه في صالحه من الناحية الدنيوية المادية فهو أيضا تكليف شرعي لتحقيق استمرارية الحياة البشرية على الأرض من اجل عبادة الله وهذا الأمر

فرض طاعته واجبة وعبادة يثاب المرء عليها على قدر ما بذله في سبيل تحقيقها وفي عمارة الأرض امتثالاً لأمر الله . (ذبيح، 2008، ص 184).

وقد عمل الإسلام على إحياء الأرض الموات سواء بالغرس أو غيره من خلال سياسة إحياء الأرض الموات والذي يقصد به أن يعمد الشخص إلى الأرض التي لم يتقدم عليها ملك أحد فسيصلحها بالزرع أو الغرس أو البناء أو إجراء نهر فتصير بذلك ملكه (الإمام الشوكاني، 1427هـ، ص115). وقد ورد في حديث أسمر بن مزرع أن النبي صلي الله عليه وسلم قال: (من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم، فهو له) "السيوطي، رقم8739"

إن إحياء الأرض الموات يحتاج إلى ضخ استثمارات مالية وبشرية كبيرة ويحتاج إلى توفير يد عاملة وبشكل كبير خاصة في المجال الزراعي مما يسهم وبشكل واضح في التخفيف من حدة البطالة كما يمكن تشجيع الشباب العاطلين عن العمل بتوفير الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والمواصلات في المناطق النائية لتشجيع الشباب على البدء في مشاريع خاصة بهم مما يساعد في معالجة البطالة وبشكل.

وفي العصر الحديث يمكن إقامة المصانع والمؤسسات والمدن السكنية وغيره، وقد ورد أن علي بن أبي طالب قال لواليه على مصر " وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلاً، ولا يثقلن شيئاً خفتت به المؤونة عليهم فإنه ذخراً يعودون به عليك في عمارة". (السرّاحنة، 2000، ص 271).

وكذلك من سياسات إحياء الأرض الموات تخفيف الضرائب عن الأراضي الخراجية بحيث لا تدفع الضرائب إلا بعد أن تتمكن من الإنتاج وهذا يحافظ على إحياء الأرض بتخفيف التكاليف عنها وبذلك تتمكن الأيدي العاملة من إيجاد فرص عمل في المجالات المختلفة حيث خفف الإسلام عن هذه الأرض المستصلحة التكاليف ليشجع الاستثمار فيها ويدفع عجلته إلى الأمام ومما يساعد على استيعاب أعداد كبيرة من العاملين ويخفف من البطالة. (السرّاحنة، 2000، ص 272).

2-6-5 الاستثمار

2-6-5-1 مفهوم الاستثمار في اللغة مأخوذ من الثمر أي من حمل الشجر وأنواع المال والولد ثمرة أبيه وأثمر الشجر، خرج ثمره، والثمر على المثمر وثمر ماله نماء يقال ثمر الله مالك: أي كثره وأثمر الرجل كثر ماله. (ابن منظور، 1993، ص 373)

الاستثمار في الاصطلاح له عدة تعريفات منها " استعمال رأس المال سعياً لتحقيق ربح ومنها لتخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية". (أبو زيد، 2006، ص 492)

2-6-5-2 الاستثمار في القرآن والسنة النبوية: استخلف الله الإنسان في هذه الحياة لأعمار الأرض وإقامة شرعه فيها قال تعالى (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) البقرة 30 وقد امتن عليه الرحمن بان سخر الأرض وما فيها لأجله فقال سبحانه وتعالى (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً) البقرة 29 فكان في هذا دلالة واضحة على ضرورة إعمارها واستثمار ما فيها وتنمية مواردها ضمن المنهج الذي شرعه الله للإنسان فدوره في الأرض إذن وفي إحداثها وتطويرها هو الدور الأول إنه سيد الأرض ولما كان حفظ المال من ضرورات الحياة كان عليه حفظه وصيانته واستثماره وهذا المقصد الذي يتناسب مع فطرة الإنسان. (أبو زيد، 2006، ص 498)

أما في السنة النبوية: فقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أثنى على من استثمر ماله بالطريق المشروع في حديث عروه بن أبي الجعد البارقى قال (أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ديناراً يشتري به أضحياً ، أو شاةً فاشترى شاتين فباع إحداهما بدينارٍ فأتاه بشاةٍ ودينارٍ فدعا له بالبركة في بيعه فكان لو اشترى تراباً لربح فيه) " صحيح أبي داود 3384". ومما يدل على ضرورة استثمار المال ما رواه أنس بن مالك " أَنَّ رَجُلًا مِّنَ الْأَنْصَارِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ، فَقَالَ: أَمَا فِي بَيْتِكَ شَيْءٌ، قَالَ: بَلَى جَلَسْتُ نَلْبِسُ بَعْضَهُ وَنَبْسُطُ بَعْضَهُ وَقَعْبٌ نَشْرَبُ فِيهِ مِّنَ الْمَاءِ، قَالَ: انْتَبِئِي بِهِمَا، قَالَ: فَأَتَاهُ بِهِمَا فَأَخَذَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي هَذَيْنِ، قَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذُهُمَا بِيَدِهِمْ، قَالَ: مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ رَجُلٌ: أَنَا

أَخَذَهُمَا بِدِرْهَمَيْنِ فَأَعْطَاهُمَا إِيَّاهُ وَأَخَذَ الدِّرْهَمَيْنِ وَأَعْطَاهُمَا الأَنْصَارِيَّ، وَقَالَ: اشْتَرِ بِأَحَدِهِمَا طَعَامًا فَاذْبُدْهُ إِلَى أَهْلِكَ وَاشْتَرِ بِالْآخَرِ قُدُومًا فَأَتَيْتَنِي بِهِ فَأَتَاهُ بِهِ فَشَدَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُودًا بِيَدِهِ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَذْهَبْ: فَاحْتَطَبَ وَبِعَ وَلَا أَرَيْتَكَ حَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا فَذَهَبَ الرَّجُلُ يَحْتَطِبُ وَيَبِيعُ فَجَاءَ وَقَدْ أَصَابَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ فَاشْتَرَى بِبَعْضِهَا ثَوْبًا وَبِبَعْضِهَا طَعَامًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَنْ تَجِيءَ الْمَسْأَلَةَ نُكْتَةً فِي وَجْهِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِثَلَاثَةِ لِيذِي فَفَرَّ مُدْقِعٍ أَوْ لِيذِي غُرْمٍ مُفْطَعٍ أَوْ لِيذِي دَمٍ مُوجِعٍ" أبو داود، رقم 1641

2-6-5-3 دور الاستثمار في الحد من البطالة

يسهم الاستثمار في بناء قاعدة إنتاجية مباشرة قوية فضلاً عن توفير فرص عمل مناسبة و متنوعة كما يسهم الاستثمار في التخفيف من وطأة البطالة إن لم يكن القضاء عليها والعلاقة قوية بين الاستثمار والتشغيل ولذلك كان الاستثمار أداة مهمة من الأدوات المستخدمة في القضاء على البطالة ولتحفيز المستثمرين اعتبر الإسلام الاستثمار عبادة فهي معاملة مالية والإسلام دين شامل يشمل مناحي الحياة جميعاً سواء كان الأمر متعلق بالعبادات أو المعاملات والإنسان سيسأل أمام الله عن كل تصرفاته وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه ومن هنا فالمسلم ينظر إلى الدنيا على أنها مزرعة الآخرة بإعمارها. (ذبيح، 2008، ص180)

كما أن الإسلام لم يحدد للمستثمر نسبة معينة من الربح ما لم يلحق الضرر بالمسلمين والربحية في الإسلام ليست مادية فقط بل قد تكون أخروية وهي الأفضل وبالتالي تنمية المال وتحقيق الحياة الطيبة للفرد والمجتمع. (ذبيح، 2008، ص182)

وقد شجع الإسلام على استثمار الأموال عامة وخاصة الأموال المعطلة فقد قال النبي صلي الله عليه وسلم { اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الزُّكَاةُ } (الموطأ، 1993، ص257). وهذا الحديث يدل على أهمية تشغيل الأموال والموارد المالية المعطلة الفائضة عن الحاجة وإذا كان هذا الحال بأموال الأيتام فكيف بأموال باقي الناس التي يجب ألا تبقى معطلة مكتنزة، وبلا استثمار تدور العجلة الاقتصادية وتخف بالتالي حدة البطالة، كما دفع الإسلام المسلمين باتجاه العمل الذي يعتبر المصدر الأساسي للكسب والدخل وعدم الركون التواكل ولتشجيع الاستثمار حارب الإسلام الظواهر

الاقتصادية السلبية مثل الاحتكار والربا والأعمال التجارية التي تلحق الضرر بالناس وفتح الإسلام الباب للاستثمار بأساليب شرعية عديدة للاستثمار تحقق مصلحة الناس وتسهم في تحريك الأموال الراكدة مما يذلل عقبة التراكم الرأسمالي ويسمح باستخدام هذه الأموال المعطلة ما يسمح بخلق فرص عمل للجيل الشاب. (ذبيح، 2008، 189)

7-2 الخلاصة

ناقش الفصل موضوع البطالة في الإسلام وبدأ الباحث بتعريف معنى البطالة في اللغة حيث تناول الباحث مختلف التعاريف للبطالة وقارن بين البطالة في التعريف الإسلامي والوضعي وحدد أوجه الشبه والاختلاف بينهما. ذكر الباحث بعد ذلك أنواع البطالة حيث قسمها إلى نوعين هما بطالة المضطر وبطالة الكسول، ثم تناول الباحث موقف الإسلام من البطالة سواء في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة ثم البطالة في حياة الصحابة والتابعين وموقفهم منها، ثم انتقل الباحث بعد ذلك للحديث عن الآليات الشرعية للوقاية من البطالة فبدأ بعلاج بطالة المضطر ثم بطالة التكاثر من خلال الدعوة إلى العمل والحث عليه ومحاربة التسول وترشيد استخدام الأموال الخاصة والعامه. الباحث بعد ذلك تحديث عن الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة مثل بالزكاة والوقف والقروض الحسن والاستثمار.

الفصل الثالث

نظرة الأنظمة الوضعية للبطالة

1-3 مقدمة

2-3 مفهوم البطالة

3-3 أسباب البطالة

4-3 أنواع البطالة

5-3 نظريات البطالة

6-3 آثار البطالة

7-3 حساب معدل البطالة

8-3 الخلاصة

3-1 مقدمة:

البطالة مشكلة خطيرة لأنه في الوقت الذي يتعطل فيه بعض فئات المجتمع عن العمل يشكل ذلك معول هدم لتلك الأمة وإنذار بخرابها وقد تبدو مشكلة البطالة واضحة في تعطل عدد كبير من العاملين في مختلف المجالات مما يترتب عليه قلة الإنتاج وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي يلحق كبير الضرر بالمواطنين (السرارحة، 2000، ص 17)

كما أن البطالة في دولة ما هي السبب الرئيسي في التخلف الاقتصادي والسبب في بطء النمو الاقتصادي وهناك دول متخلفة اقتصادياً بسبب نسبة البطالة العالية فيها مثل بعض الدول الآسيوية والإفريقية، والقضاء على البطالة في الدول النامية والمتخلفة قد يتطلب تغيير البنيان الاقتصادي (المحجوب، 1991، ص 41) ولأن تأثيرها يضرب الاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد التي تغزوها، فإن معالجة البطالة أصبحت على سلم أولويات الدول المتقدمة والنامية.

سيعمل الباحث في هذا الفصل على توضيح أسلوب قياس البطالة، وأسبابها والانتقال بعد ذلك إلى ذكر الأنواع المختلفة للبطالة، سواء كانت إجبارية أو احتكاكية أو دورية أو موسمية أو مقنعة، وسبب وجود كل نوع من هذه الأنواع، وسبل معالجته أو خفضه إلى أقل النسب الممكنة، وبعد ذلك يذكر الباحث أهم النظريات التقليدية والحديثة في علاج البطالة.

3-2 المعدل الطبيعي للبطالة

هو المعدل الذي يكون فيه سوق العمل وسوق الإنتاج في حالة تساوي أو توازن، وبمعنى آخر هو ذلك المعدل الذي تكون عنده الضغوط التي ترفع أو تخفض الأسعار والأجور في حالة توازن مما يجعل معدل تضخم الأسعار والأجور في حالة استقرار.

وفي الاقتصاد المعاصر الذي يهتم بأمر منع حدوث معدلات مرتفعة من التضخم فإن المعدل الطبيعي للبطالة يمثل المستوى الأدنى الذي يمكن الحفاظ عليه وبالتالي يمثل أعلى مستوى مستدام من التشغيل الذي يتوافق مع الناتج الكامن للبلاد. وتجدر الإشارة إلى أن المعدل الطبيعي للبطالة لن يكون صفرًا.

ففي اقتصاد متحرك مثل الاقتصاد الأمريكي نجد أنه خلال الثمانينات أن نسبة 3-4 بالمائة من قوة العمل عاطلة حتى ولو لم يفقد أي شخص عمله. كما أن المعدل الطبيعي للبطالة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية التضخم النقدي. والسبب الوحيد لعدم السماح بانخفاض معدل البطالة إلى مستويات متدنية جداً هو الخوف من الآثار التضخمية لذلك. وبالتالي فإن مستوى الإنتاج الذي يتوافق مع المعدل الطبيعي للبطالة يمثل الإنتاج الكامن للبلد (القرشي، 2007، ص196)

3-3 أسباب البطالة

تتعدد وتختلف أسباب البطالة من مكان لآخر ومن زمن لآخر ويمكن القول أن أبرزها هو:

3-3-1 التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول

حيث يحدث تغيرات على بعض القطاعات الاقتصادية الهامة التي تشغل عدد كبير من العمل مما يؤدي إلى تراجع أداء هذه القطاعات. (الشمري، 2005، ص 7) فمثلاً في قطاع غزة كان قطاع الحياكة وحتى عام 2000م يستوعب أعداداً كبيرة من اليد العاملة ولكن ولأسباب مختلفة تراجع هذا القطاع وبشكل واضح مما أدى إلى خروج الآلاف من العاملين في هذا القطاع إلى مربع البطالة.

3-3-2 التحولات التكنولوجية

تسهم التحولات التكنولوجية في خروج بعض العمالة من أعمالها نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي مما يزيد من أعداد المتعطلين عن العمل، علماً بأن هذه التحولات لا يمكن القول بأنها سبب رئيس فالعالم يتقدم باستمرار وتشغيل العمالة من قطاع لآخر ولكن أيضاً لا يمكن إغفال دور التقدم التكنولوجي في خروج بعض العمالة من وظائفها علماً بأن هذا التقدم يخلق أيضاً مجالات جديدة من العمل. (الشمري، 2005، ص 7)

3-3-3 عدم القدرة على استقطاب الاستثمارات فضلاً عن هروبها

تلعب الاستثمارات الخارجية دوراً هاماً في خفض أعداد العاطلين عن العمل وتسحب جزءاً مهماً منهم من سوق البطالة إلى سوق العمالة ولكن ضعف القدرة على استقطاب هذه الاستثمارات في القطاعات المختلفة يؤدي إلى عدم القدرة على توفير الوظائف للأجيال الشابة القادمة كما أن عدم

توفير رعاية واهتمام كافيين برؤوس الأموال والاستثمارات المحلية يدفعها للخروج من بلادها بحثاً عن فرص أخرى. (الوادي وعباس وخريس، 2010، ص307)

3-3-4 عدم كفاءة اليد العاملة

وهي في كثير من الأحيان تكون سبب أساسي للبطالة، حيث تخف أو تتعدم المرونة لدى العاطلين عن العمل وعدم قدرتهم على ممارسة أعمال أخرى غير التي مارسوها من قبل رغم توفر وظائف جديدة ولكنها تكون غير ملائمة لمثل هؤلاء العمال. (الوادي وعباس وخريس، 2010، ص307)

3-3-5 سوء التخطيط التعليمي وعدم التنسيق مع سوق العمل

حيث تقوم المؤسسات التعليمية بتخريج الآلاف من الطلبة لسوق العمل رغم عدم حاجة سوق العمل لهم وحاجته لتخصصات أخرى بسبب عدم وجود تعاون وتنسيق بين المؤسسات التعليمية والجهات المختصة بسوق العمل مما يولد بطالة خريجين بأعداد كبيرة. (الوادي وعباس وخريس، 2010، ص307)

3-3-6 مرور البلاد بأزمات وتغيرات سياسية واقتصادية

وتكون هذه الأزمة غالباً نتيجة لسوء التخطيط أو السياسات الاقتصادية المتبعة أو نتيجة لجشع وطمع المؤسسات المالية في البلاد، مما يدخل الاقتصاد في أزمات ركود تدفع الآلاف إلى خارج أعمالهم وتزداد أعداد المتعطلين عن العمل أو بسبب تغيرات تتخذها القيادة السياسية للبلد مما ينعكس على القوى العاملة سلباً أو إيجاباً. (الشمري، 2005، ص 7)

3-4 أنواع البطالة:

3-4-1 البطالة الاختيارية:

تحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشخص ولكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه وغالباً ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة أو لا يحتاج لمثل هذا العمل وهنا قد يكون العمل يتلاءم مع الشخص ولكن الدافع الأساسي لرفض العمل هو تدني الراتب أو المقابل المالي لذلك العمل (الوادي

وعباس وخريس، 2010، ص308). ويختفي هذا النوع من البطالة بمجرد حصول العامل على عمل ذي أجر مالي مرتفع.

3-4-1-1 أسباب البطالة الاختيارية:

- السعي للحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع في الفرص الحالية
- العمل على الانتقال إلى منطقة جغرافية أخرى للعمل فيها.
- النظرة الاجتماعية الدونية لبعض المهن.
- البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب المؤهلات العلمية والخبرات العملية.

3-4-1-2 علاج البطالة الاختيارية

إن مشكلة العاطلين عن العمل بسبب هذا النوع من البطالة هي نظرتهم إلى العمل، لأن العمل عند بعضهم لا بد أن يكون في مكتب مكيف، لا بد أن يكون راتبه عاليا، لا بد أن يكون في قريته وقريبا من حيه حيث أصحابه وأحبابه، ثم يفضل القعود ريثما يجد العمل الذي يحلم به، وربما يفضل بعضهم الكسب المحرم لأنه سهل على الكسب الحلال الذي يتعب فيه.

إن علاج هذا الأمر يكون بتنمية بواعث العمل وحوافز الكسب في نفسية شبابنا منذ نعومة أظفارهم، بصرف النظر عن مؤهلهم العلمي أو وضعهم الاجتماعي باعتبار أن العمل شرف، وأنه من أسباب العزة وأنه بالنية يؤجر عليه صاحبه إذا كان حلالا.

وإذا أنشأنا شبابا يحب العمل ويتفانى فيه نكون قد قضينا على أعظم أسباب البطالة، وأقول لنا المثل في سلفنا الصالح، وفي آباءنا وأجدادنا إلى عهد قريب كانوا يحبون العمل ويسعدون بعرقهم في سبيل عيشتهم ولم يكونوا يعرفون شيئا اسمه البطالة مع الظروف الصعبة التي عاشوها. (الجزائري، 2011، ص 5)

3-4-2 البطالة الاحتكاكية:

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد الوطني لمنع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل

المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن فرص العمل وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أو إقليم جغرافي آخر ويغير مهنته من مهنة إلى أخرى أو عندما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم لذا عملية الخروج للبحث هذه تحتاج إلى وقت، كما يفسر هذا النوع استمرار بعض العمال في حالة البطالة على الرغم من توفر عمل يناسبهم مثل صغار السن، خريجو المدارس والجامعات. (الجودي ولطيفة، ص 2)

3-4-2-1 أسباب البطالة الاحتكاكية:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة في الأعمال الجديدة.
- التغيير المستمر في الوصف للأعمال والمهن المختلفة الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق. (الجودي ولطيفة، ص 2)
- البحث عن وظائف ذات مكانة اجتماعية أو مردود مالي أعلى من الوظيفة الحالية .

3-4-2-2 علاج البطالة الاحتكاكية:

- إقامة مركز للتدريب المهني أو تخطيط النظام التعليمي وتوجيهه حتى يقدم التدريب اللازم والمناسب والمهارات المطلوبة.
- في حال كانت صعوبة الانتقال بين الأقاليم الجغرافية هي سبب المشكلة يكون الحل باتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الوظائف الشاغرة إلى الأقاليم التي تكثر فيها البطالة أو نقل العاطلين عن العمل من موقع إقامتهم إلى الأقاليم الأخرى التي تكثر فيها فرص العمل. (الجودي ولطيفة، ص 2)

3-4-3 البطالة الموسمية:

تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي ، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد، ويواجه قطاع السياحة- أيضا- هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.

يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة، ومن ثم، تكون أكثر انتظاماً، ويمكن توقعها خلال أوقات معينة في السنة. (نجا، 2005 ص29)

3-4-3-1 أسباب البطالة الموسمية

- اعتماد النشاط الاقتصادي في بعض البلاد على الأنشطة الاقتصادية الموسمية كالزراعة، السياحة والبناء التي تنشط موسم وتضعف في آخر.
- عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية الموسمية على الاستمرار طوال العام في النشاط الاقتصادي.
- انخفاض كفاءة الأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية الموسمية.

3-4-3-2 علاج البطالة الموسمية

- توفير فرص عمل بديلة للعاملين في الأنشطة الاقتصادية الموسمية.
- تحفيز ملاك الأنشطة الاقتصادية الموسمية على تنويع خدماتهم وأنشطتهم الاقتصادية لتغطي السنة كاملة.
- توفير فرص التدريب المهني للمشتغلين في الأنشطة الاقتصادية الموسمية ليتمكنوا من البحث وإيجاد فرص عمل بديلة في حال تعطلهم عن العمل.

3-4-4 البطالة المقنعة :

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى أنه قد يترتب - أحياناً - على توظيفهم نقص الناتج الكلي، أي أنهم في حالة عمالة ظاهرياً وتزداد البطالة المقنعة ظهوراً وانتشاراً في البلاد النامية، حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموماً، مما يجعل الأفراد ينشغلون في أية أعمال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية. (نجا، 2005 ص31)

3-4-1 أسباب البطالة المقنعة

- قد يكون السبب سياسي اجتماعي مما يضطر بعض الحكومات إلى توظيف أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل دون الحاجة الفعلية لهم وذلك لامتناس بعض الاضطرابات أو المخاطر السياسية والاجتماعية.
- انخفاض المستوى التعليمي لفئة المتعطلين عن العمل
- انخفاض كفاءة ومهنية الأيدي العاملة
- عدم قدرة الاقتصاد بشكل عام على امتناس الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل أو الزيادة السكانية الكثيفة.
- اعتماد اقتصاديات الدول النامية على القطاع الزراعي وضعف الوزن النسبي للقطاع الصناعي.

3-4-2 علاج البطالة المقنعة

تعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا:

- خلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغيير بنیان الاقتصاد القومي والتنويع في هيكله (نجا، 2005، ص31).
- نشر الوعي بأهمية التدريب المهني وتشجيعه وتوفير فرص النجاح اللازمة له.
- التنسيق بين احتياجات سوق العمل ومدخلات ومخرجات القطاع التعليمي.
- زيادة الوزن النسبي للقطاع الصناعي في الاقتصاد لأنه الأقدر على امتناس الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل بشكل يفوق القطاع الزراعي بكثير.
- ضرورة عدم إقحام القضايا السياسية في أمور تؤثر على المسار الاقتصادي السليم للبلاد كما نرى في العديد من الدول النامية حيث تلجأ الحكومات إلى سياسة التوظيف لتحقيق نجاحات سياسية أو حزبية ضيقة. (القرشي، 2007، ص192)

3-4-5 البطالة الدورية:

تحدث البطالة الدورية نتيجة للدورة الاقتصادية والتي تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بشكل خاص من فترة زمنية إلى أخرى عندما ينتقل الاقتصاد من حالة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود الاقتصادي.

وينشأ الركود الاقتصادي من جراء قصور في الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل، وبمعنى آخر عجز الاقتصاد الكلي عن توفير العمل لكافة من يبحث عنه ويرغب فيه. (نجا، 2005 ص 33)

3-4-5-1 أسباب البطالة الدورية

- الدورات الاقتصادية التي تمر بها اقتصاديات الدول المتقدمة وامتداد تأثيرها ليضرب اقتصاديات الدول النامية.
- رفض الاتحادات العمالية لسياسة خفض الأجور.
- جشع أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأنشطة الاقتصادية واستغلالهم لطبقة العمال.
- عزوف الدول الصناعية عن التدخل و/أو التدخل المتأخر في الأسواق بسبب السياسات الرأسمالية المتبعة فيها مما يسمح بوجود واستفحال بعض الأزمات الاقتصادية.

3-4-5-2 علاج البطالة الدورية

- ضرورة تدخل الدولة في الأسواق الاقتصادية لوقاية اقتصادها من الركود الاقتصادي
- استخدام الحكومات لأدوات السياسة المالية والسياسية النقدية التوسعية لغرض زيادة الطلب الكلي والتي تشمل على زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب وزيادة معدل نمو عرض النقد إلى جانب الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظيف في المنشآت وكذلك برامج التوظيف في القطاع العام
- أهمية التوافق والتنسيق بين الاتحادات العمالية وأصحاب المشاريع الاقتصادية بما يحمي طبقة العمال ويحمي استثمارات أصحاب رؤوس الأموال. (القرشي، 2007، ص 193).

3-4-6 البطالة الإجبارية

هذا النوع من البطالة واضح للعيان فهو لفئة تبحث عن العمل عند الأجر السائد وتقبل به ولا تجده وهو يعني أنه هناك فائض في المعروض من العمالة وقلة في فرص العمل المتوفرة وقد تحدث هذه البطالة بسبب الفصل أو الطرد من العمل.

3-4-6-1 أسباب البطالة الإجبارية

- ضعف الهياكل الاقتصادية للدول وخاصة النامية منها وعدم قدرتها على امتصاص العاطلين عن العمل.
- ضعف القدرة على استدعاء الاستثمار الخارجي فضلا عن هروبه.
- نقص التدريب المهني وعدم التنسيق بين سوق العمل ومخرجات القطاع التعليمي.

3-4-6-2 علاج البطالة الإجبارية

- منح الإعفاءات والمنح والامتيازات لتشجيع الاستثمار الداخلي
- العمل على زيادة الاستثمار الخارجي في السوق المحلي
- التنسيق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم
- نشر التدريب المهني
- تدعيم الهياكل الاقتصادية المحلية ليتوفر لها المناخ الملائم لامتناس الأيدي العاملة المتعطلة عن العمل. (نجا، 2005 ص35)

3-4-7 البطالة الفنية

يحدث هذا النوع من البطالة كنتيجة لاستخدام تقنيات تكنولوجية حديثة تحل محل العامل البشري في الإنتاج واستخدام هذه التقنيات الحديثة لا يعني بحال الاستغناء عن العامل البشري بشكل كامل ولكنها تحتاج إلى عناصر مدربة ومؤهلة لاستخدام هذه التقنية مما يؤدي إلى تقليل اليد العاملة ومن ثم زيادة أعداد العمالة المتعطلة. والتكنولوجيا الحديثة قادرة على نشر منافع التغيير التكنولوجي بطريقة تؤدي إلى ظهور فرص استخدام جديدة تحل محل الوظائف المفقودة.

3-4-7-1 أسباب البطالة الفنية

- حلول تقنيات وأساليب حديثة في مجالات الإنتاج محل العنصر البشري.
- ضعف كفاءة الأيدي العاملة وعدم مقدرتها على مواكبة التطورات الجديدة في التقنيات الإنتاجية

3-4-7-1 علاج البطالة الفنية

- رفع كفاءة العنصر البشري من خلال توفير التدريب المهني المناسب لاحتياجاته الجديدة.
- خلق فرص عمل جديدة تتناسب مع إمكانيات الأيدي العاملة المتعطلة.
- استدعاء الاستثمار الخارجي للاستثمار في المجالات التي تحتاج إلى كثافة في اليد العاملة. (الغريشي، 2007، ص199)

3-4-8 أنواع أخرى من البطالة:

ما عرضه هو أبرز أنواع وتقسيمات البطالة التي تذكرها الأدبيات الاقتصادية ولكن بعض الكتاب يذكر أنواعاً أخرى منها:

3-5-8-1 البطالة حسب الجنس: حيث توجد هذه البطالة في بعض المجتمعات التي يوجد فيها تمييز بين الرجل والمرأة

3-5-8-2 البطالة حسب اللون: لا زال بعض الناس يعاملون بعضهم حسب اللون ويرفضون أن يعمل لديهم أصحاب بشرة معينة لذلك نجد أن البطالة تستشري بين هذه الفئة دون تلك.

3-5-8-3 البطالة حسب المناطق الجغرافية: يتم تقسيم بعض الدول جغرافياً فنجد بعض المناطق تتركز فيها البطالة دون أخرى مثل الجنوب دون الشمال أو الشرق دون الغرب.

3-5-8-4 البطالة السلوكية: وهو نوع من البطالة يظهر في الدول التي لا يرغب أبنائها في العمل في مهن ينظرون لها نظرة دونية ويفتخرون في العمل في مثل هذه المجالات مثل العمل في قطاع البناء أو النظافة ويتم تغطية العجز في هذه القطاعات من خلال العمالة الوافدة.

3-5-8-5 البطالة حسب السن: حيث تستشري هذه البطالة في فئة عمرية دون أخرى في الأعمال التي تحتاج جهد عضلي نجد هذه البطالة موجودة بقوة في الفئات العمرية المتقدمة في السن.

يلاحظ في قطاع غزة أن يوجد به بعض الأنواع التي سبق ذكرها بوضوح مثل البطالة الموسمية وخاصة في القطاع الزراعي والسياحي وقطاع الإنشاءات حيث يزداد الطلب على العمالة في مواسم دون أخرى كما يمكن ملاحظة وجود البطالة المقنعة وخاصة في قطاع العمل الحكومي حيث يتكدس الموظفين في بعض الدوائر الحكومية دون حاجة لهم، أما بخصوص البطالة الإجبارية فهي الأكثر وضوحاً في القطاع حيث انه وبسبب الحصار والإغلاق المستمر للمعابر تتعطل العديد من الصناعات وتتوقف عن العمل العديد من المؤسسات الاقتصادية.

3-5 نظريات البطالة:

3-5-1 النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الافتراضات الأساسية، أهمها: سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، ومرونة الأجور والأسعار ويؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة، بما فيها عنصر العمل، ولم يهتم الكلاسيك بدراسة موضوع البطالة وإنما انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الأجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي والنمو فيه. (طشوش، 2011، ص 25)

وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، باعتبار أن كل فرد قادر على العمل، ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد وظيفة، وبالتالي فإن البطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم، تقل الكمية المطلوبة من العمل، وفي الوقت نفسه، تزداد الكمية المعروضة منه. ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلي مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن

التوظيف الكامل، وبالتالي، فإن مرونة الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفقاً للفكر الكلاسيكي. (فؤاد، 1996، ص245)

وعليه، فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، وإن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون بطالة اختيارية، نظراً لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية، تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى (الخواجة، 1989، ص284).

ويقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق أجر التوازن، مما يؤدي إلى جمود الأسعار. وعليه، فالتوظيف الكامل لدى الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة اختيارية، ويسمح بحجم معين من البطالة الاحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية.

وعليه، فإنه وفقاً للفكر الكلاسيكي، ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسيات لمعالجة مشكلة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يترتب عليه حدوث التوازن تلقائياً عند مستوى العمالة الكاملة. وبذلك يلقي الكلاسيك بمسئولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال. (نجا، 2005، ص36)

3-5-2 النظرية النيوكلاسيكية

يعد النيوكلاسيك امتداداً للفكر الكلاسيكي، ولذا، فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيساً على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص على: " أن كل عرض يخلق الطلب عليه"، وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما - مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - من شأنه أن يخفض من سعرها، مما يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض وبالمثل فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم، تتمدد الكمية المطلوبة من العمل حتى تستوعب البطالة وتتحقق العمالة الكاملة. وطبقاً لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائماً بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق. (فؤاد، 1996، ص322)

وقد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج- العرض الكلي- وهيكل الإنفاق- الطب الكلي- إلا أن تغيرات الأسعار سواء أكانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج- التي تحدث من خلال تفاعل قوى السوق- كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. ولذا، أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور- خاصة في الاتجاه النزولي كشرط أساسي لتحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم، اختفاء البطالة الإجبارية.

وعليه، فإنه وفقاً للفكر النيوكلاسيكي، فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائماً في سوق العمل، وأي اختلال يُصحح تلقائياً من خلال تغير الأجور، وسريعاً ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت ووفقاً لهذا الفكر فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر، يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملاً.

وقد ظل هذا الفكر مسيطراً على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي العظيم، مما مهد لظهور فكر جديد يؤمن بوجود البطالة الإجبارية متمثلاً في النظرية الكينزية (الخواجة، 2001، ص463).

3-5-3 النظرية الكينزية

ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير، وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة- المرتفع جداً خلال تلك الفترة- اختياراً. ومن ثم، كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أن يوفقوا بين إنكارهم للبطالة الإجبارية وبين الحقيقة التي لا يمكن إنكارها التي تتمثل في وجود أعداد كبيرة جداً من العاطلين يرغبون في العمل والقادرين عليه، ولا يجدون إليه سبيلاً؟ وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض- أساساً- لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية، التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية. (طشطوش، 2011، ص 124)

وفقاً لكيينز يكون عرض العمل لانهايي المرونة طالما كان العامل عاطلاً وبذلك ينفى كينز مسئولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، كما أن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية- كما اعتقد كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك.

ولذا فإن العلاج الأساسي للبطالة عند كينز يتمثل في زيادة الطلب الكلي من خلال إتباع سياسات مالية توسعية وعليه، فلا بد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتنافى مع فكرة تحقق التوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل، وهو الموقف السائد من قبل كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك.

ومما سبق، نستنتج أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، ولذا تسمى البطالة الإجبارية وفقاً لهذا التحليل أحياناً بطالة قصور الطلب. ولذا، فقد نادي كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسات المالية التوسعية (نجا، 2005م، ص44)

3-5-4 النظريات الحديثة:

تناولت النظريات السابقة مشكلة البطالة من المنظور التقليدي لسوق العمل، حيث يوجد إما سوق تنافسي كامل للعمل- كما هو الحال عند الكلاسيك والنيوكلاسيك- أو سوق تنافسي غير كامل للعمل، كما هو الوضع عند كينز. غير أن هذا الإطار التحليلي لم يستطع تفسير وصول البطالة إلى معدلات مرتفعة غير مسبوقه منذ أوائل سبعينات القرن الماضي. هذا، في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم، حيث تعايشت الظاهرتان معاً وهو ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي. وقد ظهر عدد من النظريات الحديثة تناولت النظريات السابقة بالتطوير والتعديل من خلال إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسير تلك الظواهر الحديثة، ولعل أهم هذه النظريات (نجا، 2005، ص46)

3-5-4-1 نظرية البحث عن عمل

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام مكونات النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتحليلها. وتبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل وطبقاً لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم، فإنه وفقاً لهذه النظرية، فإن البطالة السائدة في الاقتصاد - البطالة الاحتكاكية - تعد سلوكاً اختيارياً (الخواجة، 1989، ص186)

وفقاً لهذه النظرية، فإن الباحث عن عمل يستفيد من عملية البحث هذه، حيث أنها تمكنه من الحصول على الوظيفة والأجر المناسبين (قواد، 1996، ص21)

وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أنه نظراً لانعدام خبراتهم بسوق العمل، ويوجه إلى هذه النظرية عديداً من الانتقادات أهمها:

- اعتبار أن البطالة اختيارية. ولكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومن ثم، فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية.
- أوضحت عديد من الدراسات التطبيقية - خاصة في الدول المتقدمة - أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفاً وليس متعطلاً
- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل. (طشطوش، 2011، ص 87)

3-4-5-2 نظرية الاختلال

تقوم هذه النظرية على رفض فرض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع هذا الجمود إلى عجز الأجور والأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل. (عبد المولي، 2003، ص17).

ونتيجة لذلك، قد يتعرض سوق العمل لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية، ونظراً لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم توازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل. (الخواجة، 1989، ص188) وتتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية عن سوق العمل، إذ تعترفان بنوعين من البطالة، هما: البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية. وعلى الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها الانتقادات التالية:

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط.
- افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية (نجا، 2005، ص55)

3-4-5-3 نظرية تجزئة سوق العمل

تُبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو أحد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلاً عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى. (طشطوش، 2011، ص 89)

وتقتض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقاً لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل هما: سوق رئيس للمنشآت الكبيرة وسوق ثانوي للمنشآت الصغيرة كما تقتض النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين

السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف لكل منهما (الخواجة، 1989، ص191).

ترجع أسباب هذه التجزئة إلى أساليب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية ونود أن نشير إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الرئيس يكون أكثر ارتفاعاً في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية، ومن ثم، فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل في الدول المتقدمة، وأكبر في الدول النامية، وذلك لأنه في الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة (عبد المولي، 2003، ص14).

3-4-4-5 نظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي

ظهر هذا التيار خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين محاولاً تفسير البطالة من خلال إعادة النظر في تقدير معدل البطالة الطبيعي وهو تيار أصوله تعود إلى المدرسة النيوكلاسيكية التي تحارب تدخل الدولة في السوق وترتكز أفكار هذا التيار على تحليل فيليبس وفريدمان ويستخدم هذا التيار مصطلح معدل البطالة الطبيعي وطبقاً لهذه النظرية فإن معدل البطالة الذي يتسق مع استقرار التضخم هو معدل البطالة الطبيعي وهو الذي تكون عنده القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن بحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو انخفاضه وإذا كان معدل البطالة الطبيعي مساوي لمعدل البطالة الفعلي يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل وفي حالة توازن. (عبد المولي، 2003، ص 17).

إن التحديد الدقيق لحجم هذا المعدل هو أمر تكتنفه الكثير من الصعوبات ولهذا فإن تحديد معدل البطالة الطبيعي يكون عادة تقريبياً وهذا المعدل يتغير في فترات طويلة بحسب تغير العوامل المؤثرة فيه، والمتأمل في هذه النظرية يري أنها تقود إلى القول بأن هناك حد أدنى من البطالة لا بد من قبوله في الأجل الطويل وإن أراد صانعو السياسة الاقتصادية تخفيض معدل البطالة السائد إلى مستوى يقل عن المعدل الطبيعي فإن ذلك سيعرض البلد لضغوط. (زكي، 1998م، ص 377).

3-6 آثار البطالة

تتعدد وتتنوع الآثار الناتجة عن البطالة فمنها الاقتصادي والاجتماعي والأمني وهذا بيان لأبرز الآثار في كل جانب من هذه الجوانب.

3-6-1 الآثار الاقتصادية

البطالة داء يسري في عروق اقتصاديات الدول وهي موجودة بنسب متفاوتة من دولة لأخرى وبارتفاع هذه النسب أو انخفاضها يكون أثرها في المجتمعات التي تتغلغل فيها وتعمل كل الدول على التقليل من هذه النسب لتجنب أو التقليل آثار البطالة السيئة وتعتبر البطالة ظاهرة ذات جوانب متعددة فهي لها جانب اقتصادي وآخر اجتماعي يزيد من تعقيدها ولا يمكن أن نجلس ننتظر حدوث معجزة من السماء لتخلصنا من هذه المشكلة المستفحلة يقول البروفسور لودفيغ فوس ميزس " بأن النهوض الاقتصادي لا يأتي عن معجزة إلا أنه يأتي بتطبيق سياسات اقتصادية سليمة وعليه يجب أن تكون الحكومة واعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص المنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين ومتابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل" (الحيالي، 2011، ص20).

وللبطالة آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاديات الدول منها

- 1- التأثير على الاستهلاك والادخار ومعدلات النمو الاقتصادي
- 2- كما أن هناك عوامل اقتصادية أخرى تؤثر وتتأثر بالبطالة مثل التضخم فكلما زادت نسبة التضخم وارتفع المستوى العام للأسعار قل الاستهلاك وبالتالي زاد العرض عن الطلب وانخفضت القوة الإنتاجية وبالتالي سعي أرباب العمل إلى تخفيض العمالة وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة
- 3- كما تقود البطالة إلى انخفاض التكوين الرأسمالي وانخفاض الناتج المحلي
- 4- وقد تتسبب البطالة في وجود أو زيادة العجز المالي في الموازنات العامة للدول بسبب برامج المعونة الاجتماعية

5- انخفاض القوة الشرائية مما يؤثر على عملية العرض والطلب وبالتالي تراجع النشاط

الاقتصادي

6- ضياع مورد أساسي وهام من عناصر الإنتاج وهو العمل ويؤدي انتشار البطالة

7- زيادة نسب الفقر في البلاد التي تغزوها

8- ضعف حركة الاستثمار نتيجة لقلّة الطلب على السلع والخدمات وانخفاض حركة

الصادرات والواردات

9- وقد تقود البطالة إلى حالة من الكساد وبالتالي الانهيار الاقتصادي. (سراحنة، 2000، 176)

3-6-2 الآثار الاجتماعية:

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة تتمثل في أمراض وشور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنتشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماعية، وتمثل البطالة إن قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تمتلك مخزوناً من الطاقة الإنتاجية خطراً حقيقياً على صحة المجتمع الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف من أن ينمو ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنياً وعلمياً واقتصادياً وكما أن لهذا الداء آثاراً تهديديه نفسية على صحة المجتمع وما فيه وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تقيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية للفرد وأسرته وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعترتهم جملة من الخصائص النفسية السلبية (الحيالي، 2011، ص23).

إن انتشار البطالة يؤدي إلى وجود فراغ كبير في حياة المتعطل عن العمل يؤدي به إلى القيام بأعمال غير نافعة وقد قال عليه الصلاة والسلام " إن للشيطان لَمَّةً بَابِنِ آدَمَ وَلِلْمَلِكِ لَمَّةً فَأَمَّا لَمَّةُ الشَّيْطَانِ فَايْعَادُ بِالشَّرِّ وَتَكْذِيبُ بِالْحَقِّ وَأَمَّا لَمَّةُ الْمَلِكِ فَايْعَادُ بِالْخَيْرِ وَتَصْدِيقُ بِالْحَقِّ" رواه الترمذي

ويمكن أن نعدد بعض الظواهر الاجتماعية التي تنتشر بسبب البطالة ومنها:

- ارتفاع معدلات الجريمة والانحراف.
- زيادة المشاكل الأسرية.

- ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات.
- زيادة الحقد الاجتماعي بين من لا يملك ومن يملك.
- الشعور بالاغتراب عن الوطن والمجتمع فلا يهتم لأمره ولا لقيمه ومبادئه.
- انقسام المجتمع إلى طبقتين.
- تأخر سن الزواج وتراجع معدلات الخصوبة.
- تراجع قيم التكافل والترابط الاجتماعي والأسري. (السرحنة، 2000، ص173).

3-6-3 الآثار السياسية والأمنية:

الإحسان العاطل عن العمل يحمل مشاعر سلبية تجاه المجتمع والحكومات المتقلدة لمقاليد الحكم كما يحمل مشاعر سلبية تجاه الأنظمة والقوانين والمبادئ السائدة في هذا المجتمع مما يدفعه إلى السخط على المجتمع وقياداته والعمل على تغييرها وإحلال بدل عنها يخفف عنه مما يعانيه من البطالة وقد أصبح مؤشر البطالة من المعايير الهامة المستخدمة في الحكم على نجاح الحكومات والأنظمة من عدمه وقد أصبحت المعايير الاقتصادية ومنها معيار البطالة معيار أساسي لنجاح وقبول حزب سياسي في الانتخابات وقيادته للمجتمع وبالتالي إسقاط أو إبقاء الحكومات والبرلمانات وفي ظل أوضاع كهذه من انتشار للبطالة فإن المواطن البسيط لا يتوقع الكثير من حكومة بلاده بل يتوقع انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية وتراجع للخدمات الصحية والاجتماعية والأمنية والتعليمية والضمان الاجتماعي ومشكلة البطالة وآثارها الاجتماعية قد تصيب الدول المتقدمة ففي ألمانيا في آخر ما عرض مكتب التحقيقات الجنائية الفدرالي أظهرت هذه الأرقام أن عدد أعمال العنف التي قام بها متطرفون يمينيون ألمان شهدت ارتفاع ملحوظاً خلال السنة الجارية فقد سجل الجهاز الأمني ما يزيد عن 8000 جنحة قام باقترافها أشخاص محسوبين على اليمين المتطرف في عام 2006 وهي زيادة بلغت بنسبة 20% مقارنة مع عام 2005 لكنها تمثل في نفس الوقت زيادة بنسبة 50% مقارنة مع إحصائيات أجرتها الأجهزة الأمنية عام 2004 ويسود نوع من الجزم في الأجهزة الأمنية بأن الفقر والمشاكل الاقتصادية تقف خلف اليمين المتطرف في ألمانيا واتساع شريحة مؤيديه من المواطنين الألمان بالإضافة إلى نقشي البطالة بين فئة الشباب وأن محاربة ذلك يبدأ بتحسين الظروف الاقتصادية وخلق مناصب شغل جديدة وتهيئة برامج اجتماعية لدمج

ومساعدة المتطرفين الذين يرغبون في الانتقال إلى بيئة جديدة بعيدة عن العنف والتطرف (الحيالي، 2011، ص25).

كما أن البطالة من أقوى الأسباب التي أدت إلى ظهور المؤسسات والنقابات العمالية التي تسعى للحفاظ على حقوق العمال وأصبحت هذه النقابات تحمل أبعاداً سياسية بعد سنوات من نشوئها وأصبح السياسيين يخطبون ودها لدعم مرشحيهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية وقد كانت هذه النقابات سبباً في سقوط العديد من الحكومات وشل الحركة الاقتصادية في العديد من البلاد من خلال دعوتها للعديد من الإضرابات وإيقاف حركة المواصلات البرية والبحرية والجوية في بعض البلاد وكل ذلك كأسلوب ضغط على الحكومات لتنفيذ المطالبة العمالية التي تحملها هذه النقابات ويكفي أن نقول أن رئيسة وزراء بريطانيا عام 1987 مارجريت تاتشر عملت على خطب ود النقابات العمالية وطلبت عدم قيام مظاهرات ضدها وقد كافأتها النقابات العمالية بالتصويت لصالحها في تلك الانتخابات. (السراحنة، 2000، ص183)

3-7 حساب معدل البطالة

للتعرف على حجم البطالة والأبعاد المختلفة لها يتطلب ذلك حساب معدل البطالة، ورغم بساطة حساب معدل البطالة إلا أنه يواجه بعدة صعوبات، منها مفهوم المتعطل عن العمل، وفترة تعداد البطالة هل هي أسبوعية أم شهرية أم ربعيه أم سنوية. وكذلك آلية قياس البطالة فبعض الدول تعتمد على وزارة العمل ودول أخرى تعتمد على المسوح الإحصائية أو التعداد العام للسكان، كما أن هناك بعض الدول تستبعد من يعملون في المجالات العسكرية كما هو الحال في الولايات المتحدة (نجا، 2005، ص 11) من قوة العمل المتوفرة للبلد ولذلك سنفرق بين الحساب الرسمي والعلمي للبطالة.

3-7-1 الحساب الرسمي للبطالة:

هو عدد العاطلين عن العمل مقسوماً على قوة العمل في المجتمع مضروباً في مائة. ومصطلح قوة العمل أو القوة البشرية يشير إلى جميع الأفراد الذين أتموا (15 سنة) فأكثر ويرغبون في العمل عند

مستوى الأجور السائد في المجتمع (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 157) وبالتالي يمكن القول بأن القوة العمل هي حجم العمالة مضافاً إليها حجم البطالة.

وتختلف طرق احتساب معدل البطالة من دولة لأخرى للأسباب التالية:

- اختلاف السن القانوني للعمل من دولة لأخرى.
 - اختلاف الفترة التي يجب أن يبحث المتعطل عن عمل خلالها ليعتبر متعطلاً عن العمل.
 - عدم القدرة علي تحديد فئة المحبطين الذين توقفوا عن البحث عن عمل بسبب الإحباط.
 - اختلاف مصادر البيانات.
- علماً بأن قياس معدلات البطالة في الدول النامية يكون أصعب منه في الدول المتقدمة لعدم وجود بيانات سليمة، وعدم قدرة هذه الدول على تقدير الاقتصاد الخفي بطريقة علمية، كما ويعتبر الحساب الرسمي للبطالة الأكثر انتشاراً وهو المعتمد لدى منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين الدول في مستويات البطالة وداخل الدول نفسها. وبناءً عليه فإن معدلات البطالة العالية في الدول النامية والفقيرة ليست حقيقية بل هي أقل من المعلن بكثير، وذلك للأسباب السابقة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 161)

3-7-2 الحساب العلمي للبطالة

وفقاً لهذا المقياس، فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي للاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل، وبالتالي فإن معدل البطالة يكون مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود البطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل و/ أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. (نجا، 2005، ص 14)

وللاستخدام الكامل أو الأمثل يحتاج ألا تكون إنتاجية العمل أقل من حد معين يسمى الإنتاجية المتوسطة المحتملة وعليه:

الناتج المحتمل = قوة العمل X الإنتاجية المتوسطة المحتملة

الناتج الفعلي = قوة العمل X الإنتاجية المتوسطة الفعلية

فجوة الناتج = الناتج المحتمل - الناتج الفعلي

3-8 الخلاصة

ناقش الباحث في بداية البحث مفهوم البطالة ويؤكد وجود آراء متعددة حول هذا المفهوم وناقش المفهوم الرسمي والعلمي للبطالة والمعايير الواجب توافرها في المتعطل عن العمل وذكر ثلاثة أساسيات يجب توافرها في المتعطل عن العمل منها أن يكون الفرد بلا عمل ومتاحاً للسوق ويبحث عن العمل وعرج الباحث على أهم الانتقادات الموجهة للمفهوم الرسمي للبطالة ثم انتقل الباحث إلى حساب معدل البطالة وتكلم في هذه النقطة عن حسابين هما الحساب الرسمي والحساب العلمي وسبب اختلاف طريقة حساب معدل البطالة من دولة لأخرى وذكر كذلك المعدل الطبيعي للبطالة ثم انتقل الباحث إلى أسباب البطالة حيث أرجعها إلى التغيرات الهيكلية لاقتصاديات الدول وكذلك التحولات التقنية وكفاءة اليد العاملة وغيرها من الأسباب ثم عرج الباحث على أنواع البطالة وسبب وجود كل نوع منها وعلاجه وفي الختام ذكر الباحث النظريات الاقتصادية القديمة والحديثة التي عالجت موضوع البطالة بدءاً من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والكينزية في علاج البطالة إنتهاءً بالنظريات الحديثة ويذكر منها نظرية الاختلال وتجزئة سوق العمل ونظرية البحث عن عمل ونظرية ارتفاع معدل البطالة الطبيعي وفي الختام تحدث الباحث عن آثار الاجتماعية والسياسية والأمنية للبطالة.

الفصل الرابع

البطالة في قطاع غزة

1-4 تعريف بقطاع غزة

2-4 سوق العمل في قطاع غزة

3-4 العمالة والبطالة والأجور

4-4 سوق العمل والجنس

5-4 الفئات العمرية والجنس وحالة اللجوء وسنوات الدراسة

6-4 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي وقطاع العمل

4-1 تعريف بقطاع غزة

قدر عدد سكان فلسطين في منتصف عام 2013م بحوالي 4.42 مليون نسمة يعيش منهم في قطاع غزة 1.7 مليون شخص أي ما نسبته 38.5% من إجمالي سكان فلسطين 60% منهم لاجئون. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2013، ص 115) ويشير الهرم السكاني إلى أن المجتمع الفلسطيني عامة والغزي منه خاصة مجتمع فتي بلغت نسبة صغار السن دون الخامسة عشر بحوالي 43.8% من إجمالي سكان القطاع. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 8) يوضح مسح القوى العاملة للربع الرابع من العام 2013 في قطاع غزة إلى أن عدد المشاركين في القوى العاملة بلغ 414 ألف شخص تقريبا بنسبة 42.4% من عدد المشاركين في قوة العمل في فلسطين وقد بلغ معدل البطالة في القطاع حوالي 38.5%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 187)

يعاني قطاع غزة من انتشار ظاهرة البطالة بين سكانه حيث يعتبر العام 1999 كان هو الأقل في انتشار البطالة في صفوف القوى العاملة في القطاع حيث بلغت نسبة البطالة 16.9% في حين كان العام 2008 هو الأسوأ على الإطلاق حيث بلغت نسبة البطالة بين صفوف العاملين في القطاع نسبة قياسية فكانت 40.6% وتشير بيانات البطالة للربع الرابع من عام 2013 إلى أن نسبة البطالة في قطاع غزة بلغت حوالي 38.5% وهي نسبة قريبة من عام 2008م. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، ص 192)

لقد كان الاحتلال الإسرائيلي والحصار الذي يفرضه على قطاع غزة من أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار ظاهرة البطالة بين صفوف القوى العاملة في القطاع حيث أغلق الاحتلال الإسرائيلي معابر القطاع ومنع دخول المواد الخام اللازمة للعمليات الإنتاجية كما منع تصدير البضائع إلى خارج القطاع مما أدى إلى توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية في القطاع كما ساهمت سياسة هدم الأنفاق الموجودة على الشريط الحدودي الفاصل بين جمهورية مصر العربية وقطاع غزة في زيادة نسبة البطالة حيث كانت هذه الأنفاق بمثابة المتنفس الوحيد لقطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي.

2-4 سوق العمل في قطاع غزة

1-2-4 المشاركين في القوى العاملة

بلغ عدد المشاركين في القوى العاملة حوالي 1,194 مليون شخص خلال الربع الرابع من عام 2013 منهم حوالي 780 ألف في الضفة الغربية، وحوالي 414 ألف في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2014، ص 4)

جدول رقم (1) نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة لعام 2013

نسبة المشاركة في القوى العاملة		عدد المشاركين في القوى العاملة		الربع	م
قطاع غزة	الضفة الغربية	في فلسطين			
384	40,5%	750	45%	الأول	1. 1,134
387	40,4%	746	44,4%	الثاني	2. 1,133
400	41,4%	761	44,9%	الثالث	3. 1,161
414	42,4%	780	45,7%	الرابع	4. 1,194

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، ص 4)

يتضح من الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة للمشاركة في القوى العاملة كان في الربع الرابع من عام 2013 حيث كانت نسبة الزيادة حوالي 7.8% من إجمالي القوى العاملة في بداية عام 2013.

2-2-4 البطالة في قطاع غزة

خلال العام 2013 بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة قرابة الـ 160 شخص في الربع الرابع حسب إحصاءات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء.

جدول رقم (2) معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة لعام 2013.

م	الربع	العدد بالألف	النسبة	أعلى المحافظات بطالة
1.	الأول	119	%31	رفح خانينونس %33,9
2.	الثاني	108	%27,9	رفح %32
3.	الثالث	130	%32,5	خانينونس %35,8
4.	الرابع	159,6	%38,5	رفح %48,1

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2014 ، ص 5).

يرجع سبب الزيادة الكبيرة في معدل البطالة في الربع الرابع من عام 2013 إلي سياسة تسديد الحصار المنتهجة ضد قطاع غزة حيث شهد محافظة رفح أعل معدلات بطالة في قطاع غزة بنسبة %48,1 في الربع الرابع من عام 2013 وخاصة بعد إغلاق الأنفاق مع جمهورية مصر العربية.

يعتبر القطاع الخاص الأكثر استيعابا للعاملين في السوق المحلي في قطاع غزة حيث بلغت نسبة العاملين فيه %62 من القوى المشاركة في سوق العمل المحلي تم يليه القطاع الحكومي بواقع %38 وبلغ معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر 63,2 شيكل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014 ، ص 94)

3-4 العمالة والبطالة والأجور

بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة خلال عام 2013 حسب المحافظة أعلى نسبة حيث وصلت إلى %45.8 في الربع الرابع في محافظة رفح، فيما بلغت أعلى نسبة العمالة %76.6 في محافظة غزة في الربع الثاني، وبلغت أعلى نسبة بطالة في محافظة رفح في الربع الرابع بنسبة %48.1 وبلغ أعلى معدل للأجور 74.4 شيكل في الربع الأول في محافظة شمال غزة خلال العام 2013.

جدول رقم (3) المشاركون في القوى العاملة والعاملون والبطالة ومعدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر في القطاع حسب المحافظة لعام 2013.

الربع	المحافظة	المشاركة في القوى العاملة		العمالة		البطالة		معدل الأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر
		عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	
الأول	شمال غزة	72,800	38,4	40,300	67,7	23,500	32,3	74,4
	غزة	130,000	40,9	94,400	72,6	35,700	27,4	67
	دير البلح	58,000	40,5	39,800	68,6	18,200	31,4	70
	خانيونس	73,100	40	48,300	66,1	24,800	33,9	63,6
	رفح	49,800	43,3	32,900	66,1	16,900	33,9	63,1
	قطاع غزة	383,700	40,5	264,700	69	119,000	31	65,2
الثاني	شمال غزة	71,300	38,1	50,500	70,9	20,800	29,1	69,7
	غزة	126,600	39	97,000	76,6	29,600	23,4	59
	دير البلح	56,100	38	40,600	72,3	15,500	27,7	69,4
	خانيونس	80,300	43,8	54,900	68,4	25,400	31,6	57,6
	رفح	52,400	45,4	35,600	68,00	11,800	32,0	68,6
	قطاع غزة	386,700	40.4	287,600	72,1	108,100	27,9	63,2
الثالث	شمال غزة	74,700	40,1	51,000	68,4	23,700	31,6	59,9
	غزة	133,400	39,8	91,600	68,6	41,800	31,4	59,5
	دير البلح	56,200	40,5	39,8	70,8	16,400	29,2	60,6
	خانيونس	83,500	43,9	531,600	64,2	29,900	35,8	54,3
	رفح	52,300	44,7	33,900	64,8	18,400	35,2	63,4
	قطاع غزة	400,100	41,4	269,900	867,5	130,200	32,5	59,3

67,7	27,400	34,8	51,300	65,2	78,700	41,9	شمال غزة	الرابع
62,8	49,300	35,2	90,800	64,8	140,100	41,1	غزة	
71,3	20,500	35,6	37,100	64,4	57,100	43,4	دير البلح	
61,2	36,000	43,3	47,200	56,7	87,200	42,7	خانيونس	
61,8	26,400	48,1	28,400	51,9	54,800	45,8	رفح	
64,4	159,600	38,5	254,800	61,5	414,400	42,4	قطاع غزة	
100,3	301,200	25,2	892,900	74,8	1,194,100	44,5	فلسطين	

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2014 ، ص 19)

من مراجعة الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. أن عدد المشاركين في القوى العاملة هو الأكبر في محافظة غزة ويمكن إرجاع ذلك إلى سبب أن محافظة غزة هي الأكبر بين محافظات القطاع بعدد السكان إذ بلغ عدد سكان محافظة غزة في منتصف 2013 حوالي 588,033 ألف نسمة يليها محافظة شمال غزة ومحافظة خانيونس بعدد متقارب من السكان 335,253 في محافظة شمال غزة 320,835 في محافظة خانيونس.
2. رغم أن عدد القوى العاملة في محافظة رفح هو الأقل على مدار السنة بالمقارنة مع باقي المحافظات إذا يبلغ عدد سكان المحافظة حتى منتصف عام 2013 حوالي 210,166 ألف نسمة وتبلغ نسبة من هم داخل القوى العاملة 43% إلا أن المحافظة تحتفظ بأعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة حيث بلغت ذروتها في الربع الرابع من عام 2013 بنسبة بلغت 42,4 من القوى العاملة وهي نسبة يرجع ارتفاعها إلى ارتفاع نسبة من هم فوق سن الخامسة عشر من سكان المحافظة وتوجه الكثير من أبناء المحافظة للعمل في مناطق الأنفاق وحصولهم على أجور مرتفعة مقارنة مع الأجور السائدة في باق المهن.
3. فيما يخص بند العمالة يلاحظ أن محافظة غزة تحوز النسبة الأعلى من العمالة نسبة بلغت 72,6% من العمالة المشاركة قوى العاملة ويرجع سبب ذلك لأن محافظة غزة تعتبر القلب الاقتصادي لقطاع غزة واحتوائها على النسبة الأكبر من المنشآت والمؤسسات والشركات الاقتصادية حيث بلغت نسبتها 40,4% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة

يليهما محافظة خان يونس بنسبة 18,5% في حين كانت محافظة رفح الأقل في عدد المنشآت بنسبة 11,8% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع غزة.

4. بالإطلاع على الجدول السابق يلاحظ أن محافظة غزة هي الأقل بنسبة البطالة في أغلب فترات عام 2013 ويرجع ذلك كما أسلفنا لأن محافظة غزة هي العاصمة الاقتصادية لقطاع غزة وهي تضم أغلب المؤسسات والشركات والمنشآت الاقتصادية في قطاع غزة.

5. يلاحظ أن محافظة دير البلح هي الأعلى في معدل الأجر اليومي بالشيكول للمستخدمين بأجر على الرغم من أنها تأتي في المرتبة الثانية في نسبة البطالة ويمكن إرجاع ذلك لانخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة.

6. من الجدير بالذكر أن محافظة غزة هي من أعلي المحافظات بنسبة توزيع العاملين حسب مكان العمل إذ يعمل 98,3% من عمالها في داخل محافظة غزة وأقل نسبة هي في محافظة شمال غزة بنسبة 72,8% حسب بيانات الربع الرابع لمسح القوى العاملة لعام 2013.

4-4 سوق العمل والجنس

4-4-1 قوة العمل والجنس

لم تنزل مشاركة المرأة في القوى العاملة في قطاع غزة ضعيفة حيث نجد أن أعلى مشاركة للإناث داخل القوى العاملة بلغت 17.2% في الربع الرابع من العام 2013 فيما كانت أعلى نسبة للإناث خارج القوى العاملة في الربع الأول حيث بلغت 84.6%.

جدول رقم (4) توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل والجنس لعام 2013

العلاقة بقوة العمل				الجنس	الربع
خارج القوى العاملة		داخل القوى العاملة			
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
%35	167,900	%65	311,400	ذكور	الأول
%84,6	396,800	%15,4	72,300	إناث	
%59,5	564,700	%40,5	383,700	المجموع	
%35,2	170,300	%64,8	313,800	ذكور	الثاني
%84,6	400,700	%15,4	72,900	إناث	
%59,6	571,000	%40,4	386,700	المجموع	
%33,6	164,200	66,4	324,600	ذكور	الثالث
%84,2	402,700	15,8	75,500	إناث	
%58,6	566,900	41,4	400,100	المجموع	
%32,9	162,200	%67,1	331,400	ذكور	الرابع
%82,8	399,800	%17,2	83,000	إناث	
%57,6	562,000	%42,4	414,400	المجموع	

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2014 ، ص 17)

يلاحظ من التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل والجنس لعام 2013 أن النسبة العامة للأفراد خارج القوى العاملة هي أعلى من النسبة العامة للأفراد داخل القوى العاملة وهي تغير النسبة العامة للأفراد خارج القوى العاملة الأعلى من المتوسط العام في

فلسطين ويمكن إرجاع سبب ذلك لارتفاع معدلات الخصوبة في قطاع غزة عنها في سائر فلسطين حيث يبلغ معدل الخصوبة في قطاع غزة 5,2 مولود وفي الضفة الغربية 4 مولود مما يعني أن نسبة الأفراد دون سن الخامسة عشر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية وقد بلغ هذه السنة 43,4% في غزة وحوالي 38% في الضفة الغربية.

كما يلاحظ أن نسبة الذكور داخل القوى العاملة هي أعلى من نسبة النساء على مدار العام وهي أقل من النسبة العامة على مستوى فلسطين في حين ترتفع نسبة الإناث وبشكل ملحوظ جداً خارج القوى العاملة وهي أعلى من المتوسط العام في فلسطين ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الإناث خارج القوى العاملة إلي تفرغ النساء في قطاع غزة لأعمال المنزل حيث تشير الإحصاءات إلي أن التفرغ لأعمال المنزل هو السبب الرئيسي لارتفاع نسبة الإناث خارج القوى العاملة بنسبة 69,5% في حين أن التفرغ للدراسة يأتي المرتبة الثانية بنسبة 24,9%.

وعلي صعيد المحافظات نجد أن التفرغ لأعمال المنزل تشكل سبب أساسي للبقاء خارج القوى العاملة في شمال غزة يليها في ذلك محافظة غزة في حين أن سبب التفرغ للدراسة كان أعلى ما يكون كسبب للبقاء خارج القوى العاملة في محافظة رفح وأقل ما يكون في محافظة شمال غزة.

كما يلاحظ أن هناك تباين على مستوى تفاعل سبب البقاء خارج القوى العاملة مع نوع التجمع السكاني فنجد أن كبر السن كان أعلى ما يكون في الريف والتفرغ للدراسة أعلى ما يكون في المخيمات والتفرغ لأعمال المنزل أعلى ما يكون في المناطق الحضرية أما حسب العمر فنجد النساء خارج القوى العاملة أكثر شباباً في قطاع غزة حيث أن حوالي 41% دون سن الـ 25 سنة و11,6% دون سن الـ 35 وهذا يشير إلي أن النساء في قطاع غزة يعزفن عن الانخراط في سوق العمل.

كما تشير الإحصاءات إلي أن أهم أسباب ابتعاد النساء عن سوق العمل وعدم البحث عن عمل هو بحثهن عن عمل في فترات زمنية سابقة ولكن دون جدوى حيث تشير الإحصاءات القوى العاملة إلي أن هذا يشكل السبب الرئيسي لحوالي 63% في قطاع غزة يلي ذلك أنهم قدموا طلبات عمل وينتظرون استدعاءهم للعمل حيث يشكل هذا السبب لحوالي 14% وتشير الإحصاءات إلي أن

عملية البحث عن عمل مسألة غير مجدية ولا يوجد حوافز للمرأة في قطاع غزة للاقتراب والالتحاق بسوق العمل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008، ص20)،

4-4-2 مركبات القوى العاملة والجنس

بالإضافة إلى ضعف مشاركة الإناث في القوى العاملة فهي لم تنزل تحتفظ بالصدارة في نسبة البطالة حيث بلغت 56.7% في الربع الثالث من عام 2013 من عدد المشاركات في القوى العاملة فيما كانت أعلى نسبة عمالة تامة لهن في الربع الثاني بنسبة 46.1% فيما بلغت أعلى نسبة بطالة في صفوف الذكور 34.8% في الربع الرابع من ذات العام.

جدول رقم (5) توزيع القوى العاملة حسب مركبات القوى العاملة والجنس لعام 2013

مركبات القوى العاملة						الجنس	الربع
البطالة		العمالة المحدودة		العمالة التامة			
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد		
26,3%	81,700	8%	25,000	65,7	204,700	ذكور	الأول
51,6%	27,300	3,1%	2,200	45,3	32,800	إناث	
22,7	71,400	8,9	28,000	68,4	214,400	ذكور	الثاني
50,4	36,700	3,5	2,500	46,1	33,700	إناث	
26,9	87,400	60	19,400	67,1	217,80	ذكور	الثالث
56,7	42,800	1,6	1,200	41,7	31,500	إناث	
34,8	115,200	6,4	21,100	58,8	195,100	ذكور	الرابع
53,4	44,400	2,4	2,000	44,4	36,600	إناث	

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص18)

ملاحظة المجموع في كل ربع يمثل المجموع في القطاع والنسبة على مستوي فلسطين يلاحظ من التوزيع النسبي للقوى العاملة في قطاع غزة حسب مركبات القوى العاملة والجنس انخفاض ملحوظ للإناث في العمالة التامة والعمالة المحدودة مقارنة مع الرجال في حين يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الإناث مقارنة مع الرجال حيث تجاوزت نسبة البطالة في صفوف الإناث الـ50% خلال عام 2013 وتجدر الإشارة إلى أن نسبة البطالة في صفوف الإناث تجاوزت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة نسبة عالية جداً وبالتالي يمكن القول أن مشكلة بطالة الإناث في قطاع غزة يمكن إرجاعها لأسباب تتعلق بعدم مقدرة سوق العمل في قطاع غزة على استيعاب العرض من العمالة النسوية أكثر من كونها أسباب تتعلق بإقبال الإناث على العمل أو الانتقائية في قبول أعمال بمواصفات معينة وتجدر الإشارة إلى أن الإحصاءات تشير وتؤكد أن 96% من المتعلقات عن العمل في قطاع غزة حصلن على 13 سنة دراسية فأكثر مقابل 13% للذكور وبالتالي يمكن القول أن البطالة في صفوف النساء في قطاع غزة تتركز في صفوف الإناث المتعلقات وقد يكون السبب أن مشاركة الإناث في العمل تتطلب قدراً من التعليم لذلك فإن غير المتعلقات لا يبحثن للحصول على أعمال وأن محدودية المهن والأنشطة الاقتصادية المتاحة للنساء تجعل عدداً كبيراً منهن يتنافسن على فئات محدودة من المهن وخاصة أن الإناث يتوجهن في الغالب إلي المهن التي لا يقصدها الذكور وأن معدلات الأجر في الصناعة والقطاع الخاص عموماً تعمل كعامل طارد للإناث من المشاركة في هذه القطاعات.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الذكور لتصل إلى 34,8% في الربع الرابع من عام 2013 ويلاحظ أن المعدل العام للبطالة في قطاع غزة اتخذ منحني تصاعدي خلال عام 2013 ويمكن إرجاع سبب ذلك للحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وسياسة إغلاق الأنفاق بين قطاع غزة وجمهورية مصر العربية وعدم المقدرة على إدخال المواد الخام اللازمة للقطاعات المختلفة وكذلك عدم المقدرة على تصدير منتجات القطاع إلي الخارج.

4-5 الفئات العمرية والجنس وحالة اللجوء وسنوات الدراسة

4-5-1 الفئات العمرية والبطالة

تعتبر الفئة العمرية 15-19 هي الأقل مشاركة في القوى العاملة حيث بلغت أعلى نسبة مشاركته لها 14% في الربع الأول من عام 2013 وكانت نسبة تقشي البطالة في الفئة العمرية 20-24 هي الأعلى إذ بلغت 65.6% في الربع الثاني فيما كانت أعلى نسبة مشاركة للفئة العمرية 25-29 حيث بلغت في الربع الأول 62.5% من نفس العام

جدول رقم (6) معدل المشاركة في القوى العاملة ونسبة البطالة في قطاع غزة حسب الفئة العمرية لعام 2013

الفئة العمرية	الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع	
	المشاركة	البطالة	المشاركة	البطالة	المشاركة	البطالة	المشاركة	البطالة
19-15	14	47,7	11,10	55,7	11,7	49,9	14	57,8
24-20	41,4	58	39,4	52,6	42,7	57,9	41,4	65,6
29-25	62,5	39,4	57,8	35,1	62	44,2	62,25	49
34-30	61,6	22,5	61	19,3	60,9	22,2	61,6	30,3
39-35	58	15,1	58,5	14,3	58,1	13,8	58	20,5
44-40	58,7	15	56,4	13,9	55,5	17	58,7	21
49-45	52,7	17,6	51,9	12,2	51,2	15,6	52,7	19,8
+50	28,9	15,7	28,1	12	26,7	16,8	28,9	21,4

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص18)

يلاحظ من الجدول أن نسبة مشاركة الفئة العمرية 15-19 سنة في القوى العاملة هي أقل النسب كما يلاحظ أن الفئة العمرية 15-19 والفئة العمرية 20-24 سنة هما الفئتين الوحيدتين التي تزيد

فيهما معدلات البطالة عن معدلات المشاركة في سوق العمل ويمكن إرجاع سبب انخفاض مشاركة هاتين الفئتين في سوق العمل فيعود إلى انخراط المشاركين في هاتين الفئتين في المراحل الدراسية المختلفة.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة للمشاركين في هاتين الفئتين مقارنة مع نسبة المشاركين في القوى العاملة فيعود لعدم توفر عنصرَي الخبرة والمهارة سواء العلمية أو المهنية التي تلبي احتياجات السوق كما يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف هاتين الفئتين مقارنة مع باقي الفئات التي تعود لنفس الأسباب التي أسلفنا ذكرها.

كما يلاحظ انخفاض في نسبة مشاركة الفئة العمرية التي تجاوزت سن الـ50 في القوى العاملة وانخفاض معدلات البطالة في صفوف هذه الفئة ويعود سبب انخفاض مشاركة هذه الفئة في سوق العمل لانخفاض نسبة كبار السن من إجمالي سكان قطاع غزة حيث لم تتجاوز هذه النسبة حدود الـ4% خلال عام 2013 وهناك أسباب أخرى مثل تعرض أصحاب هذه الفئة للأمراض المزمنة التي تمنعهم من المشاركة في سوق العمل حيث يمثل هذا السبب 30% أما سبب انخفاض معدلات البطالة للمشاركين في هذه الفئة فيعود لامتلاكهم الخبرات والمهارات الكفيلة بحصولهم على فرص عمل مناسبة وسعي أصحاب هذه الفئة للحصول على أعمال تتميز بالاستقرار والديمومة.

كما يلاحظ أن باقي الفئات العمرية تزيد فيها نسبة المشاركة ف القوى العاملة عن نسبة البطالة فيها مما يعني أن المجتمع الغزي مجتمع إنتاجي لو أتاحت فرصة العمل كما يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة في الربع الرابع من عام 2013 في هذه الفئات عن باقي السنين ويعود ذلك كما أسلفنا لزيادة شدة الحصار المفروض على قطاع غزة وسياسة هدم الأنفاق مع جمهورية مصر العربية.

4-5-2 حالة اللجوء والجنس والبطالة

يغلب على سكان قطاع غزة صفة اللجوء حيث تبلغ نسبتهم 60% من إجمالي سكان القطاع البالغ عددهم 1.7 مليون نسمة تقريبا.

جدول رقم (7) المشاركين في القوى العاملة والبطالة حسب حالة اللجوء والجنس لعام 2013

الربع	حالة اللجوء	نسبة المشاركة			معدل البطالة	
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
الأول	لاجئ	64	16,4	40,1	27,2	53,5
	غير لاجئ	67	13,3	41,1	24,4	46,4
الثاني	لاجئ	63,8	16,1	40,2	23	49,9
	غير لاجئ	66,8	13,9	40,7	22,3	51,5
الثالث	لاجئ	65,7	16,8	41,4	26,5	57,2
	غير لاجئ	67,7	13,7	41,3	27,8	55,6
الرابع	لاجئ	66,9	18,2	42,4	36,5	56,9
	غير لاجئ	67,5	15,2	42,5	7,31	45

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص15)

يلاحظ انخفاض نسبة مشاركة الإناث اللاجئات وغير اللاجئات في القوى العاملة مشاركة مع الذكور وقد سبق أن ذكرنا سبب ذلك كما يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة ويعود سبب ذلك لأن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي تبلغ نسبة الشباب فيه حوالي 29,9% من إجمالي السكان.

وقد سبق وأوضحنا سبب ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الإناث عند الحديث عن التوزيع النسبي للقوى العاملة في القطاع حسب مركبات القوى العاملة والجنس.

كما يلاحظ من الجدول السابق تضارب كبير في نسبة المشاركة في القوى العاملة للذكور مع وجود تفاوت بسيط لصالح غير اللاجئ في حين أن الأمر معكوس بالنسبة للإناث حيث تتفوق الإناث

اللاجئات على غير اللاجئات في نسبة المشاركة في القوى العاملة ويمكن إرجاع سبب ذلك لمشاركة المرأة اللاجئة رب الأسرة في إعالة أفراد الأسرة.

كما يلاحظ أن مجموع مشاركة اللاجئيين في القوى العاملة هي أقل من نسبة اللاجئيين إلي مجمل السكان في قطاع غزة حيث يمثل اللاجئيين 67% من إجمالي سكان القطاع حيث ترتفع بنسبة من هم دون سن الـ15 في صفوف اللاجئيين أكثر من غير اللاجئيين كما ترتفع بنسبة التحصيل العلمي في صفوف اللاجئيين عن غير اللاجئيين حيث ترتفع نسبة اللاجئيين الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلي إلي 12,5% من مجمل اللاجئيين 15 سنة فأكثر حيث بلغت لغير اللاجئيين 11,3%. كما يلاحظ ارتفاع نسبة البطالة للذكور والإناث في صفوف اللاجئيين مع غير اللاجئيين وهي تتناسب مع ارتفاع نسبة اللاجئيين إلي غيرهم من إجمالي سكان قطاع غزة كما تتمركز الأعمال التجارية والاقتصادية خارج المخيمات وداخل التجمعات السكانية لغير اللاجئيين حيث تتركز 40,4% تقريباً من المنشآت الاقتصادية في محافظة غزة محافظة خانونس بـ18,5%.

4-5-3 سنوات الدراسة والبطالة

تبلغ نسبة الأمية للأفراد في قطاع غزة 3.2 حسب بيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء وهي اقل من مثيلاتها في الضفة الغربية معظم والدول المجاورة

جدول رقم (8) نسبة المشاركة في القوى العاملة والبطالة في قطاع غزة حسب سنوات الدراسة لعام 2013

الربع	صفر		6-1		9-7		12-10		+13	
	بطالة	مشاركة	بطالة	مشاركة	بطالة	مشاركة	بطالة	مشاركة	بطالة	مشاركة
الأول	25	10	31	45	27	35	27	31	36	58
الثاني	10	7	19	41	27	38	26	30	32	59
الثالث	11	10	29	45	28	41	27	29	39	59
الرابع	27	12	37	47	40	39	37	32	93	60

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص18)

يلاحظ أن نسبة مشاركة العاملين الذين لم يحصلوا على تعليم أساسي هي أقل نسبة للمشاركة ويعزي ذلك لانخفاض مستوى الأمية في قطاع غزة حيث يبلغ عدد الأميين في القطاع 33 ألف مقارنة مع 71 ألف أمي في الضفة الغربية كما يلاحظ انخفاض نسبة البطالة في صفوف الأميين ويعزي ذلك لامتلاك هذه الفئة من العمال مهارات يدوية وفنية تساعدهم في المحافظة على أعمالهم.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الذين حصلوا على تعليم يزيد عن 13 عام يرجع سبب ذلك أن المجتمع الغزي مجتمع فتي حيث يبلغ عمر من حصل على تعليم 13 سنة فما فوق أكثر من 19 سنة وكما أسلفنا فإن نسبة الشباب في المجتمع الغزي حوالي 29,9% كما أنهم يكونوا قد أنهوا كافة المراحل الدراسية وبالتالي ينتقلوا إلى الجانب المشارك في القوى العاملة أما سبب ارتفاع نسب البطالة بينهم فيعود لعدم امتلاكهم الخبرات والمهارات الأساسية اللازمة لسوق العمل وعدم موائمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل وضعف مواكبتها للتطور التكنولوجي.

4-6 القوى العاملة والنشاط الاقتصادي وقطاع العمل

4-6-1 توزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

تتنوع الأنشطة الاقتصادية في قطاع غزة وبناء على ذلك يتنوع المشاركون في القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي ويقسم المركز الفلسطيني للإحصاء الأنشطة الاقتصادية في فلسطين إلى ثمانية فروع أساسية.

جدول رقم (9) التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2013

الخدمات والفروع الأخرى	الصحة	التعليم	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة والمطاعم والفنادق	البناء والتشييد	التعدين والصناعات التحويلية	الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	المحافظة	الربع
37,5	5	13,4	7,5	16,9	8,3	4,6	6,8	شمال غزة	الأول
35,3	6,1	11,8	8,9	19,2	6,8	10,8	1,1	غزة	
32	3,8	14,9	12,9	14,1	5	58	11,5	دير البلح	
31,8	3,6	15	7,6	15,3	8,5	8	17,4	خانيونس	
29,9	5,7	15,3	8,3	19,6	4,9	3,7	12,6	رفح	
33,9	5	13,6	8,9	17,3	6,9	6,2	8,2	قطاع غزة	
34,2	6,1	11,8	9,7	15,8	12	4,6	5,8	شمال غزة	الثاني
34,9	4,5	12,6	7,6	20,9	8,8	8,3	2,4	غزة	
32,6	3,9	13,4	8,5	17,8	7,1	5,8	10,9	دير البلح	
25,4	3,7	11,7	6,6	18,7	8,7	3,7	21,5	خانيونس	
37,3	4,6	15,6	7,7	14,9	5,4	2,9	11,6	رفح	
32,8	4,6	12,8	7,9	18,3	8,7	5,7	9,2	قطاع غزة	
36	7	8,9	7	17	10,3	4,6	9,2	شمال غزة	الثالث
35,1	4	9,3	12,4	24,6	6	6,7	1,9	غزة	
31,5	5	12,8	8,5	18	8,2	3,7	12,3	دير البلح	

30,4	5	12,2	7,5	21,8	6,4	3,5	13,2	خانيونس	الرابع
34,6	6,9	11,1	7,5	19,5	4,5	4,1	11,8	رفح	
33,8	5,3	10,5	9,2	21	7	4,9	8,3	قطاع غزة	
36,2	7,1	125,7	8,4	10	6,9	3,2	7,5	شمال غزة	
36,5	4,6	11,6	8,4	23	5,3	6,9	3,7	غزة	
35,6	5	18,1	6,5	18,9	3,4	4,6	7,9	دير البلح	
34,8	5,1	13,5	4,7	19,8	5,4	2,6	14,1	خانيونس	
37,1	7,7	12,8	5,1	19,3	3,5	1,4	13,1	رفح	
36,1	5,6	13,2	7,1	20,4	5,2	4,4	8	قطاع غزة	

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص 21)

يلاحظ من جدول توزيع العاملين في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي أن النشاط التجاري والمطاعم والفنادق يستوعب الجزء الأكبر من العمالة مقارنة مع باقي الفروع ويلاحظ أن نسبة محافظة غزة هي التي تحوز النسبة الأعلى من بين المحافظات في هذا النشاط ويرجع ذلك إلى أن محافظة غزة هي المركز الاقتصادي للقطاع تاريخياً وفيها النسبة الأكبر من عدد السكان.

كما يلاحظ أن القطاع الصحي هو أقل القطاعات استيعاباً للعاملين حيث يبلغ العاملين به 5,6 في الربع الرابع من عام 2013 ويرجع سبب ذلك إلى محدودية الفروع الصحية مقارنة مع باقي مجالات العمل ومحدودية الأعداد المطلوبة لكل فرع صحي واقتصار العمل الصحي بشكل أساسي على القطاع العام دون الخاص.

كما يلاحظ تراجع نسبة العاملين في قطاع التعدين والصناعات التحويلية خلال عام 2013 حيث بلغت نسبتهم في الربع الرابع حوالي 4,4 وهي النسبة الأولى خلال العام ويرجع سبب ذلك إلى سياسة هدم الأنفاق مع جمهورية مصر العربية وتشديد الحصار على قطاع غزة منذ عام 2013.

4-6-2 توزيع القوى العاملة حسب قطاع العمل والمحافظة

محافظة غزة هي المحافظة الأكبر بين محافظات قطاع غزة من حيث عدد السكان وتتمركز فيها اغلب المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة وبالتالي فإن اغلب النشاط الاقتصادي يقع فيها.

جدول رقم (10) توزيع العاملين في قطاع غزة حسب قطاع العمل والمحافظة لعام 2013

الربع	القطاع	شمال غزة	غزة	دير البلح	خان يونس	رفح
الأول	عام	39,8	38,8	42,1	38,4	37,7
	خاص	52,1	55,6	51,9	55,1	54,6
	غير ذلك	8,1	5,6	6	6,5	7,7
الثاني	عام	40,5	37,1	45,6	38,1	40,2
	خاص	54,4	60,4	47,6	54,6	49,5
	غير ذلك	5,1	2,5	6,8	7,3	10,3
الثالث	عام	38,7	34,4	34,7	36	39
	خاص	55,5	62,4	57,1	58,2	52,4
	غير ذلك	5,8	3,2	8,2	5,8	8,6
الرابع	عام	37,3	37,5	35,6	30,7	40,3
	خاص	56,4	57,2	55,3	64,4	50
	غير ذلك	6,3	5,3	9,1	4,9	9,7

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، ص29)

لا زال القطاع الخاص يستوعب الجزء الأكبر من العمالة في قطاع غزة حيث أظهرت نتائج مسح القوى العاملة للعام 2013 أن أكثر من نصف القوى العاملة يعمل في القطاع العام وأن، القطاع

الخاص يستوعب قرابة الـ 40% من الأيدي العاملة في القطاع ورغم أن القطاع الخصب يستوعب الجزء الأكبر من عمالة القطاع إلا أن القطاع العام يستوعب جزءاً كبيراً جداً من الأيدي العاملة في القطاع ويرجع سبب ذلك لما يوفره هذا القطاع من استقرار وظيفي للعاملين فيه مقارنة مع القطاع الخاص كما يمكن إرجاع سبب ذلك للصعوبات الكبيرة التي يواجهها القطاع الخاص في قطاع غزة بسبب الحصار والسياسات والفرص الاستثمارية المتاحة أمامه.

يلاحظ أن محافظة قطاع غزة هي الأكثر استيعاباً للأيدي العاملة في القطاع الخاص ويرجع سبب ذلك كما ذكرنا سابقاً أن معظم المؤسسات والمنشآت الاقتصادية تقع في محافظة غزة كما أنها الأكبر في عدد السكان.

تم يأتي في المرتبة الثانية محافظة خان يونس وهي المحافظة التي ينتشر فيها العمل في القطاع الزراعي حيث تعتبر المحافظة هي الأكبر في المساحة بين محافظات القطاع.

7-4 الخلاصة

تناول الباحث في الفصل الرابع البطالة قطاع غزة حيث بدأ بالتعريف بقطاع غزة وأسوأ فترات البطالة فيه وأهم الأسباب التي أدت إلى ذلك، ثم عرج الباحث على نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزة، حيث بلغت في الربع الرابع من العام 2013 حوالي 414 ألف مشارك، ووضح كذلك معدل البطالة في القطاع ونسبة المشاركين في القوى العاملة والعاملين والبطالة ومعدل الأجر اليومي بالشيكل في قطاع غزة وقسمه حسب الربع وأسباب ذلك، ثم وضح بالجدول توزيع القوى العاملة حسب العلاقة بقوة العمل والجنس وتوزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب مركبات القوى العاملة من ذكور وإناث، وتقسّم المشاركين في القوى العاملة ونسبة البطالة إلى ثمانية تقسيمات حسب الفئة العمرية ثم وضع تقسيم للمشاركين في القوى العاملة حسب حالة اللجوء والجنس وتقسّم المشاركين في القوى العاملة حسب سنوات الدراسة وصنفهم إلى خمسة تقسيمات، وأخيراً صنف الباحث القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي وصنفهم إلى ثمانية تقسيمات أساسية.

الفصل الخامس

الإطار العملي للدراسة

1-5 منهج الدراسة

2-5 توزيع أفراد عينة الدراسة

3-5 أدوات الدراسة

4-5 المعالجات الإحصائية

5-5 نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

5-1 منهجية الدراسة

5-1-1 مقدمة

يتناول الإجراءات والخطوات المنهجية التي تمت في مجال الدراسة الميدانية، من حيث منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، وتوضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة.

5-1-2 منهج الدراسة

اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول الإجابة على السؤال الأساسي في الدراسة وماهية وطبيعة الظاهرة موضوع البحث، ويشمل ذلك تحليل الظاهرة، وبيئتها، والعلاقة بين مكوناتها، ومعنى ذلك أن الوصف يتم أساساً بالوحدات أو الشروط أو العلاقات التي توجد بالفعل، وقد يشمل ذلك الآراء حولها والاتجاهات إزائها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، ومعنى ذلك أن المنهج الوصفي يمتد إلى تناول كيف تعمل الظاهرة .

5-1-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاطلين عن العمل من القوى العاملة في قطاع غزة ويقدر عددهم بحوالي 414 ألف عاطل عن العمل، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (384) شخص من الأفراد العاطلين عن العمل والتي تعاني من البطالة حيث تم احتساب حجم العينة من خلال معادلة ستيفن

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times (d^2 \div z^2) \right] + p(1-p) \right]}$$

ثاميسون حسب القانون التالي:

حيث أن

N: حجم مجتمع الدراسة 160 ألف شخص، Z: الدرجة المعيارية عند مستوى دلالة 0.95 وتساوي

1.96، d: نسبة الخطأ وتساوي 0.05، P: نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي 0.50

$$\frac{(0.50-1) 0.05 * 414000}{(0.50-1) 0.50 + \left\{ \frac{(0.50) \times 1-414000}{1.96} \right\}} = \text{حجم العينة}$$

2-5 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية

1-2-5 توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

أما من حيث سكن عينة الدراسة فإنه تم توزيع استبانة البحث في محافظات قطاع غزة الخمسة كما هو موضح في الجدول رقم (11).

جدول (11) توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

النسبة %	التكرار	مكان السكن
35	134	غزة
21	80	شمال غزة
13	50	الوسطى
21	80	خانيونس
10	40	رفح
100	384	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) أن 35% من أفراد عينة الدراسة يقطنون في غزة، بينما 21% يقطنون في شمال غزة، 13% يقطنون في منطقة الوسطى، 20% يقطنون في خانيونس، 10% يقطنون في رفح.

تدل الأرقام السابقة أن محافظة غزة هي الأكبر من حيث عدد السكان المستطلعة آرائهم ثم تليها محافظة شمال غزة و خانينوس علما بأن محافظة غزة هي الأكبر في عدد السكان بين محافظات قطاع غزة حيث يقطن فيها حوالي 588 ألف نسمة فيما يقطن قطاع غزة حوالي 1.7 مليون نسمة حسب المركز الفلسطيني للإحصاء لعام 2013 وهو مايدلل على انسجام عينة الدراسة الى حد ما مع نسبة توزيع سكان القطاع حسب المحافظة.

5-2-2 توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

تم تقسيم عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي إلى خمسة تصنيفات كما يلي في الجدول رقم (12)

جدول (12) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
16	62	دون الثانوية
24	93	ثانوية عامة
25	94	دبلوم
30	115	بكالوريوس
5	20	دراسات عليا
100	384	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (12) أن 5% من أفراد العينة حاصلين عن دراسات عليا وأن 30% من أفراد عينة الدراسة حاصلين على درجة البكالوريوس، بينما 25% حاصلين على الدبلوم، والحاصلين على الثانوية العامة 24% ، والحاصلين على مؤهل دون الثانوية العامة 16%.

تدل البيانات السابقة على ارتفاع نسبة التعليم بين أبناء الشعب الفلسطيني كما تدل على انتشار ظاهرة البطالة بين اصحاب المؤهلات العلمية حيث ان 60% من المستطلعة آرائهم يحملون مؤهلات علمية دبلوم أو بكالوريوس أو دراسات عليا.

3-2-5 توزيع افراد العينة حسب الجنس

توزعت عينة الدراسة بين الذكور والإناث كما هو موضح في الجدول رقم (13)

جدول (13) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
56	216	ذكر
44	168	أنثى
100	384	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (13) أن 56% من أفراد عينة الدراسة ذكور، بينما 44% إناث.

تدل البيانات السابقة إلى الدور الهام للمرأة في المجتمع الفلسطيني ومدى مساهمتها في العملية الإنتاجية في الإقتصاد الفلسطيني بالعموم والغزي بالخصوص مما يستدعي الوقوف على ضرورة تفعيل دور المرأة في العملية الإنتاجية.

4-2-5 توزيع افراد العينة حسب العمر

من حيث الفئة العمرية فالجدول رقم (14) يوضح الفئات العمرية لعينة الدراسة المستطلع رأيها حيث قسمت إلى خمسة فئات وفقا لتقسيمات المركز الفلسطيني للإحصاء مع بعض التصرف.

جدول (14) توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة %
24-15	64	17
34- 25	187	49
44-35	67	17
54-45	55	14
55 فما فوق	11	3
المجموع	384	100

تبين من النتائج الموضحة في جدول (14) أن 17% من أفراد عينة الدراسة دون الخامسة والعشرين وأن 49% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة و 35 سنة وهو ما يعني أن سكان قطاع غزة فيهم نسبة مرتفعة من الشباب، بينما 17% تتراوح أعمارهم ما بين 35 سنة الي 44 سنة، وحوالي 14% تتراوح أعمارهم ما بين 45 سنة الي 54 سنة، وحوالي 3% اعمارهم فوق الـ 55 سنة وهذا يوضح أن البنية الهرمية لسكان غزة قائمة على قاعدة عريضة من المنتجين كما يوضح أن الهرم السكاني الفلسطيني ذو قاعدة هرمية واسعة كما توضح البيانات السابقة أن الفئة العمرية من 25 سنة فما فوق هي من أرباب الأسر علما بأن متوسط سن الزواج في قطاع غزة هو 24.5 سنة للذكور وللإناث 19 سنة حسب المركز الفلسطيني للإحصاء.

5-2-5 توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

أما من حيث الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة فقد تم تقسيمها الى ثلاث فئات أساسية كما هو موضح في الجدول رقم (15)

جدول (15) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة%	التكرار	الحالة الاجتماعية
19.5	75	أعزب
79.7	306	متزوج
8	3	مطلق
100	384	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (15) أن 79.7% من أفراد عينة الدراسة متزوجين، بينما 19.5% غير متزوجين، و 0.8% مطلق. وهذا يدل على انتشار البطالة في صفوف المتزوجين أرباب الأسر مما يعني زيادة انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع الغزي.

5-2-6 توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

أما من حيث عدد أفراد الأسرة فقد تم تقسيم بيانات عينة الدراسة إلى ثلاث فئات أساسية وفقاً لتقسيمات المركز الفلسطيني للإحصاء كما هو موضح في الجدول رقم (16)

جدول (16) توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

النسبة%	التكرار	حجم الأسرة
26	101	أسرة صغيرة أقل من 4 فاقل
28	108	أسرة متوسطة من 5 إلى 6
46	175	أسرة كبيرة 7 أفراد فأكثر
100	384	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (16) أن 26% من أفراد عينة الدراسة عدد أفراد الأسرة أقل من أربعة أفراد، بينما 28% يتراوح عدد أفراد الأسرة ما بين 5 أفراد الي 6 أفراد ، فيما 46% عدد أفراد الأسرة أكبر من 7 أفراد وهي أرقام قريبة إلى حد ما من التوزيع النسبي لتصنيف الاسر حسب حجم الأسرة الذي نشرة مركز الاحصاء الفلسطيني كما انها تدلل على حجم الاعالة المرتفع في الأسر الفلسطينية ونسبة الخصوبة المرتفعة التي تتمتع بها المرأة في قطاع غزة والتي هي عادة ما تكون مرتبطة بجملة من المفاهيم الإجتماعية والعادات والتقاليد وقد تم إدراج فئة الغير متزوج " أعزب" ضمن أسرته الأصلية مع الأب والأم.

5-2-7 توزيع أفراد العينة حسب حالة العمل

أما فيما يتعلق بحالة العمل للمستطلع آرائهم فقد تم تقسيمهم الى أربع فئات كما هو موضح في الجدول رقم (17).

جدول (17) توزيع أفراد العينة حسب حالة العمل

حالة العمل	التكرار	النسبة%
عاطل عن العمل	188	49
عمالة جزئية	29	8
عامل بطالة	46	12
عامل	121	32
المجموع	384	100

تبين من النتائج الموضحة في جدول (17) أن 49% من أفراد عينة الدراسة عاطلين عن العمل، بينما 8 % عمال جزئية، فيما 12% عمال بطالة، وحوالي 32 % عاملين وتوضح الأرقام السابقة ارتفاع نسبة تفشي البطالة في المجتمع الغزي كما توضح أيضا أثر مشاريع التشغيل المؤقت على إمتصاص جزء مهم من العاطلين عن العمل مما يستدعي ضرورة التوقف عند هذه الأرقام والعمل

الجاد على إيجاد حلول مناسبة لمشكلة البطالة في قطاع غزة وتعزيز إستمرار العاملين بشكل مؤقت وإمدادهم بالمهارات اللازمة ليكونوا مؤتمين لإحتياجات سوق العمل في قطاع غزة.

8-2-5 توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

فيما يتعلق بجهة العمل فقد تم تقسيمها إلى خمس فئات أساسية كما في الجدول رقم (18).

جدول (18) توزيع أفراد العينة حسب جهة العمل

النسبة%	التكرار	جهة العمل
32	62	حكومي
13	26	وكالة الغوث
19	37	مؤسسة أهلية
17	33	قطاع خاص
19	38	لحسابه الخاص
100	196	المجموع

الجدول رقم (18) يعالج موضوع العاملين فقط في عينة الدراسة وعددهم 196 شخص بنسبة 51% من المستطلعة آرائهم في عينة الدراسة ويستثني العاطلين عن العمل وعددهم 188 شخص وبنسبة 49% من المستطلعة آرائهم في عينة الدراسة.

النتائج الموضحة في جدول (18) توضح أن القطاع الحكومي هو المشغل الأكبر للقوى العاملة في قطاع غزة حيث تمثل هذه الشريحة 32% من أفراد عينة الدراسة، بينما 19% يعملون في قطاع العمل الاهلي ومثلهم لحسابه الخاص، ويستوعب القطاع الخاص 17% بينما وكالة الغوث حازت على اقل نسبة تشغيل من المستطلعة آرائهم بـ 13%.

تشير الأرقام في الجدول (18) أن القطاع الحكومي هو المشغل الأكبر للقوى العاملة في قطاع غزة وهذا مؤشر على ضعف القطاع الخاص وقد يرجع سبب ذلك لحالة الحصار التي يعيشها قطاع غزة وعدم توفر المواد الخام أو القدرة على التصدير إلى الخارج

3-5 أدوات الدراسة

إستخدم الباحث إستبانة للدراسة " دور الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجه نظر المشاركين في قوة العمل " حالة عملية قطاع غزة " حيث اشتملت الإستبانة على قسمين:

القسم الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية (مكان السكن، المؤهل العلمي، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، حالة العمل، جهة العمل).

القسم الثاني: أسئلة الإستبيان وتشمل 55 فقرة وموزعة على ثلاث محاور كالتالي:

المحور الأول: دور الدولة في الإسلام في علاج مشكلة البطالة ويضم 15 فقرة.

المحور الثاني: نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي إلى علاج البطالة ويضم 18 فقرة.

المحور الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في علاج البطالة في قطاع غزة ويضم 22 فقرة.

1-3-5 تصحيح الإستبانة

قام الباحث بإستخدام المقياس النسبي ووضع تقدير بالنسبة المئوية لتصحيح فقرات الإستبانة.

2-3-5 صدق أداة الدراسة

صدق أداة الدراسة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، وقد تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقة صدق الاتساق الداخلي.

3-3-5 صدق المحكمين

بعد الانتهاء من تصميم الأداة تم عرض الصورة الأولية للإستبانة الذي يتكون من 55 فقرة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة المهنية والأكاديمية وعددهم (8) وجميعهم أبدوا استحساناً حول الأداة.

4-5 المعالجات الإحصائية

1-4-5 صدق الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى ملائمة وموائمة كل فقرة من فقرات الإستبانة مع الإستبانة ككل، وقد قام الباحث بحساب ذلك من خلال حساب معاملات الارتباط لبيرسون حيث يعتبر معامل ارتباط بيرسون من أشهر الطرق لقياس معامل الارتباط بين متغيرين نسبيين أو فئويين فيما بينهم والنتائج موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول (19) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

المحور الثالث			المحور الثاني			المحور الأول		
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.591	**0.00	1	0.806	**0.00	1	0.658	**0.00
2	0.605	**0.00	2	0.702	**0.00	2	0.766	**0.00
3	0.526	**0.00	3	0.804	**0.00	3	0.517	**0.00
4	0.420	**0.00	4	0.739	**0.00	4	0.511	**0.00
5	0.551	**0.00	5	0.693	**0.00	5	0.698	**0.00
6	0.564	**0.00	6	0.624	**0.00	6	0.622	**0.00
7	0.668	**0.00	7	0.651	**0.00	7	0.783	**0.00
8	0.720	**0.00	8	0.518	**0.00	8	0.692	**0.00
9	0.652	**0.00	9	0.714	**0.00	9	0.687	**0.00
10	0.549	**0.00	10	0.731	**0.00	10	0.675	**0.00
11	0.663	**0.00	11	0.512	**0.00	11	0.672	**0.00

**0.00	0.526	12	**0.00	0.641	12	**0.00	0.521	12
**0.00	0.649	13	**0.00	0.748	13	**0.00	0.516	13
**0.00	0.633	14	**0.00	0.693	14	**0.00	0.746	14
**0.00	0.599	15	**0.00	0.438	15	**0.00	0.635	15
**0.00	0.713	16	**0.00	0.631	16			
**0.00	0.525	17	**0.00	0.718	17			
**0.00	0.665	18	**0.00	0.553	18			
**0.00	0.454	19						
**0.00	0.499	20						
**0.00	0.676	21						
**0.00	0.672	22						

الارتباط دال إحصائيا عند $\alpha \leq 0.05$

الارتباط غير دال إحصائيا عند $\alpha \geq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (19) أن فقرات الإستبانة تتمتع بمعاملات إرتباط قوية ودالة إحصائيا عند مستوي دلالة أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن الإستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

5-4-2 ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الإستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وبعد تطبيق الإستبانة تم حساب الثبات للإستبانة بطريقتين:

• معامل ألفا - كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

تم تطبيق الإستبانة على عينة استطلاعية قوامها (50) شخص ، وبعد تطبيق الإستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للإستبانة 0.959 وهذا دليل كافي على أن الإستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، كما هو في الجدول رقم (20):

جدول (20) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	الإستبانة الكلية
0.959	55	

• الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split_half methods :

بعد تطبيق الإستبانة تم تجزئة فقرات الإختبار إلى جزئين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم إحتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (21):

جدول (21) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للإستبانة

معامل الارتباط المعدل	معامل الارتباط	الإستبانة الكلية
0.841	0.726	

تبين من النتائج الموضحة في جدول (21) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.841 مرتفعة ودالة إحصائياً، وهذا يدل على أن الإستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

3-4-5 اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام إختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت درجات دور الإسلام في علاج مشكلة البطالة تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً.

جدول (22) يوضح إختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول	0.100	0.200
الثاني	0.104	0.252
الثالث	0.098	0.279
الإجمالي		
	0.115	0.268

من خلال الجدول السابق يتضح أن المستوى الدلالة لكل محور أكبر من 0.05 وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الإختبارات المعلمية

قام الباحث بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.
- معامل ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق الملائمة الداخلية بين فقرات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة وهو من أشهر طرق قياس الارتباط بين متغيرين نسبيين أو فئويين فيما بينهما.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.

- معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- اختبار كولمجروف سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت درجات دور الإسلام في علاج مشكلة البطالة تتبع التوزيع الطبيعي.
- نموذج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

5-5 نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها

5-5-1 النتائج المتعلقة بالمحور الأول: ما هو الدور الذي يقوم به الاقتصاد الإسلامي

لعلاج مشكلة البطالة؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بإستخدام إختبار " t " والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لهذا السؤال، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (23): المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب للمحور الأول

م.	الفقرة	اختبار "t"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تقوم الدولة بدور محوري في معالجة مشكلة البطالة في النظرية الإسلامية	14.31	73.48	17.90	15
2	يختلف دور الدولة في الإسلام عنه في الأنظمة الوضعية في معالجة مشكلة البطالة والفقر	23.65	81.22	17.44	5
3	للدولة أن تتدخل بشكل مباشر في الاقتصاد الإسلامي لمعالجة مشكلة البطالة	26.17	80.37	15.53	8
4	تعتبر الدولة هي الجهة المسؤولة عن حماية المجتمع من مشكلة البطالة والفقر	34.10	85.37	14.33	2
5	تشجع الدولة القطاع الخاص بشكل مباشر للاستثمار للحد	21.92	77.35	15.87	13

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اختبار "t"	الفقرة	م.
				من مشكلة البطالة	
10	14.92	79.27	25.41	يمكن للدولة أن تحفز القطاع الخاص بشكل غير مباشر للاستثمار للحد من مشكلة البطالة	6
12	15.31	77.77	22.76	تسخر الدولة في الإسلام الكثير من مواردها المالية لمواجهة مشكلة البطالة	7
9	15.70	80.34	25.45	تسمح النظرية الإسلامية للدولة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في معالجة مشكلة البطالة	8
6	14.45	80.91	28.38	تتجح الدولة وفق النظرية الإسلامية في مواجهة مشكلة البطالة غالباً	9
7	12.86	80.76	31.68	يتوفر للدولة في النظرية الإسلامية العديد من الوسائل والآليات لعلاج مشكلة البطالة	10
1	12.85	85.64	39.53	تعمل الدولة في الإسلام على نشر التوعية بأهمية العمل وتعزيز قيمته في المجتمع.	11
3	13.63	83.48	34.67	تهتم الدولة في الإسلام بنشر التوعية بخطر البطالة على الفرد والمجتمع دنيويا ودينيا	12
11	14.35	78.02	24.96	تقوم الدولة بتوفير فرص عمل للعاطلين بقدر استطاعتها	13
4	14.09	83.20	33.16	تحث الدولة في الإسلام المواطنين على العمل وتنفرهم من البطالة	14
14	14.57	75.58	21.71	تهتم الدولة بتفقد أحوال العاطلين عن العمل وتعمل على	15

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اختبار "t"	الفقرة	م.
				مساعدهم	
	14.92	80.18	27.19	المتوسط العام	

من خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى خمس فقرات:

- الفقرة رقم (11) " تعمل الدولة في الإسلام على نشر التوعية بأهمية العمل وتعزيز قيمته في المجتمع" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 85.64%.
- الفقرة رقم (4) " تعتبر الدولة هي الجهة المسؤولة عن حماية المجتمع من مشكلة البطالة والفقر" احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 85.37%.
- الفقرة رقم (12) " تهتم الدولة في الإسلام بنشر التوعية بخطر البطالة على الفرد والمجتمع دنيويا ودينيا" احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 83.48%.
- الفقرة رقم (14) " تحث الدولة في الإسلام المواطنين على العمل وتتفرهم من البطالة " احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 83.20%.
- الفقرة رقم (2) " يختلف دور الدولة في الإسلام عنه في الأنظمة الوضعية في معالجة مشكلة البطالة والفقر " احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 81.22%.

أما أدنى خمس فقرات:

- الفقرة رقم (13) " تقوم الدولة بتوفير فرص عمل للعاطلين بقدر استطاعتها" احتلت المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 78.02%.
- الفقرة رقم (7) " تسخر الدولة في الإسلام الكثير من مواردها المالية لمواجهة مشكلة البطالة" احتلت المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 77.77%.

- الفقرة رقم (5) " تشجع الدولة القطاع الخاص بشكل مباشر للاستثمار للحد من مشكلة البطالة" احتلت المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 77.35%.
- الفقرة رقم (15) " تهتم الدولة بتفقد أحوال العاطلين عن العمل وتعمل على مساعدتهم" احتلت المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 75.58%.
- الفقرة رقم (1) " تقوم الدولة بدور محوري في معالجة مشكلة البطالة في النظرية الإسلامية" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 73.48%.

الوزن النسبي للدور الذي تقوم الدولة بدور هام في محاربة البطالة والفقر من خلال استخدام وسائل وأدوات الاقتصاد الإسلامي هو 80.18% وهذا يعني أن الدولة في الاقتصاد الإسلامي لها دور كبير في علاج مشكلة البطالة حيث كان الوزن النسبي للمحور أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وهذا يتفق مع الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أن الدولة تقوم بدور هام في محاربة البطالة والفقر من خلال استخدام وسائل وأدوات الاقتصاد الإسلامي.

بالاطلاع على ترتيب فقرات المحور الأول نرى أن الفقرات (2.14.12.4.11) تحتل الترتيب من الأول إلى الخامس بالترتيب

وهو ما يتفق مع المفاهيم الإسلامية الاقتصادية التي ترى ضرورة أن تعمل الدولة في الإسلام على نشر التوعية بأهمية العمل وتعزيز قيمته والتحذير من خطورة البطالة على المجتمع، كما ترى أن الدولة هي المسئول الأول عن حماية المجتمع من الآفات الاجتماعية والاقتصادية، كما تؤكد المفاهيم الإسلامية على اختلاف رؤيتها لدور الدولة في الإسلام عنه في الأنظمة الاقتصادية الأخرى لمفهوم البطالة، في حين نرى أن الفقرات (1.15.5.7.13) تحتل أدنى ترتيب في فقرات المحور الأول على الترتيب ويمكن القول بأن المفاهيم الاقتصادية الإسلامية ترى أن تدخل الدولة في الإسلام في الاقتصاد ليس مطلق كما في النظام الاشتراكي ولا ممنوع كما في النظام الرأسمالي، ويمكن القول بأن سبب حصول بعض الفقرات على أدنى تقييم هو عدم وجود حالة عملية لدور الدولة في الإسلام كحالة مشاهدة أمام من تم استطلاع آرائهم

أما بخصوص الوزن النسبي للمحور الأول فهو وزن مرتفع بلغ 80.18 وهو يؤشر إلى أهمية الدور الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة وهو ما يتفق ويدعم الفرضية الأولى التي ترى أن الدولة يمكنها أن تحارب البطالة من خلال استخدام وسائل وأدوات الاقتصاد الإسلامي كما يتفق مع المفاهيم الاقتصادية الإسلامية كما يؤشر إلى فهم عينة الدراسة إلى دور الدولة في الاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة حسب المفاهيم السائدة لديهم ويؤكد على ضرورة تفعيل الأدوات الإسلامية في مواجهة البطالة والفقر وفقاً للمفاهيم الإسلامية.

5-5-2 النتائج المتعلقة بالمحور الثاني: نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي إلى علاج البطالة.

للإجابة على هذا المحور قام الباحث باستخدام إختبار " t " والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لهذا المحور، والجداول التالية توضح ذلك:

الجدول (24): المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب للمحور الثاني

م	الفقرة	اختبار "t"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	علاج مشكلة البطالة بالأدوات الإسلامية أكثر نجاحاً منه بالأدوات الأخرى	27.75	83.05	15.71	10
2	يوجد العديد من الآيات والأحاديث التي تحث المسلمين على العمل والإنتاج ومحاربة البطالة والكسل	43.70	89.97	13.28	1
3	يولي الاقتصاد الإسلامي أهمية خاصة لمشكلة البطالة والفقر	36.66	85.00	13.34	6
4	أولى الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين أهمية وقيمة للعمل بغض النظر عن طبيعته	38.02	86.77	13.74	4
5	يوفر الاقتصاد الإسلامي وسائل وأدوات عديدة لمكافحة مشكلة البطالة والفقر	39.42	84.63	12.26	7

م	الفقرة	اختبار "هـ"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
6	تختلف نظرة الإسلام لمشكلة البطالة عن نظرة غيره من الأنظمة الاقتصادية	28.59	82.90	15.59	11
7	اختلاف نظرة الإسلام لمشكلة البطالة يسهم في علاجها بشكل أسرع من باقي الأنظمة	33.03	84.18	14.43	8
8	يهتم الإسلام بقيمة العمل ويحض عليه بغض النظر عن طبيعته	37.77	85.46	13.51	5
9	يحارب الإسلام مشكلة البطالة لما لها من آثار اجتماعية سيئة على المجتمع	47.37	88.72	11.89	3
10	يحرص الإسلام على تحقيق الجودة والإتقان في العمل ولا يكتف بالدعوة إليه	44.27	89.73	13.25	2
11	الاقتصاد الإسلامي لم يسمح له بتطبيق وسائله على أرض الواقع حتى الآن	19.89	77.56	16.83c	18
12	يمكن الوصول إلى نسبة صفر بالمائة بطالة في النظرية الإسلامية	25.95	80.50	15.29	15
13	يوفر الإسلام وسائل وقائية وأخرى علاجية متنوعة لمشكلة البطالة	29.64	82.62	14.56	12
14	يستخدم الإسلام وسائل تربوية لمعالجة مشكلة البطالة وينفرد بذلك عن باقي الأنظمة	31.40	83.90	15.06	9
15	يوجد قصور في الجهد المبذول من قبل الباحثين المسلمين في استنباط أسس علمية من القرآن والسنة لمعالجة مشكلة البطالة	26.33	79.21	14.35	16
16	يفرق التعريف الإسلامي لمشكلة البطالة بين المتكاسلين والمتعطلين عن العمل	27.17	81.43	15.50	13

م	الفقرة	اختبار "هـ"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
17	ضيق الاقتصاد الإسلامي من مفهوم المتعطلين عن العمل على عكس الأنظمة الوضعية الأخرى	22.81	78.72	15.80	17
18	تعتبر الزكاة والوقف من أبرز الأدوات في الاقتصاد الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة	24.08	81.07	16.56	14
	المتوسط العام	32.44	83.63	14.50	

من خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى خمس فقرات:

- الفقرة رقم (2) " يوجد العديد من الآيات والأحاديث التي تحث المسلمين على العمل والإنتاج ومحاربة البطالة والكسل " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 89.97%.
- الفقرة رقم (10) " يحرص الإسلام على تحقيق الجودة والإتقان في العمل ولا يكتف بالدعوة إليه " احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 89.73%.
- الفقرة رقم (9) " يحارب الإسلام مشكلة البطالة لما لها من آثار اجتماعية سيئة على المجتمع " احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 88.72%.
- الفقرة رقم (4) " أولى الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين أهمية وقيمة للعمل بغض النظر عن طبيعته " احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 86.77%.
- الفقرة رقم (8) " يهتم الإسلام بقيمة العمل ويحض عليه بغض النظر عن طبيعته " احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 85.46%.

أما أدنى خمس فقرات:

- الفقرة رقم (18) " تعتبر الزكاة والوقف من أبرز الأدوات في الاقتصاد الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة " احتلت المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 81.07%.

- الفقرة رقم (12) " يمكن الوصول إلى نسبة صفر بالمائة بطالة في النظرية الإسلامية " احتلت المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 80.50%.
- الفقرة رقم (15) " يوجد قصور في الجهد المبذول من قبل الباحثين المسلمين في استنباط أسس علمية من القرآن والسنة لمعالجة مشكلة البطالة " احتلت المرتبة السادسة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 79.21%.
- الفقرة رقم (17) " ضيق الاقتصاد الإسلامي من مفهوم المتعطلين عن العمل على عكس الأنظمة الوضعية الأخرى " احتلت المرتبة السابعة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 78.72%.
- الفقرة رقم (11) " الاقتصاد الإسلامي لم يسمح له بتطبيق وسائله على أرض الواقع حتى الآن " احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 77.56%.

- الوزن النسبي نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي إلى علاج البطالة هو 83.63% وهذا يعني أن نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي له دور بالغ الأهمية في علاج مشكلة البطالة والفقير بشكل جيد جدا حيث كان الوزن النسبي للمحور اكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وهذا يتفق مع الفرضية الثانية التي تنص على اختلاف نظرة الإسلام فيما يتعلق بالبطالة والفقير عن الأنظمة الوضعية يساهم في علاجها بسهولة اكبر.
- في المحور الثاني كان ترتيب أعلى خمس فقرات (8.4.9.10.2) على التوالي، وعليه يمكن القول بأن الأحاديث والآيات القرآنية التي تنص على ضرورة العمل ومحاربة البطالة كافية من حيث العدد والنوع ولكنها تحتاج إلى فهم وتفعيل في الخطاب الموجه للعاملين وضرورة الارتقاء بأعمالهم لما لذلك من آثار طيبة في تعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية ومحاربة الظواهر الاجتماعية السلبية.

كما توضح أن الأدوات الإسلامية الموجودة أو المستخدمة حالياً كافية لمعالجة ظاهرة البطالة مع أن الأمر لا يمنع استنباط واستحداث وتطوير المفاهيم الإسلامية الاقتصادية لمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم من حولنا بما لا يتعارض مع الشرع الحنيف، وكل ما سبق لا يتعارض مع

المفاهيم الاقتصادية الإسلامية على أنها تؤكد على أهميته وتوسعي لتعزيزها في المجتمعات الإسلامية.

أما على الجانب الآخر فقد كانت الفقرات (11.17.15.12.18) الأدنى في ترتيب المحور الثاني على التوالي رغم أن أوزانها النسبية أعلى من الوزن النسبي المحايد " 60% " ويمكن القول بأن العديد من الناس لا تعلم قيمة الأموال التي تخرج منها الزكاة بسبب عدم سهولة الحصول على البيانات في القطاع كما ولا يوجد حالات عملية أمامهم لتنظيم عملية توزيع الزكاة واستغلالها بشكل يسمح بمعالجة ظاهرة كظاهرة البطالة أما بخصوص الوصول إلى نسبة صفر في المائة بطالة فهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية حيث يصعب الوصول إلى ذلك

كما يتفق العديد من الكتاب الإسلاميين على ضرورة تعزيز الجهد المبذول في استنباط أسس علمية من الكتاب والسنة لمعالجة البطالة وبالرغم من وجود هذا البند في البنود الأقل تقييماً إلا أنها حازت على وزن نسبي 79.2% وهي نسبة مرتفعة تتجاوز الوزن النسبي المحايد " 60% "

أما بخصوص الوزن العام للمحور فقد بلغ 83.63 وهو وزن مرتفع ويدل على إمكانية تطبيق النظرة الإسلامية لعلاج مشكلة البطالة والفقر في قطاع غزة وتحتاج هذه النتيجة نظرة فاحصة إلى أن الناس تتقبل تطبيق النظرية الإسلامية وهي دعوة لأصحاب القرار إلى تفعيل الأدوات الإسلامية المتاحة في قطاع غزة.

3-5-5 النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: ما مدى إمكانية تطبيق النظرية الاقتصادية الإسلامية في علاج البطالة وسبلها في قطاع غزة؟

للإجابة على هذا المحور قام الباحث بإستخدام إختبار " t " والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب لهذا السؤال، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (25): المتوسطات والانحرافات المعيارية والترتيب للمحور الثالث

م	الفقرة	اختبار "t"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يمكن تطبيق النظرية الإسلامية في علاج مشكلة البطالة في قطاع غزة	25.27	80.27	15.23	10
2	تعتقد أن النظرية الإسلامية ستجح في علاج مشكلة البطالة عند تطبيقها في قطاع غزة	25.91	80.64	15.38	9
3	يوجد عراقيل تمنع تطبيق النظرية الإسلامية في علاج مشكلة البطالة في قطاع غزة	30.80	80.73	13.75	8
4	يوجد في قطاع غزة عدد من الأدوات والوسائل الإسلامية التي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع للحد من مشكلة البطالة والفقر	19.18	75.76	16.08	17
5	يتوفر في قطاع غزة موارد إسلامية كافية يمكن أن تؤسس لحل مشكلة البطالة	19.46	73.17	13.24	22
6	قيمة الزكاة في قطاع غزة يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة	17.88	73.66	14.90	20
7	تعتقد أن استغلال الوقف الإسلامي بشكل أفضل يمكن أن يحد من مشكلة البطالة	22.30	75.73	14.10	18
8	يوجد العديد من الحالات التي استطاعت الزكاة انتشارها من مشكلة البطالة في قطاع غزة	24.78	77.13	13.49	15
9	تؤيد قرار إنشاء هيئة (مستقلة أو حكومية) لتفعيل دور الزكاة في الحد من مشكلة البطالة	30.73	83.57	15.28	4
10	تعتقد أن أموال الزكاة حالياً لا تستخدم بشكل فاعل في حل مشكلة البطالة	26.29	79.15	14.46	12

م	الفقرة	اختبار "t"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
	في قطاع غزة				
11	يجب توجيه الزكاة إلى المشاريع الإنتاجية والتنمية بشكل أكبر من الموجود حالياً في قطاع غزة	28.22	81.22	14.90	7
12	صرف الزكاة في المجال الإغاثي يحجم من دورها التنموي ويقلل من تأثيرها في محاربة مشكلة البطالة	28.38	80.12	14.30	11
13	يوجد في قطاع غزة فرص ومشاريع تنموية كافية لاستثمار أموال الزكاة والوقف وبالتالي محاربة مشكلة البطالة والفقر	20.15	76.40	16.00	16
14	تساهم المؤسسات الأهلية في التخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقر باستخدام الأدوات الإسلامية	17.84	74.02	15.67	19
15	تقوم المؤسسات الأهلية بالعديد من المشاريع التنموية للتخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقر	19.55	73.20	13.61	21
16	تقاوم مشكلة الفقر والبطالة في يؤدي إلى انتشار ظواهر اجتماعية سلبية	41.86	87.53	12.90	1
17	يوجد العديد من الحالات التي أدت البطالة والفقر لانحرافها اجتماعياً وأمنياً	25.76	78.81	14.17	14
18	التخفيف من مشكلة البطالة والفقر يسهم في الحد من بعض الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية	47.36	86.07	10.73	2
19	ضرورة تدعيم قيمة العمل في المجتمع الغزي بغض النظر عن طبيعته	36.89	81.86	11.81	6
20	يوجد تقبل لدى القوى العاملة في قطاع غزة لمعالجة مشكلة البطالة وفق الرؤية الإسلامية	28.66	78.84	12.70	13

م	الفقرة	اختبار "t"	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
21	فهم الوسائل الإسلامية لمعالجة مشكلة البطالة يسهم في حل المشكلة	38.88	82.65	11.52	5
22	تفقد أحوال القوى العاملة والتعرف على إمكاناتها وتخصصاتها يسهم في حل مشكلة البطالة	39.71	83.60	11.78	3
	المتوسط العام	27.99	79.28	13.91	

من خلال الجدول السابق يتضح أن أعلى خمس فقرات:

- الفقرة رقم (16) "تفاقم مشكلة الفقر والبطالة في يؤدي إلى انتشار ظواهر اجتماعية سلبية" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 87.53%.
- الفقرة رقم (18) "التخفيف من مشكلة البطالة والفقر يسهم في الحد من بعض الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية" احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 86.07%.
- الفقرة رقم (22) "تفقد أحوال القوى العاملة والتعرف على إمكاناتها وتخصصاتها يسهم في حل مشكلة البطالة" احتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 83.60%.
- الفقرة رقم (9) "تؤيد قرار إنشاء هيئة (مستقلة أو حكومية) لتفعيل دور الزكاة في الحد من مشكلة البطالة" احتلت المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 83.57%.
- الفقرة رقم (21) "فهم الوسائل الإسلامية لمعالجة مشكلة البطالة يسهم في حل المشكلة" احتلت المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 82.65%.

أما أدنى خمس فقرات:

- الفقرة رقم (7) "تعتقد أن استغلال الوقف الإسلامي بشكل أفضل يمكن أن يحد من مشكلة البطالة" احتلت المرتبة الثامنة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 75.73%.

- الفقرة رقم (14) " تساهم المؤسسات الأهلية في التخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقير باستخدام الأدوات الإسلامية " احتلت المرتبة التاسعة عشر بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 74.02%.
- الفقرة رقم (6) " قيمة الزكاة في قطاع غزة يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة " احتلت المرتبة العشرين بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 73.66%.
- الفقرة رقم (15) " تقوم المؤسسات الأهلية بالعديد من المشاريع التنموية للتخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقير " احتلت المرتبة الحادية والعشرين بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 73.20%.
- الفقرة رقم (5) " يتوفر في قطاع غزة موارد إسلامية كافية يمكن أن تؤسس لحل مشكلة البطالة والفقير " احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (الوزن النسبي) 73.17%.

الوزن النسبي لدور الاقتصاد الإسلامي في علاج البطالة في قطاع غزة هو 79.28% وهذا يعني أن الإسلام له دور في علاج مشكلة البطالة في قطاع غزة بشكل جيد جدا حيث كان الوزن النسبي للمحور اكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وهذا يتفق مع الفرضية الثالثة التي تنص على أن الموارد المحصلة في نظام الاقتصاد الإسلامي في قطاع غزة يمكن أن تؤسس لحل مشكلة البطالة والفقير وهناك تجارب حية لمعالجة البطالة والفقير بأساليب إسلامية في القطاع "

في المحور الثالث كانت الفقرات (21.9.22.18.16) الأعلى على التوالي وهو ما يتفق مع المفاهيم الإنسانية والاجتماعية حيث أن انتشار البطالة يزيد من الظواهر الاجتماعية السلبية والتخفيف من البطالة يساعد في حصر هذه المظاهر كما أن التعرف على التخصصات وأحوال سوق العمل يساهم في سهولة التخطيط المستقبلي للمساعدة في حل مشكلة البطالة، كما نرى أن هناك تأييد واسع لإقامة هيئة مستقلة أو حكومية لتفعيل دور الزكاة وإخراج الزكاة من الشكل الفردي إلى الشكل المؤسسي بما يساعد في حل مشكلة البطالة وكذلك فهم طبيعة الأدوات الإسلامية المتاحة ومقاصدها الشرعية يساهم كذلك في حل مشكلة البطالة

أما بخصوص الفقرات (5.15.6.14.7) فقد كانت الأقل بين فقرات المحور ويمكن تفهم حصولها على أدنى درجات بسبب الواقع الذي يعيشه القطاع وبسبب حجم الوقف في قطاع غزة وعدم فهم الناس لطبيعة الوقف وأهميته في قطاع غزة ولتقصير الجهات المختصة في نشر ثقافة الوقف في المجتمع الغزي، أما بخصوص مساهمة المؤسسات الأهلية فيمكن إرجاع سبب حصولها على أقل التقديرات على وجود شيء من عدم الثقة بين عينة الدراسة والمؤسسات الأهلية والتجارب التي يمكن أن يكونوا قد عايشوها مع المؤسسات الأهلية.

وبخصوص قيمة الزكاة فكذلك يمكن إرجاع سبب حصولها على تقييم بين أقل 5 تقييمات إلى أن الزكاة لازالت تأخذ الشكل الفردي ولم تأخذ الشكل المؤسسي فذلك لا ترى الناس أثر لها بشكل فردي، وكذلك الأمر في فقرة توفر الموارد الإسلامية الكلية التي يمكن أن تؤسس لحل مشكل البطالة والفقير الذي سبب وجودها ضمن أقل 5 فقرات إلى أن المستطلعة آرائهم ترى الحلول الفردية الغير مؤسسية.

وبخصوص المحور الثالث بالعموم فقد حاز على وزن 79.28% وهذا يعني أن للإسلام دورها في معالجة البطالة في قطاع غزة بحيث على الجهات المختصة تفعيل هذا الدور وفق الأدوات الإسلامية المتاحة والعمل على تطوير هذه الأدوات بما يتناسب مع حاجة الناس ولا يخالف الشرع الحنيف.

5-5-4 وفق النظرية الإسلامية ما هي أبرز الآليات الشرعية المتاحة للتطبيق في قطاع غزة لمحاربة مشكلة البطالة وهل هي قادرة على الحد هذه الظاهرة؟

أما بخصوص أبرز الآليات الشرعية المتاحة لمحاربة البطالة في قطاع غزة فقد تنوعت إجابة المستطلع آرائهم كما هو موضح في الجدول (26) وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (26) أبرز الآليات المقترحة لعلاج مشكلة البطالة في قطاع غزة

م.	الآلية	العدد	النسبة %
1.	الزكاة	153	40
2.	الوقف الخيري	98	26
3.	القرض الحسن	55	14
4.	الاستثمار	50	13
5.	لا أعرف	28	7
	المجموع	384	100

• يتضح من الجدول إن الزكاة جاءت في المرتبة الأولى للآليات المقترحة تفعيلها لحل مشكلة البطالة في قطاع غزة ووفقاً لقيمة الناتج المحلي لقطاع غزة لعام 2013 والذي بلغ حوالي 1.878 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى زكاة الفطر لحوالي 1.7 مليون نسمة يسكنون قطاع غزة بالإضافة إلى الصدقات والتبرعات والهبات والأموال المكتنزة أو الودائع في البنوك أو الأموال المستثمرة خارج قطاع غزة وهي أرقام يصعب تتبعها في ظل عدم وجود إحصائيات دقيقة حول مجموع قيمتها فان الأرقام الواردة أعلاه يمكن أن تؤسس لحلول فاعلة لمشكلة البطالة في قطاع غزة علماً بأن إجمالي الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج لعام 2013 بلغ حوالي 5 مليار دولار أمريكي.

• الوقف الخيري جاء في المرتبة الثانية بعد الزكاة في الآليات المقترحة لحل مشكلة البطالة في قطاع غزة حيث يلعب الوقف الخيري دور بارز وهام في قطاع غزة إذا ما علمنا أن مساحة الوقف في قطاع غزة تبلغ حوالي 7452 دونم أي حوالي 2% من مساحة قطاع غزة هي وقف خيري كما يوجد حوالي 700 عقار وقفي في القطاع كما تشغل المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والبالغ عددها 840 مسجد مساحة تقدر 383 دونم كما يشغل القطاع التعليمي والصحي حوالي 600 دونم وهناك حوالي 946 دونم مخصصة للبلديات والمؤسسات الحكومية وهذه الأرقام تدلل على الحجم الكبير للوقف في قطاع غزة

غزة وتنوعه وهذا يحتاج إلى مضاعفة الجهد لاستغلال هذه الأوقاف الخيرية بشكل يناسب حجمها حيث يشير الباحث معتر مصبح في دراسته التي حملت عنوان دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة إلى ضعف هذا الدور وهو ما يدفعنا إلى الضرورة مضاعفة الجهد المبذول لتطوير الوقف الخيري واستغلاله بما يحقق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة.

5-5-5 ما هي أبرز المشروعات التي ترى ضرورة أن توجه إليها الموارد المالية في الإسلام لمحاربة مشكلة البطالة في قطاع غزة ؟

توزعت إجابة عينة الدراسة حول أبرز المشاريع التي يمكن أن توجه لها الموارد المالية إلى ثلاثة فئات أساسية وفئة رابعة لم تعطي إجابة كما هو موضح في الجدول (27)

جدول رقم (27) المشروعات المقترح توجيه الموارد المالية لها لعلاج مشكلة البطالة في قطاع غزة

م.	المشروعات	العدد	النسبة %
1.	الصغيرة والحرفية	172	45
2.	الزراعية والحيوانية	94	24
3.	الصناعية والتقنية	56	15
4.	لا اعلم	62	16
	المجموع	384	100

حازت المشروعات الحرفية على الترتيب الأول وهو ما يؤشر إلى أهمية الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في استيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير ويمكن أن تساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والمنتجات ويمكن تسويق منتجاتها داخل قطاع غزة وتشير بعض الدراسات إلى أن المشاريع الصغيرة حازت نسبة 55% من التجديد والإبداع والابتكار في مجال عملها مقارنة مع المشاريع الكبيرة" (أردنية، 2010، 245)

بلغ عدد المنشآت الصغيرة المسجلة بشكل رسمي في قطاع غزة حوالي 44198 منشأة ومشروع حسب المركز الفلسطيني للإحصاء ويغلب على عمل هذه المشاريع الصفة التجارية والخدماتية حيث بلغت نسبتها 82% من المشاريع القائمة في القطاع وهو ما يلزم صناع القرار في قطاع غزة إلى ضرورة إعطاء مثل هذه المشاريع أولوية قصوى لتشجيع الشباب على المبادرة لخوض غمار هذه المشاريع والعمل بها للمساهمة في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة.

مشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني حلت في المرتبة الثانية بنسبة 24% من عينة الدراسة المستطلعة أرائهم حيث تبلغ المساحات الزراعية المتاحة في قطاع غزة حسب المركز الفلسطيني للإحصاء لعام 2011 حوالي 105 ألف دونم أما في القطاع الحيواني فيوجد في قطاع غزة حوالي 28% من الأبقار بينما 11% من الأغنام وحوالي 19% من الجمال و24% من النحل على مستوى فلسطين كما الزراعة والحراجة وصيد الأسماك تساهم بحوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2011 وبالتالي فإن قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني يمكن لهما المساهمة في التخفيف من حدة البطالة في قطاع غزة علما بأن القطاع الزراعي يستوعب أعداد أكبر من العاملين مقارنة مع باقي القطاعات .

تجدر الإشارة أن المشاريع الواردة في الجدول أعلاه تدرج كلها تحت بند المشاريع الصغيرة وإن اختلف نوع المشروع.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1-6 النتائج

- 1-1-6 أن الدولة لها دور هام في محاربة مشكلة البطالة في المجتمع وهذا يتفق مع ما ذهب إليه الباحث الجزائري محمد ذبيح حيث أشار إلى أهمية دور الدولة في محاربة البطالة
- تنشر التوعية بأهمية العمل وتعزيز قيمته في المجتمع باعتبارها الجهة المسؤولة عن المجتمع وحمايته من مثل هذه الآفات.
 - ضرورة أن تتحمل الدولة مسؤوليتها بنشر التوعية بخطورة مشكلة البطالة على المجتمع حيث لا تتوقف وان خطورتها لا تتوقف على الدنيا بل تمتد إلى الآخرة.
 - أهمية أن تقوم الدولة ببحث القادرين عن العمل على ممارسة أعمال تخرجهم من مثل هذه الدائرة.
 - اختلاف دور الدولة الإسلامية في النشاط الاقتصادي عنه في باقي الأنظمة الاقتصادية الوضعية.
 - يجب عليها ألا تتدخل مباشرة في الاقتصاد وعليها عدم منافسة القطاع الخاص وإنما تشجيعه والقيام بهذا الدور من خلال الأدوات والآليات الاقتصادية الإسلامية المتاحة لها.

2-1-6 أن الإسلام والاقتصاد الإسلامي يقومان بدور محوري ومؤثر في محاربة ظاهرة البطالة من خلال :-

- كفاية الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين من بعدهم التي تحث المسلمين على العمل ونبذ ظاهرة البطالة من صفوف المجتمع المسلم.
- مطالبة الشريعة الإسلامية للمسلمين بإتقان وإجادة المسلم لعمله بصرف النظر عن طبيعته لما للبطالة من آثار اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة على المجتمع المسلم
- أن الجهد المبذول من قبل الباحثين المسلمين في استنباط الأسس العلمية من القرآن والسنة لمكافحة ظاهرة البطالة بحاجة إلي تعزيز وتطوير
- ضرورة تعزيز العمل على نشر المفاهيم الاقتصادية الإسلامية للبطالة وللمتعطلين عن العمل.

- نشر التوعية بأهمية الزكاة والوقف كأبرز الأدوات الإسلامية المتاحة حالياً لمحاربة البطالة ونشر التوعية بأن المفهوم الإسلامي للمتعتلين عن العمل يختلف عنه في الإسلام عن الأنظمة الاقتصادية الأخرى.

3-1-6 يوجد إمكانية لتطبيق النظرية الإسلامية في علاج البطالة والفقير في قطاع غزة حيث أن:-

- انتشار ظاهرة البطالة والفقير في قطاع غزة يزيد من انتشار الظواهر الاجتماعية السلبية وأن التخفيف من حدة البطالة والفقير يخفف منه.
- أن على الجهات المختصة دراسة ومواكبة احتياجات سوق العمل والتوفيق بين مخرجات المؤسسات التعليمية واحتياجات سوق العمل.
- ضرورة العمل على تحديد الأدوات الإسلامية المتاحة للاستخدام في قطاع غزة وقيمة مخرجاتها بدقة أكبر من الموجود حالياً ووضع خطط مناسبة لاستغلالها لحل مشكلة البطالة
- ضرورة تفعيل هيئة الزكاة لتفعيل دور هذا المورد المالي الهام في قطاع غزة.
- عدم معرفة لدى الجمهور بقيمة الوقف والزكاة في قطاع غزة كما أن هناك عدم معرفة بأهمية دور المؤسسات الأهلية في محاربة البطالة في القطاع كما يلاحظ عدم وجود.

4-1-6 الزكاة والوقف الخيري أبرز الآليات الشرعية المتاحة للتطبيق في قطاع غزة للحد من ظاهرة البطالة والفقير والمشاريع الصغيرة باختلاف أنواعها هي أبرز المشاريع التي يجب أن توجه إليها الموارد المالية في الإسلام لمحاربة ظاهرة البطالة والفقير.

2-6 التوصيات

1-2-6 للحكومة

- العمل على تعزيز مفهوم وقيمة العمل لحماية المجتمع من الآفات السلبية لظاهرة البطالة والفقير.
- عدم تدخل الحكومة بشكل مباشر في الاقتصاد وإنما من خلال الأدوات غير المباشرة.
- العمل على تعزيز البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي ونشر المفاهيم الاقتصادية الإسلامية.
- نشر التوعية بأهمية الزكاة والوقف كمورد مالي إسلامي مهم وتفعيل هيئة الزكاة.
- توفير الدعم غير المباشر للمشروعات الصغيرة باعتبارها مستقطب مهم للعمالة.
- ضرورة التنسيق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية.

2-2-6 للمؤسسات

- تعزيز المشاركة المجتمعية في عمل المؤسسات لإطلاع الجمهور على الدور الهام لهذه المؤسسات في المجتمع وتعزيز الثقة بها وبعملها وبمصداقيتها.
- تعزيز دور الإعلام في هذه المؤسسات لإطلاع الجمهور على أعمالها ومساهماتها في المجتمع.
- الاهتمام بالمشاريع التنموية وعدم التوقف عند المشاريع الإغاثية فقط.
- التنسيق و التكامل مع الجهات الرسمية

3-5-6 للأفراد

- قبول بعض الأعمال التي يراها الأفراد دون مستواهم التعليمي واستحضار النية عند قبول هذه الأعمال.
- البدء بالمشاريع الصغيرة والحرفية أو اليدوية لأن مثل هذه المشاريع لها مستقبل كبير
- اختيار التخصص المناسب حسب احتياجات السوق قبل البدء في الدراسة العلمية.

المراجع

أولاً المراجع المحلية والعربية

الكتب والمراجع

1. القرآن الكريم
2. إبراهيم نعمة الله نجيب نظرية اقتصاد العمل ، دار الجامعة، الإسكندرية، 1997
3. ابن القيم الجوزية، مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين، دار النشر، القاهرة. 1249هـ
4. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد- بيروت 1978
5. أبو الفضل منظور لسان اللسان، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية 1933
6. ابو عاصم البركاتي أهمية العمل والإنتاج في الإسلام- مكتبة السعيد- الإسكندرية 2010
7. ابو عبد الله محمد بن إبراهيم الزركشي، شرح الزركشي على متن الخرقى، مكتبة الاسدي للنشر والتوزيع، الإسكندرية 1993.
8. ابو محمد البغوي مختصر تفسير البغوي، دار السلام للنشر والتوزيع - عمان الأردن-1998
9. ابي بكر احمد البيهقي، شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008.
10. ابي حامد الغزالي إحياء علوم الدين- بيروت 2004
11. أبي عبد الله الحيتي- البركة في فضل السعي والحركة، السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.
12. ابي محمد القيرواني الرسالة الفقهية- دار الغرب الإسلامي بيروت 1986
13. احمد العسال وفتحي عبد الكريم خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام- مكتبة وهبة- القاهرة 2010
14. احمد المغربي، المصباح المنير، دار الحديث، القاهرة، 2000
15. احمد بن حنبل، المسند، دار الحديث، مؤسسة الرسالة، القاهرة 2001.
16. احمد ماهر، تقليل العمالة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع- مصر 2000
17. الامام ابو القاسم سليمان بن احمد بن أيوب الطبراني، المعجم الأوسط والكبير، دار الفضيلة، القاهرة، 1983.
18. الامام ابو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، سنن ابي داود، دار ابن حزم.الرياض 1425هـ
19. الامام محمد الشوكاني، نيل الأوطان ، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1988

20. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - معجم المصطلحات الإحصائية 2012
21. الحسن الشيباني كتاب الكسب- بيروت 1997
22. امير النجار البطالة قنبلة موقوتة يبطل مفعولها الإسلام-2009
23. بطرس البستاني- المحيط، مكتبة لبنان، بيروت 1982
24. جلال الدين السيوطي، الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، دار الفكر، بيروت 2008.
25. حسين شحاتة مشكلة البطالة بين الأقوال والآمال- دار المشورة للاقتصاد الإسلامي- القاهرة 2007
26. خالد الشمري القانون الجنائي الدولي ومصادره - مطبعة الكريوت- الكويت 2005
27. داوود العبادي الملكية في الشريعة الإسلامية طبيعتها ووظيفتها وقيودها دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية- مؤسسة الرسالة- بيروت 1995.
28. دنيا شوقي، أثر الوقف في انجاز التنمية الشاملة، القاهرة للتوزيع، 1415هـ.
29. رفعت المحجوب دراسات اقتصادية إسلامية - معهد الدراسات الإسلامية - القاهرة 1991
30. رمزي زكي الإقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، الكويت 1998/10
31. زيد الرماني- البطالة والعمالة ، العمارة من منظور الإقتصاد الإسلامي - دار طوبق للنشر، الرياض 2001
32. زيد طاهر اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر، الرياض 1994
33. سامر قنطججي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، 2004
34. سامر قنطججي الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية- مركز د. سامر قنطججي لتطوير الأعمال، دمشق 2008
35. سعيد مرطان مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام- مؤسسة الرسالة-2004
36. شهاب الدين الحموي، معجم الأدباء، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993.
37. طارق الطوري البطالة معناها وأسبابها وكيف علاجها- مكتبة الحديث- القاهرة 2005
38. عاطف عجوة البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة- جامعة نايف للعلوم الأمنية- الرياض، 1983
39. عاطف عجوة البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة - المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب- الرياض - 1406هـ
40. عبد الحي الكتاني نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية دار الكتاب العربي 1988.
41. عبد السلام علوش، تقريب المنفعة إلى فقه المذاهب الأربعة، دار المعرفة، بيروت 1999

42. عبد القادر المطري كيف عالج الإسلام البطالة، مكة للطباعة والنشر - الرياض 2010
43. علي الماوري، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطابع الحلبي، القاهرة، 1992
44. علي مكي، المكاسب المحرمة، مطبعة الرافدين - بغداد، 2009
45. علي نجا مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها الدار الجامعية 2005
46. عيسى عبده الإقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج 1974
47. فكري احمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الاسلام، دار القلم - دبي، 1985.
48. فؤاد السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، القاهرة للتوزيع، 1999
49. لبيب السعدي دراسة إسلامية في العمل والعمال - المكتبة الثقافية - القاهرة 1970
50. مجدي سلمان عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة، دار غريب للطباعة - القاهرة 2003
51. مجدي سليمان عمر بن الخطاب والمشكلات الاقتصادية المعاصرة - مطبعة بولاق 2003
52. محمد ابو زهرة الملكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية - دار الفكر العربي - القاهرة، 1988
53. محمد الصدر، اقتصادنا، دار التعارف ، بيروت، 1991
54. محمد العربي محاضرات في النظم الإسلامية، مطبعة الشرق العربي، 1967
55. محمد المخزومي لسان العرب، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، مطبعة بولاق - القاهرة 2004
56. محمد بن عابدين رد المحتار على الدرر المختار، دار الفكر العربي، بيروت، 1987
57. محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008
58. محمد عاشور خطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ووصاياه دار الاعتصام 1985
59. محمد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الدعوة، تركيا 1404 هـ
60. محمد عبد الغني العدالة في النظام الاقتصادي في الإسلام، القاهرة للتوزيع، 2000
61. محمد عمارة، قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، دار الشروق، بيروت 1993
62. محمود الواوي مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، طبعة أولى 2010
63. مدحت القرشي اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، القاهرة 2007
64. منصور الحنبلي، كشاف القناع عن الإقناع، دار النوادر، الرياض، 2000
65. منى الطحاوي اقتصاديات العمل ، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1984

66. مهدي السعيد ،الإسلام وتنظيم النشاط الاقتصادي وضمان العمل والعيش للناس - مكتبة الأقصى - الأردن 1983
67. ناجي وعلي الطنطاوي- أخبار عمر عبد الله بن عمر - المكتب الإسلامي، 1993
68. ناصر الألباني- صحيح الجامع للألباني- المفتي الإسلامي - القاهرة 2000
69. نزيه حماد، معجم المصطلحات الاقتصادية، القاهرة، 2008
70. نهاد عبيد البطالة والتسول بين السنة والقوانين الوضعية- مطبعة الشرق- القاهرة 1994
71. ولي الله شاه الدهلوي، حجة الله البالغة- مكتبة العبيكان- الرياض 1993
72. يوسف القرضاوي ، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها- دار الشروق- القاهرة 2001
73. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام- مؤسسة الرسالة -بيروت 1997

التقارير والأبحاث العلمية

1. ابو عاصم البركاني المنهجية الإسلامية- في مكافحة البطالة- مجلة الولي الإسلامي-العدد 253- الكويت 2010
2. اكااديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، قضية البطالة وتوفير فرص العمل، القاهرة 1996
3. الطيب الوافي الزكاة ودورها الفاعل في التخفيف من وطأة الفقر- كلية الإقتصاد - جامعة تبسه- الجزائر 2005
4. الطيب الوافي ولطيفة بهلول البطالة في الوطن العربي أسبابا وتحديات- الجزائر، 2006
5. حريري بوشعور ومليحة فلاق، مسببات ظهور البطالة وآثارها الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة السقف 2006
6. خلود الفليت تحديات البطالة في المجتمع الفلسطيني وآلية علاجها من منظور إسلامي- بحث مقدم إلى مؤتمر الإسلام والتحديات المعاصر - كلية أصول الدين- الجامعة الإسلامية 2007
7. سفيان كويدد وعبد الله بن منصور ،معالجة الفقر والبطالة من خلال استثمار أموال الوقف- جامعة تلمسان 2004
8. سليمان القدسي ،منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في العالم العربي- دار العرب للنشر الرباط 2008
9. سمية عبد المولي، القدرة التنافسية للاقتصاد المصري في ضوء خصائص قوة العمل- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع- القاهرة مايو/2003
10. سيف هشام أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع - كلية الإقتصاد- جامعة St.clents، 2008

11. شرف داربه دعم الموقف للموازنة العامة للدولة - مطبعة الأطلس - الرباط، 2009
12. صاطوري الجودي ولطيفة بهلول أزمة البطالة وأثرها على الاقتصاد الجزائري - مطبعة سيدي بلحسن - الجزائر 2013
13. عامر هوارى دور صندوق الزكاة في الحد من البطالة - كلية الإقتصاد والعلوم المالية - جامعة سعد دحلب - الجزائر 2005
14. علا الخواجة أوضاع البطالة والتشغيل في مصر، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001
15. عيسى حجاب ووسيلة السبتي - دور مؤسسة الوقف في توفير فرص التوظيف المتنامية - كلية الإقتصاد - جامعة محمد بوضياف - الجزائر 2010
16. غيداء سلمان البطالة في العالم العربي - كلية الإقتصاد جامعة الأنبار - العراق، 2003
17. فريدة زيني ونوال شيشه الآثار الاقتصادية للبطالة - كلية الإقتصاد والعلوم التجارية - جامعة خميس مليانة - الجزائر 2003
18. لؤي شبانة وجواد الصالح تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة - مركز المرأة للدراسات والتوثيق - 2008
19. ليلي الخواجة دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل مصر، جامعة القاهرة، 1989
20. محمد البكر البطالة والآثار النفسية دراسة ميدانية تحليلية - المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب - المجلد 26 - العدد 51 - الرياض، 2010
21. محمد حاج عيسى الجزائري - مشكلة البطالة وعلاجها - مطبعة وهران، الجزائر 2011
22. نايل أبو زيد استثمار الأموال في القرآن والسنة مفهومه، مجالاته، سبل حمايته - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلة 22 - العدد الأول - 2006
23. هائل طشطوش - البطالة المسببات والآثار الرؤية الإسلامية للعلاج - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة المسيلة - الجزائر 2011
24. وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت الموسوعة الفقهية - طباعة ذات السلاسل - الكويت الطبعة الثانية 1986
25. وليد الحيايى دراسة بحثية حول البطالة - كلية الإقتصاد - الأكاديمية العربية المفتوحة - الدنمارك، 2011

الرسائل العلمية

1. احمد رزق الواوي دور الجمعيات الأهلية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة - الجامعة الإسلامية 2013

2. تيسير خضر خضير - سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وأثرها ودورها في حل مشكلة البطالة - الجامعة الإسلامية 2006
3. جبر زيدان عليوة، إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة - الجامعة الإسلامية 2007
4. جمال السراحنة مشكلة البطالة وعلاجها دراسة مقارنة بين الفقه والقانون - اليمامة للطباعة والنشر - بيروت الطبعة الأولى 2000.
5. دعاء الثلاثيني، فعالية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة - الجامعة الإسلامية 2013
6. دعاء ندا، دور سياسة تشجيع الصادرات كعلاج لمشكلة البطالة في مصر - رسالة ماجستير كلية التجارة - جامعة عين شمس 2001
7. عبد الرحيم شهاب، دور المنظمات الأهلية في الحد من معدلات الفقر خلال الحصار الإسرائيلي - الجامعة الإسلامية بغزة - 2013
8. عبد القادر عبد السلام، تدخل الدولة في النشاط المجتمعي في الدساتير المجالات والمدى دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية أطروحة دكتوراه - كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة العقيد الحاج الخضر الجزائر 2002
9. عبد الله صادق حسن الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته - جامعة النجاح 2005
10. علا الزير/الحداد، دور التدريب التقني والمهني في خلق فرص عمل للمتدربين، الجامعة الإسلامية 2009
11. علاء الدين الرفاتي، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية دراسة مقارنة، جامعة أم درمان - السودان 1997.
12. علاء الدين الرفاتي، مقترح لتنظيم وإدارة أموال الزكاة ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي - كلية الشريعة - الجامعة الإسلامية 2006
13. عمر بن حكمت ياسين البطالة ومنهج التربية الإسلامية في معالجتها - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - 1431هـ
14. محمد حمدان خفاجة مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية - الجامعة الإسلامية 2012
15. محمد ذبيح الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، رسالة ماجستير - جامعة العقيد الحاج الخضر - الجزائر 2008
16. محمد مصطفى القدرة أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل - الجامعة الإسلامية 2007
17. محمد نور الدين أردنيه القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي - جامعة النجاح 2010

18. معتز محمد مصبح دور الوقف الخيري في التنمية الاقتصادية - الجامعة الإسلامية 2013
19. ياسمين فؤاد أثر برنامج الإصلاح على التضخم والبطالة في مصر - رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - 1996

ثانيا المراجع الأجنبية

1. Martin Zagler, Economic growth, structural change and search unemployment, European University Institute, Florence, April 2000
2. Thorvaldur Gylfason , Okun's Law and Labor-Market Rigidity: The Case of Sweden, University of Iceland, 1997.
3. Dale T. Mortensen, Growth, Unemployment, and Labor Market Policy, Northwestern University, October 2004.
4. SayyidTahir, Fiscal and Monetary Policies in Islamic Economics: Contours of an Institutional Framework, 8thInternational Conference on Islamic Economics & Finance2011
5. Mohammed B. Yusoff, FISCAL POLICY IN AN ISLAMIC ECONOMY AND THE ROLE OF ZAKAT, 2006
6. Joshua Angrist, The Palestinian Labor Market Between the Gulf War and Autonomy ,1998.
7. Hobohm Sesom "Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience", Journal of Economic Cooperation, 2001
8. Budiman, Mochammad," The Role Of Waqf For Environmental ProtectionIn Indonesia",Aceh Development International Conference, 2011
9. Saleh Al Kafri, The Palestinian Labor Force Dynamic Under the Israeli Occupation 2003.

الملاحق

ملحق رقم " 1 "

الاستبانة

الأخ الفاضل /

تحية طيبة وبعد،،،

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على دور لاقتصاد الإسلامي في علاج مشكلة البطالة "حالة عملية قطاع غزة" من وجه نظر المشاركين في القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) وذلك كبحث أكاديمي تكميلي لنيل درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من الجامعة الإسلامية، لذا نتمنى منكم تعبئة هذه الاستبانة بدقة مع العلم أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف يتم التعامل معها بسرية تامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين ويساعد في فهم دور الإسلام في علاج مشكلة البطالة في قطاع غزة كحالة عملية.

ولكم جزيل الشكر،،،

الباحث

أولاً: المعلومات الشخصية:

- مكان السكن: غزة □ شمال غزة □ الوسطي □ خانيونس □ رفح □
- المؤهل العلمي:
- دون الثانوية □ ثانوية عامة □ دبلوم □ بكالوريوس □ دراسات عليا
- الجنس: ذكر □ أنثى □
- العمر:
- الحالة الاجتماعية: أعزب □ متزوج □ مطلق □ أرمل □
- عدد أفراد الأسرة:
- حالة العمل: عاطل عن العمل □ عمالة جزئية □ عامل بطالة □ عامل □
- جهة العمل:

□ حكومي □ وكالة الغوث □ مؤسسة أهلية □ قطاع خاص □ لحسابه الخاص

المحور الأول: دور الدولة في الإسلام في علاج مشكلة البطالة

#	الفقرة	التقدير %
1.	تقوم الدولة بدور محوري في معالجة مشكلة البطالة في النظرية الإسلامية	
2.	يختلف دور الدولة في الإسلام عنه في الأنظمة الوضعية في معالجة مشكلة البطالة والفقير	
3.	للدولة أن تتدخل بشكل مباشر في الاقتصاد الإسلامي لمعالجة مشكلة البطالة	
4.	تعتبر الدولة هي الجهة المسؤولة عن حماية المجتمع من مشكلة البطالة والفقير	
5.	تشجع الدولة القطاع الخاص بشكل مباشر للاستثمار للحد من مشكلة البطالة	
6.	يمكن للدولة أن تحفز القطاع الخاص بشكل غير مباشر للاستثمار للحد من مشكلة البطالة	
7.	تسخر الدولة في الإسلام الكثير من مواردها المالية لمواجهة مشكلة البطالة	
8.	تسمح النظرية الإسلامية للدولة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في معالجة مشكلة البطالة	
9.	تتجح الدولة وفق النظرية الإسلامية في مواجهة مشكلة البطالة غالباً	
10.	يتوفر للدولة في النظرية الإسلامية العديد من الوسائل والآليات لعلاج مشكلة البطالة	
11.	تعمل الدولة في الإسلام على نشر التوعية بأهمية العمل وتعزيز قيمته في المجتمع.	
12.	تهتم الدولة في الإسلام بنشر التوعية بخطر البطالة على الفرد والمجتمع دنيويا ودينيا	
13.	تقوم الدولة بتوفير فرص عمل للعاطلين بقدر استطاعتها	
14.	تحث الدولة في الإسلام المواطنين على العمل وتنفرهم من البطالة	
15.	تهتم الدولة بتفقد أحوال العاطلين عن العمل وتعمل على مساعدتهم	

المحور الثاني: نظرة الإسلام والاقتصاد الإسلامي إلى علاج البطالة

1.	علاج مشكلة البطالة بالأدوات الإسلامية أكثر نجاحاً منه بالأدوات الأخرى
2.	يوجد العديد من الآيات والأحاديث التي تحث المسلمين على العمل والإنتاج ومحاربة البطالة والكسل
3.	يولي الاقتصاد الإسلامي أهمية خاصة لمشكلة البطالة والفقير
4.	أولى الخلفاء الراشدين والصحابه والتابعين أهمية وقيمة للعمل بغض النظر عن طبيعته
5.	يوفر الاقتصاد الإسلامي وسائل وأدوات عديدة لمكافحة مشكلة البطالة والفقير
6.	تختلف نظرة الإسلام لمشكلة البطالة عن نظرة غيره من الأنظمة الاقتصادية
7.	اختلف نظرة الإسلام لمشكلة البطالة يسهم في علاجها بشكل أسرع من باقي الأنظمة
8.	يهتم الإسلام بقيمة العمل ويحض عليه بغض النظر عن طبيعته
9.	يحارب الإسلام مشكلة البطالة لما لها من آثار اجتماعية سيئة على المجتمع
10.	يحرص الإسلام على تحقيق الجودة والإتقان في العمل ولا يكتف بالدعوة إليه
11.	الاقتصاد الإسلامي لم يسمح له بتطبيق وسائله على أرض الواقع حتى الآن
12.	يمكن الوصول إلى نسبة صفر بالمائة بطالة في النظرية الإسلامية
13.	يوفر الإسلام وسائل وقائية وأخرى علاجية متنوعة لمشكلة البطالة
14.	يستخدم الإسلام وسائل تربوية لمعالجة مشكلة البطالة ويفرد بذلك عن باقي الأنظمة
15.	يوجد قصور في الجهد المبذول من قبل الباحثين المسلمين في استنباط أسس علمية من القرآن والسنة لمعالجة مشكلة البطالة
16.	يفرق التعريف الإسلامي لمشكلة البطالة بين المتكاسلين والمتعطلين عن العمل
17.	ضيق الاقتصاد الإسلامي من مفهوم المتعطلين عن العمل على عكس الأنظمة الوضعية الأخرى

18.	تعتبر الزكاة والوقف من أبرز الأدوات في الاقتصاد الإسلامي لعلاج مشكلة البطالة
المحور الثالث: دور الاقتصاد الإسلامي في علاج البطالة في قطاع غزة	
1.	يمكن تطبيق النظرية الإسلامية في علاج مشكلة البطالة والفقير في قطاع غزة
2.	تعتقد أن النظرية الإسلامية ستنتج في علاج مشكلة البطالة والفقير عند تطبيقها في قطاع غزة
3.	يوجد عراقيل تمنع تطبيق النظرية الإسلامية في علاج مشكلة البطالة والفقير في قطاع غزة
4.	يوجد في قطاع غزة عدد من الأدوات والوسائل الإسلامية التي لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع للحد من مشكلة البطالة والفقير
5.	يتوفر في قطاع غزة موارد إسلامية كافية يمكن أن تؤسس لحل مشكلة البطالة والفقير
6.	قيمة الزكاة في قطاع غزة يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة
7.	تعتقد أن استغلال الوقف الإسلامي بشكل أفضل يمكن أن يحد من مشكلة البطالة
8.	يوجد العديد من الحالات التي استطاعت الزكاة انتشارها من مشكلة البطالة في قطاع غزة
9.	تؤيد قرار إنشاء هيئة (مستقلة أو حكومية) لتفعيل دور الزكاة في الحد من مشكلة البطالة
10.	تعتقد أن أموال الزكاة حالياً لا تستخدم بشكل فاعل في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة
11.	يجب توجيه الزكاة إلى المشاريع الإنتاجية والتنمية بشكل أكبر من الموجود حالياً في قطاع غزة
12.	صرف الزكاة في المجال الإغاثي يحجم من دورها التنموي ويقلل من تأثيرها في محاربة مشكلة البطالة
13.	يوجد في قطاع غزة فرص ومشاريع تنموية كافية لاستثمار أموال الزكاة والوقف وبالتالي محاربة مشكلة البطالة والفقير
14.	تساهم المؤسسات الأهلية في التخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقير باستخدام الأدوات الإسلامية

15.	تقوم المؤسسات الأهلية بالعديد من المشاريع التنموية للتخفيف من حدة مشكلة البطالة والفقر
16.	تفاقم مشكلة الفقر والبطالة في يؤدي إلى انتشار ظواهر اجتماعية سلبية
17.	يوجد العديد من الحالات التي أدت البطالة والفقر لانحرافها اجتماعيا وأمنياً
18.	التخفيف من مشكلة البطالة والفقر يسهم في الحد من بعض الظواهر الاجتماعية والأمنية السلبية
19.	ضرورة تدعيم قيمة العمل في المجتمع الغزي بغض النظر عن طبيعته
20.	يوجد تقبل لدى القوى العاملة في قطاع غزة لمعالجة مشكلة البطالة وفق الرؤية الإسلامية
21.	فهم الوسائل الإسلامية لمعالجة مشكلة البطالة يسهم في حل المشكلة
22.	تفقد أحوال القوى العاملة والتعرف على إمكاناتها وتخصصاتها يسهم في حل مشكلة البطالة

- وفق النظرية الإسلامية ما هي أبرز الآليات الشرعية المتاحة للتطبيق في قطاع غزة لمحاربة مشكلة البطالة وهل هي قادرة على الحد هذه الظاهرة.

.....

.....

- ما هي أبرز المشروعات التي ترى ضرورة أن توجه إليها الموارد المالية في الإسلام لمحاربة مشكلة البطالة في قطاع غزة ؟

.....

.....

مع جزيل الشكر

ملحق رقم " 2 "

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

م	الاسم	التخصص	مكان العمل
1.	أ.د. محمد مقدار	الاقتصاد	الجامعة الاسلامية
2.	أ.د. ماهر الحولي	الشريعة	الجامعة الاسلامية
3.	د. زياد مقدار	الفقه	الجامعة الاسلامية
4.	د. عماد الدين الشنطي	عقيدة	الجامعة الاسلامية
5.	د. كمال المصري	اقتصاد	وزارة الاتصالات
6.	د. رنان الاشقر	مناهج وطرق التدريس	وزارة التربية والتعليم
7.	أ.موسى شهاب	مناهج وطرق التدريس	وزارة التربية والتعليم
8.	أ.عبد الله الحايك	احصاء	وزارة الاتصالات